مجلة
الدراسات
الإستراتيجية والعسكرية
Strategic and military studies
International scientific periodical journal
JSMS
مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

مجلة دورية دولية محكمة.

تصدر عن« المركز الديمقراطي العربي »ألمانيا — برلين

تعنى المجلة في مجال الدراسات والبحوث والأوراق البحثية في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية الوطنية، الإقليمية والدولية.

المجلد الثالث- العدد العاشر- مارس/آذار 2021م

Nationales ISSN-Zentrumfür Deutschland

ISSN 2626-093X

Journal of Strategic and Military Studies

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049- (Code Germany)

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

المركز Mobiltelefon : 00491742783717

رئيس المركز:	
أ- عمار شرعان.	
رئيس هيئة التحرير:	
د- لبيد عماد، جامعة سطيف2،الجزائر.	
مدير التحرير:	
أ عيدون الحامدي، جامعة سطيف2	
مدير التحرير المساعد:	
أ. زرداني أمينة ، جامعة سطيف 2	
أمانة التحرير:	
د/ محمد محمد عبد ربه المغير ، فلسطين	
أعضاء هيئة التحرير:	
أ- سيفر كنزة	أ.مريمش وداد
أ/ شعيب قماز	أ. عرقاب اسمهان

رئيس اللجنة العلمية:	
د/ حداد محي الدين، جامعة سطيف 2.الجزائر.	
اعضاء اللجنة العلمية:	
د.. بن عائشة محمد الأمين ، باحث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3	د- أمال بن صويلح،جامعة قالمة ،الجزائر .
د- أحمد المرابطي، المغرب.	د- أماني البرت ،جامعة بني سويف ،مصر.
د. أحمد مسعود سيد علي، أستاذ التاريخ – جامعة بوضياف المسيلة / الجزائر	د. بن حداد هشام، علوم سياسية وعلاقات دولية / جامعة وهران 2 –الجزائر
د قميد بوتخيل، جامعة المسيلة، الجزائر.	د- امام بن عمار، جامعة جيجل ،الجزائر.
د- نسرين فالح حسن مندور العرباوي، العراق.	د-عبد الرحمان محمد الحديدي، جامعة القاهرة، مصر.
د- بلال موزاي ،جامعة سطيف 02.	د- رضا الفلاح، جامعة أغادير، المغرب.

.كرار عباس متعب فرج المسعودي -العراق - جامعة كربلاء -كلية الاداره والاقتصاد	د. محمد بركة أستاذ محاضر أ جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس .الجزائر
د- مشاور صايفي، جامعة أدرار ، الجزائر .	د- رفيق كشوط، جامعة جيجل، الجزائر .
ميثم منفي كاظم العميدي،جامعة الكاظم،العراق	د- صالحي نصيرة جامعة خنشلة –الجزائر.
د. صلاح سمير البنداري، جامعة بور سعيد مصر	مسيح الدين تاسعديت، م ع ع س/الجزائر.
د- بن الشيخ حكيم،جامعة المدية-الجزائر.	د –شوادرة رضا، جامعة سطيف2-الجزائر.
د- بن عمراوي عبد الدين ، جامعة بومرداس. الجزائر	د-نزار عبد الله عثمان، جامعة القضارف، السودان.
حموم فريدة ، جامعة جيجل / الجزائر	

قواعـــد النشـــر:

- أن يكون البحث أصيلا معد خصيصا للمجلة، وأن لا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- أن لا يكون البحث قد نشر جزئيـا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الالكتروني:

strategy@democraticac.de

- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سري من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحول بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.

- الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: (ISSN 2626-093X).
- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول ا لنشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.
-

كيفية اعداد البحث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

عنوان جهة الباحث:

- الملخص التنفيدي باللغة العربية -الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص- بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

- كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافة- إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية(الأجنبية)في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده "المركز الديموقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.
- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمراجع.
- ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيبها هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ. إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث(الباحثين) عنوان البحث و اسم الدورية، رقم المجلد، رقم- العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب. إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف(المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر. -

ت. إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه : يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة– ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

ث. إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية :يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام- الصفحات، سنة النشر.

ج. يتراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و 7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

ح. يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و 14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 9 عادي بالنسبة للملخص والهوامش
- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس.

فهرس المحتويات :

	الباحث (ين)	عنوان الدراسة	الصفحة
1	جهاد عبد الكريم ملكه	انعكاسات مصالح الأمن القومي العربي لدول الجوار على القضية الفلسطينية	08
2	د. الوليد عبد الحق الصديق محمود	السلطة التقديرية للشرطة في استخدام القوة بين النظرية والتطبيق العملي "دراسة مقارنة مع القانون القطري"	32
3	د. محمد بن سعيد الفطيسي	إرهاب الصدمة دراسة تحليلية للأثار التي تخلفها صدمة الارهاب على مستوى الإدارة المركزية وإدارة مسرح الجريمة الإرهابية	54
4	وفاء مُحداب	الموارد الطبيعية كآلية لتحويل النزاعات المسلحة: دراسة في تحويل النزاع في ليبيريا	77
5	ذي يزن الأعوش	الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك أثناء الحرب العالمية الثانية (دراسة تحليلية لأكبر معركة دبابات في التاريخ العسكري)	91
6	كشوط عبد الرفيق ط.د. مريمـش وداد	تحدي الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي :قراءة في حدود التأثير الأمني وطبيعة الممارسات الإستراتيجية الدوليـــــية	114
7	.....	La Cybersécurité des Élections au Maroc : Un Défis Nouveau pour la Sécurité Nationale. Cybersecurity of Elections in Morocco: A New Challenge of National Security	132

انعكاسات مصالح الأمن القومي العربي لدول الجوار على القضية الفلسطينية

إعداد

جهاد عبد الكريم ملكه

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء والكشف عن انعكاسات مصالح الأمن القومي العربي لدول الجوار على القضية الفلسطينية والكشف عن أهم مرتكزات الأمن القومي العربي والفلسطيني والتهديدات التي يوجهها الأمن العربي والفلسطيني منذ سايكس–بيكو وحتى الآن حيث تقاطعت هذه المصالح مع المصالح الإسرائيلية مما أثر سلبا وأحدث فراغا في تقاطعات الأمن القومي الفلسطيني مع الأمن القومي العربي بحيث أُغلقت جبهات طويلة أمام المقاومة الفلسطينية ما أدى إلى حدوث انتكاسات في مسار القضية الفلسطينية منذ نكبتها الأولى.

وتناقش هذه الدراسة جذور وإرهاصات الأزمة في النظام العربي منذ سايكس–بيكو حتى يومنا هذا، فقد عانى الأمن القومي العربي من أزمات خطيرة وسلبيات في بناءه منذ سايكس–بيكو وما بعده من مفاصل رئيسية كحرب عام 1948 وحرب عام 1967 وحرب الخليج الأولى واجتياح العراق للكويت والحرب الأهلية اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي للبنان والحروب الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه الإحداث كشفت سلبيات خطيرة وفجوات عميقة في نظام الأمن القومي العربي وكانت لها انعكاسات خطيرة على القضية الفلسطينية. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

وستستخدم الدراسة المناهج المناسبة للوصول لغايتها ومنها المنهج التاريخي في تتبع المفاصل المهمة في هذه الدراسة والمنهج الوصفي التحليلي وستعتمد على المصادر والوثائق التاريخية المعاصرة، هذا إضافة الى الدراسات التي تناولت الموضوع.

Abstract:

This study aims to led light and reveal the impacts of the national security interests of the neighboring countries on the Palestinian issue. It reveals the most important pillars of the Arab and Palestinian national security and threats faced by the Arab and Palestinian security since the Sykes-Picot till now، where these interests intersected with Israeli interests، which had a negative impact and made vacuum in the intersections of the Palestinian national security with the Arab national security، whereas long fronts closed to Palestinian resistance led to setbacks in the course of the Palestinian issue since the first Nakba.

It explains the roots and indications of the crisis in the Arab regime since the Sykes-Picot to this day. Arab national security has suffered from serious crises in its construction since the Sykes-Picot and beyond the major joints as war of 1948 and the War of 1967 and the first Gulf War and the Iraqi invasion of Kuwait and the civil war of Lebanon and the Israeli invasion of Lebanon and Israeli wars on the West Bank and Gaza Strip، and these events revealed serious downsides and deep gaps in the Arab national security system and had serious repercussions on the Palestinian Issue.

Finally، the study concludes with some findings and recommendations.

The study uses many approaches، such as the historical، descriptive analytical approaches. It depends on many resources.

مقدمة:

تسعى كافة الدول لحجب التهديدات لأمنها القومي، ولان مقومات النظام السياسي والأسس الفكرية التي يرتكز عليها هي التي تشكل المرجعيات وتصاغ على أسسها الاستراتيجيات الأمنية المتعددة، فإن ما قد يكون مصلحه أمنية لطرف قد يكون خطر امني للطرف الأخر، وما قد يشكل خطر لطرفين قد يكون مصلحه أمنية لطرف ثالث ويمكن ان تتحول وتتغير الاعتبارات الأمنية تبعا للظروف والمعطيات التي يمكن أن تكون مصنوعة ومعدة مسبقا ومفروضة فرض أحيانا، أو تلك التي تأتي بشكل تلقائي نتيجة الحراك السياسي فمصلحة الأنظمة العربية هي المنبع الذي يستقي منه مستشاري الأمن القومي توجهاتهم، ومن وتغير موازين القوى.

إن الأمن القومي العربي مازال مفهوماً مُتحرّكاً من حيث الاتفاق مع تعريفه وتحديده ورسم معالمه. وما زالت صلته بالأمن القطري ضبابية غائمة. وكان قرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية هو القرار الذي اتخذ بالإجماع من خلال هيئة عربية جامعة وهي جامعة الدول العربية التي تشكل عدد منها جوار لفلسطين وذلك لتحقيق مصالح الأمن القومي للأنظمة الحاكمة في ظل ظروف الحرب الباردة وانقسامها لمعسكرين وفق التسمية الدولية. حيث تعرض الوطن العربي وما زال لأخطر عملية ممنهجة لتمزيق وتخريب أمنه القومي، من خلال المشروع الصهيوني، الذي اختار فلسطين ونسج الأساطير حول علاقة اليهود بها، ليزرع إسرائيل فيها ككيان احتلالي يضمن استمرار تمزيق العالم العربي؛ بِنِية مصادرة ثرواته. وعمل هذا الكيان الاحتلالي بأساليب عدة على ضمان تدمير أي فكرة لإنشاء تعريف واضح للأمن القومي العربي الموحد، برغم وضوح احتياجنا له لمواجهة الأخطار المستمرة، وكان ذلك من خلال تغييب الرغبة في العمل الجماعي المشترك وغَمس الشعوب وقياداتها السياسية في الاهتمام بالمتطلبات الحياتية الضيقة، كما عمل كيان الاحتلال على تقليص قدرة الكيانات السياسية العربية على العمل الجماعي في إطار الأمن القومي كمفهوم مشترك، مما أدى إلى تراجع الاهتمام بقضية فلسطين، القضية المركزية للعرب والمسلمين كافة وانكفائهم تجاه أمنهم الوطني على حساب الأمن القومي، مما أدخل المنطقة في صراعات وتحديات كثيرة، وحرف بوصلة الشعوب تجاه قضايا جزئية.

مشكلة الدراسة:

من خلال المقدمة السابقة تبين لنا بان مصالح الأمن القومي لدول الجوار تنقسم إلى قسمين الأول دول تمتلك تقاطعات مع الأمن القومي الفلسطيني وفق نظرية الأمن القومي العربي، وهي الدول العربية، وأما الثاني فهي الفراغ الذي تتركه التقاطعات العربية كون فلسطين محتلة من طرف إسرائيل وعليه تملئ هذا الفراغ دولة الاحتلال، ومن هنا مشكلة الدراسة الرئيسية تكمن في المرتكزات التي تقوم عليها كلاً من النظريتين الأمنيتين العربية والفلسطينية، ويتمثل ذلك في التساؤل الرئيسي؟

ما هي انعكاسات مصالح الأمن القومي لدول الجوار على القضية الفلسطينية؟

وتفترض الدراسة بأنه كان لمصالح الأمن القومي العربي انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية ككل وعلى الأمن القومي الفلسطيني بشكل خاص مما أدى إلى إضعاف الأمن القومي الفلسطيني ونشوء انقسامات كثيرة على مدى تاريخ القضية الفلسطينية. وإذا كنا نؤمن بأن خلق إسرائيل كان من أجل أداء وظيفي فانه أيضا كان إنشاء الأنظمة العربية وظيفي (سايكس بيكو) وحتى يومنا.

وينبثق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

ما مفهوم نظرية الأمن القومي العربية؟

1. ما المرتكزات التي تقوم عليها نظرية الأمن القومي العربية؟
2. ما تهديدات الأمن القومي العربي؟
3. ما مرتكزات ومهددات الأمن القومي الفلسطيني؟
4. ما انعكاسات حربي 1948 و1967 على القضية الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة:

كان لتضارب المصالح السياسية والأمنية للأنظمة العربية أثر سلبي على القضية الفلسطينية.

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن مرتكزات الأمن القومي العربي.
2. دراسة وتحليل طبيعة التحديات والتهديدات على الأمن القومي الفلسطيني.
3. تسليط الضوء على الآليات الفلسطينية لمواجهة التحديات والتهديدات والحد من تأثيرها في ظل الإمكانيات الفلسطينية المتاحة.
4. رسم صورة كلية للتحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي.
5. الوقوف عند الأطراف التي تساهم في إفشال الأمن القومي العربي.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التعرف على المرتكزات التي تقوم عليها كلاً من النظريتين الأمنيتين العربية والفلسطينية وتحقيقها لأهدافها بشكل متميز والتعرف على انعكاسات تلك المصالح على الأمن القومي الفلسطيني والقضية الفلسطينية برمتها، ويمكن لهذه الدراسة أن تقدم إضافة متواضعة في تشخيص التحديات التي تواجهها الأمة العربية في إقامة منظومة للأمن القومي العربي، ووضع النتائج والتوصيات اللازمة للحل.

منهج البحث:

إن استخدام المنهج التاريخي ومنهج الوصف التحليلي في مثل هذا البحث سيؤدى إلى فهم أفضل ومعمق للتعريف بمشكلة البحث وتحليلها وتفسير النتائج. لذلك سوف يستخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بصفته من أنسب المناهج في الدراسات الإنسانية، كما أنه سوف يستخدمان المنهج التاريخي للاستشهاد بعدد من الأحداث التاريخية التي هددت الأمن القومي العربي وأثرت على القضية الفلسطينية.

حدود البحث:

أ. الحد المكاني: الوطن العربي.

ب. الحد الموضوعي: دراسة التحديات الراهنة للأمة العربية وانعكاس مصالح الامن القومي لدول الجوار على القضية الفلسطينية.

ت. الحد الزماني: منذ سايكس–بيكو حتى الآن.

أولا: الأمن القومي العربي

1. تعريف الأمن القومي العربي

تعريف الأمن القومي:

اتفق العديد من الأساتذة والباحثين المختصين في العلوم السياسية على غموض مفهوم الأمن القومي ويرجعون ذلك إلى عدم بلورة المفهوم ليصبح حقلا علميا تطبق عليه نظريات قواعد المعرفة من وضع فرضيات ومنهاج بحث ملائم واختيار أساليب التحقق العلمي ومرتكزات الإثبات والنفي وتعذر الوصول إلى نظريات عامة.[1]

كما يعرف الدكتور كمال الأسطل الأمن القومي العربي بأنه: " القدرة التي تتمكن بها الدولة في تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج في السلم وفي الحرب مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة"[2].

وكلمة (قومي) تتقاطع مع العلوم السياسية والساسة بما لها من هامش في الدراسة العلمية، وبما يزود بها الساسة من خلال المستشارين عن مصالح الدولة العليا وفق نظرية المصالح

[1] الاسطل. كمال محمد. الحساينة، تيسير علي: مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، ص9–10.

[2] الأسطل. كمال محمد، محاضرات في الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية، برنامج الماجستير، جامعة الأزهر، غزة: 2010.

وتقاطعاتها في تنفيذ السياسات التي تخدم كينونة الدولة واستمراريتها، يلاحظ تأثيرها مباشرة في القرارات التي يتم اتخاذها من طرف الساسة[3].

لم تظهر نظرية القومية إلا في نهاية القرن الثامن عشر وقد أنشأت دول وفق هذه النظرية، وقبلها كانت تقام الدول والإمبراطوريات على أساس ديني فمثلا الشعوب الأوروبية كانت تنضوي تحت الديانة المسيحية الغربية، وكانت اللغة السائدة هي اللاتينية. وقد سادت في الشرق الأوسط والأدنى الديانة الإسلامية واللغة العربية.

وعند الحديث عن الأمن القومي العربي يتبادر للذهن مباشرة مصر كثقل عربي، وصاحبة أقدم حضارة على وجه التاريخ وصاحبة أول جيش في العالم وصاحبة أول انجاز حضاري تاريخي يعتبر من عجائب الدنيا السبع والسباقة في العلم. وفي العصر الحديث تعتبر مصر قاعدة الارتكاز للأمة العربية سواء من ناحية الموقع أو السكان أو الأزهر أو التعليم، وبالتالي أي قرار عربي لا يمكن له أن يرى النجاح بدون مصر.

إن مفهوم الأمن القومي العربي من المفروض أن يرتكز على فكرة قدرة الدول العربية على حماية الأمة العربية من الأخطار الخارجية والداخلية القائمة أو المحتملة، وتحقيق فكرة الوحدة العربية[4]. إلا أن هذا المفهوم صعب التحقيق بسبب انخراط الدول العربية في الاحلاف الدولية أثناء الحرب الباردة في كلا المعسكرين الغربي والشرقي وإعاقة ميثاق الجامعة العربية من تحقيق وحدة إندماجية، واتفاقيات خروج الاستعمار من الدول العربية التي استقلت كبلتها من تحقيق وحد اندماجية حقيقية.

2. مرتكزات الأمن القومي العربي

وما تزال مسألة الأمن القومي العربي الأمل المنشود لدى الأمم والشعوب لتأمين القوة العسكرية للمحافظة على أرضهم وخيراتهم وحريتهم. ولم يتناول الميثاق الاول للجامعة العربية موضوع الامن القومي العربي لذا بقي مفهوم الأمن القومي العربي منذ قيام الجامعة العربية عام 1945 وإلى يومنا هذا حبراً على ورق، يتراوح بين الأماني القومية صعبة التحقيق على أرض الواقع؛ فالأحداث التي واجهتها الأمة العربية بالأمس القريب، أثبتت للقاصي والداني عدم وجود هذا المفهوم إلا في عقول المفكرين حيث جاءت الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق الشقيق، وكذلك العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شتاء 2008 لتكشف بوضوح عجز الدول العربية على بلورة تصور أمني وإقليمي متكامل للدفاع عن العروبة.. مؤكدين مقولة لمايلز كوبلاند مؤلف كتاب لعبة

[3] نفس المرجع.

[4] الخطاب فارس, الامن القومي العربي بعد الربيع العربي, موقع الجزيرة نت.

الأمم: (أن أهمية العروبة تأتي كونها أسطورة وليست حقيقة[5]. **كيف يمكن أن نكون عناصر للأمن القومي العربي؟**

يمكن تحديد هذه العناصر في:

أ. مواجهة التهديد العسكري والسياسي الذي تمثله إسرائيل واستمرارها في احتلال أراضٍ عربية.

ب. السير على طريق التكامل والتوحيد لإبراز إرادة سياسية عربية واحدة والاتفاق على إستراتيجية قومية في مواجهة التحديات الخارجية والمطامع الدولية، وبالذات في مناطق الأطراف من الأمة العربية.

ت. التنمية وتوظيف إمكانات الأقطار العربية المختلفة من رؤوس أموال وقدرة بشرية وموارد طبيعية من أجل رفع مستوى معيشة الإنسان العربي ورفاهيته، الأمر الذي يطرح آثاره على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد العربية ومن ثم على أمنها الوطني والقومي.

ث. تحقيق الديمقراطية بمفهومها الواسع، وإقامة أنظمة سياسية تحترم التعددية.

ج. وضع حد لأي تجاذبات عرقية وطائفية ودينية مفترضة.

ح. وجود إرادة سياسية عربية لتحييد وتأمين البحر المتوسط والبحر الأحمر

3. التهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي

يوجد الكثير من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية التي تُهدد الأمن القومي العربي وترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الجيوبوليتيكية للوطن العربي، والتي جعلت منه منطقة هامة جداً اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً وحضارياً، ومن التحديات الخارجية:

- من أشد ما يتهدد الأمن القومي العربي هو وجود دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي واحتلالها لفلسطين في منطقة هامة وحيوية جداً تصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، ولا يتوقف خطر إسرائيل عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي، بل في أهداف الحركة الصهيونية، المهددة عملياً لأقطار الوطن العربي كافة (بل لأقطار إسلامية كإيران وحتى باكستان). كما أن المخطّطات الإسرائيلية لا تتوقف عند حدود دولة إسرائيل الحالية، بل تتجاوزها لتشمل رقعة أوسع من ذلك بكثير؛ ويمكن أن نضيف إلى التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة تلك المشاريع التي تقوم إسرائيل بتنفيذها من أجل تضييق الخناق على الأقطار العربية المحاذية لها مباشرة، مثل سورية ولبنان والأردن ومصر، من خلال عملها

[5] الاسطل, كمال محمد. فيصل, نعمان عبد الهادي: تحديات الأمن القومي العربي ومستقبل العلاقات العربية – الإسرائيلية. ص2.

المستمر لإشعال نار الطائفية في تلك الدول لتفتيت المنطقة العربية إلى مجموعة لا حد لها من الدويلات الطائفية وبذلك تضفي على نفسها شرعية من ناحية وتضمن هيمنتها من ناحية أخرى[6].

ومن أهم التحديات والتهديدات الداخلية التي يعانيها الأمن القومي العربي عدم الاستقرار الداخلي في الدول العربية الناتج عن التجزئة الإقليمية والسياسية والبشرية والاقتصادية التي فرضتها القوى الأجنبية، وكذلك بسبب انتشار أغلبية من الحكومات التابعة، وغياب الحس القومي لديها إضافةً إلى الخلافات العربية التي وصلت إلى حد الاقتتال. وكان لغياب الديمقراطية بمفهومها الشامل وعدم احترام الإنسان وعدم منح الأقليات لحقوقها من المهددات الرئيسة للأمن القومي العربي.

وفضلا عن التحديات السياسية، يوجد الكثير من الإشكاليات المتعلّقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي والتي تتمثل في التبعية العربية للاقتصاد العالمي، وبطء عملية التنمية الاقتصادية واتخاذها طابعاً قطرياً. كما أن لغياب التطور الشامل، وغياب التنسيق التجاري والإنتاجي بين هذه الأقطار، وتوظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلى خارج الوطن العربي أثار كارثية على الجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي[7].

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة الآن، هل يصلح النظام الأمني العربي الحالي للدفاع عن الأمن القومي العربي؟

لعل استعراض التهديدات المشار إليها تبين قصور النظام الأمني العربي فاتفاقية الدفاع المشترك وما تمخض عنها لم تعامل بالجدية المطلوبة كما لم تضع الدول العربية نظرية أمنها القومي القابلة للتطبيق[8].

الأمن القومي العربي الواقع والأفاق

الأمن القومي العربي شتت بطريقة مؤدلجة ومدروسة بعناية، منذ سايكس بيكو وحتى يومنا هذا، وكان لإعلان الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش الحرب على الإرهاب إبان أحداث سبتمبر/أيلول 2011، الأثر البالغ لإنهاء أي محاولات لإنعاشه حيث قال قولته المعروفة "من ليس معنا فهو ضدنا"، والتي مهدت لما وصل إليه حال الأمة العربية اليوم.

---

[6] الأسطل كمال محمد، محاضرات في الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية، برنامج الماجستير، جامعة الأزهر، غزة: 2010.

[7] مقال بعنوان تحديات الأمن القومي العربي والتحدي العلمي، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للاعلام www. Palestine – info بتاريخ 2010/2/12.

[8] المنير محمود، الامن القومي العربي 2015 واقع وافاق المستقبل، ساسه بوست.

ومنذ ذلك الحين وحتى اللحظة لم يتمكن أحد من القضاء على الإرهاب، بل انتشر وتوسع وزادت دائرته نتيجة إطلاق يد الولايات المتحدة في جميع دول العالم الفقيرة، والشرق الأوسط تحديدا، لتحتل دولا منه ولتضرب دون استئذان كل من يوصم بالإرهاب بحسب تصنيفها، وهو ما يجعل الشكوك تدور حول ماهية المنظمات الإرهابية الحقيقية، ومن يقف وراءها.[9] والسبب الرئيسي هو عدم تعريف الدول الغربية للإرهاب وتركته فضفاضا لما يتلاءم ومصالحها والتدخل الروسي في المنطقة إذا سلمنا بعدم قدرة العرب على استغلال إمكانياتهم في وجه الطوفان الذي كاد أن يفرض نفسه على المنطقة. نقول انه من واقع المصالح الروسية وعدم الاستفراد أجبرت الولايات المتحدة على تصنيف الإرهاب والتنظيمات الفلسطينية لكي تجد لها مكان ولا تصنف كإرهاب لابد أن تتسلخ عن أي تساوقات مع دول قريبة أو بعيدة حتى يتم التفريق بين الجماعات التي تطالب بحقوق شعبها والجماعات الإرهابية.

يتضح لنا مما تقدم أن المقاربة الواقعية للأمن القومي العربي لا ينحصر في الاعتبارات العسكرية البحتة المتصلة بردع الخطر الخارجي، أو الاعتبارات الأمنية الداخلية المنفصلة لكل بلد عربي على حدة بالرغم من أهميتها، بل إن حرص الأنظمة الشديد على بقائها جعلها تسخّر القوات المسلحة والأجهزة الأمنية على مختلف أنواعها، لمهمات حفظ النظام واستقراره على حساب حماية الأمن الوطني وفق أهواء النظام والحفاظ على الكرسي دون النظر للمصلحة العليا سواء الوطنية او القومية، مما انعكس سلبا على الأمن القومي العربي ككل.

ثانيا: الأمن القومي الفلسطيني

1. الأمن القومي الفلسطيني ومرتكزاته ومهدداته

الأمن القومي الفلسطيني لا يختلف كثيرا عن الأمن القومي لأي من الدول القائمة رغم الوضع الفلسطيني الخاص المتمثل بحركة تحرر وطني أوجدت النواة الأولى لإقامة كيانها المستقل على أرضها السليبة، ورغم ذلك فإنه من الصعوبة بمكان بلورة مفهوم محدد للأمن القومي الفلسطيني حتى مع وجود منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي وقانوني يجمع الكيانية الفلسطينية حيث الإطار الجغرافي لهذا الكيان مازال في طور التكوين. وتعرف دائرة أبحاث الأمن القومي التابعة لمركز التخطيط الفلسطيني الأمن القومي الفلسطيني بأنه "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية لحماية حقوق الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني في مواجهة تهديدات

[9] الخطاب فارس، الامن القومي العربي بعد الربيع العربي, موقع الجزيرة نت.

وتحديات داخلية أو خارجية بما يحقق الوصول للأهداف الوطنية في البقاء والحرية والاستقلال والعودة"[10].

أ. المرتكزات الرئيسية للأمن القومي الفلسطيني:

كما وتلخص دائرة الأبحاث في مركز التخطيط الفلسطيني مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني كالتالي:

– حماية حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والسياسية وهويته الوطنية والثقافية أينما وجد وتعزيز مقومات بقائه في فلسطين.

– الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني ومكتسباته وموارده ووحدانية تمثيله واستقلال قراره.

– تعزيز ثوابت المشروع الوطني المستند لقرارات الشرعية الدولية في سبيل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومواجهة سياساته وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وضمان حق عودة اللاجئين.

– تعزيز الحقوق الوطنية من خلال تمتين شبكة العلاقات الفلسطينية مع الدول والشعوب الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية.

ب. مهددات الأمن القومي الفلسطيني

كان خطر الغزو العسكري يعتبر في السابق من أهم مصادر تهديد الأمن القومي إلا ان الدراسات الحديثة للأمن القومي أكدت وجود مصادر أخرى تهدد الأمن القومي كالتهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببعديها الخارجي والداخلي المترابطين والمتداخلين ببعضهما البعض.

ومن مصادر تهديد الأمن القومي الداخلية تغليب التناقض الثانوي على التناقض الرئيس والصراع على السلطة الذي يؤدي إلى تدخل القوى الخارجية لتأمين مصالحها الخاصة مما يفقد الدولة استقرارها السياسي ويهدد أمنها القومي. وعانت السلطة الفلسطينية كثيرا من هذه التدخلات الخارجية وأدى بها إلى الحالة المتشرذمة التي تعانيها اليوم.

وأيضا من مهددات الأمن القومي الداخلية تغليب الأحزاب السياسية لغة المصالح الخاصة على المصلحة الوطنية مما يؤدي إلى خلافات مذهبية وسياسية بين الأحزاب نتيجة للتعصب للحزب والجهل بالضرورات الأمنية الفلسطينية التي من خلالها يتم تحقيق المصلحة الحزبية في البقاء.

ومن المهددات الخارجية يمكن اعتبار التبعية السياسية التي تفقد الدولة القدرة على اتخاذ قراراها السياسي كأحد صور التهديد السياسي وأكثرها خطورة على الأمن القومي. كما ان بعض

[10] البابا جمال، الامن القومي الفلسطيني: مرتكزات وتحديات، مركز التخطيط الفلسطيني.

الدول تمارس ضغوطا سياسية على التكتلات المختلفة لتقطع علاقاتها مع دول معادية مما يهدد السياسة الخارجية للدولة ونجد هذه الحالة في الواقع الفلسطيني كثيرا مثل ما حدث بين حركة حماس وسورية وإيران كمثال.

1. حرب 1948 وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام 1948م وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين أصبحوا بلا وطن يجمعهم، فتناثرت جموعهم فيما تبقى من وطنهم أي قطاع غزة الذي خضع لحكم الإدارة العربية المصرية، والضفة الغربية التي ضمت لإمارة شرق الأردن، أو المنافي التي أرغموا على قبولها أملا في العودة إلى وطنهم.

وكان لنكبة فلسطين عام 1948م دوي هائل في الساحة الفلسطينية والعربية، وصاحبها ملابسات وظروف، وترتب عليها آثار عميقة في الفكر والواقع العربي وكان أبرز هذه التأثيرات تعميق الفكر القومي العربي وطغى التيار القومي على غيره من التيارات في الفكر السياسي العربي الفلسطيني الذي أفضى إلى تغير بعض النظم السياسية كمصر والعراق.

ولقد اعتمدت إسرائيل على قبولها بقرار التقسيم في عملية المفارقة بين الانسحاب البريطاني من فلسطين بالتنسيق مع اليهود وبين عدم القبول العربي بقرار التقسيم مما أعطى إسرائيل نوع من الشرعية الدولية في قتالها ضد العرب. كما كان لمؤتمر دمشق الذي حضره عن الجانب الفلسطيني الشهيد عبد القادر الحسيني نقطة فارقة في سير العمليات العسكرية في فلسطين في حرب عام 1948م. فكان الطلب من عبد القادر الحسيني ألا يورط العرب في الحرب وتوكيل القضية إلى لجنة عسكرية عربية تتولى أمور القتال وأن تكون مواجهة العصابات الصهيونية تتم من قبل الجيوش الرسمية العربية.

وفي آذار مارس عام 1948م، اجتمع عبد القادر الحسيني في دمشق بقيادة اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية وذلك للحصول على السلاح للمقاومة الفلسطينية، ولم تزوده اللجنة بالسلاح بذريعة عدم افتعال معارك جانبية في الوقت الذي تتقدم فيه العصابات الصهيونية وأن قضية فلسطين أوكلت إلى لجنة عربية عسكرية عليا.

من هم الحكام العرب في تلك الحقبة المعنيين بفلسطين؟:

- الأردن، الملك عبد الله بن الشريف حسين وليد سايكس–بيكو وقائد الجيش عنده بريطاني هو الجنرال غلوب باشا.
- العراق، كان الملك فيصل الثاني بن غازي بن فيصل بن الشريف حسين وليد سايكس بيكو، وكان صغير السن والوصاية لخاله عبد الاله.

- مصر، الملك فاروق وتحت الاحتلال البريطاني.

2. منظور حرب 1967 وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

أ. أسباب الحرب الغير معلنة:

- لجوء الكثير من ضباط (القستابو) المخابرات الألمانية في العهد النازي إلى مصر وسورية والعمل لدى المخابرات المصرية وتدريب الفدائيين الفلسطينيين وخاصة في قطاع غزة من خلال ما سمي في حينه (ك 41) أي الكتيبة 41 مخابرات عامة بقيادة الشهيد مصطفى حافظ مهمتها جلب المعلومات وتنفيذ عمليات قتالية ضد إسرائيل، واعتبرت إسرائيل أن لها ثأر مع ألمانيا النازية وما يشكله هؤلاء من خطر دائم على إسرائيل.
- ان بقاء الضفة الغربية الفلسطينية تحت السيطرة العربية وخاصة الأردن يهدد بقاء الدولة الأردنية والنظام الهاشمي صاحب الدور الوظيفي الأكثر في سايكس–بيكو، وكان هذا نتاج فكر عسكري لقادة الجيش الأردني البريطانيين.
- عدم القدرة على تطويع نظام عبد الناصر من طرف الغرب وبالتالي أصبح يشكل خطر على المصالح الغربية في المنطقة والكل يذكر ما أصطلح عليه حرب اليمن وسقوط نظام الإمامة وتنامي الوجود السوفيتي الشيوعي في مصر والذي اتضح جليا أثناء العدوان الثلاثي على مصر.
- تدخل الدولة المصرية وفق نظرية الأمن القومي العربي في الحركات التحررية وخاصة السودان المجاورة والجزائر والعراق.
- محاولات عبد الناصر في تحقيق الوحدة الاندماجية العربية وخاصة مع سورية فكانت خشية من هذه الوحدة لان تمتد إلى الهلال الخصيب أي العراق وبالتالي تشكل خطر على النظام الهاشمي في الأردن، وذلك بعد تغير النظام في العراق وبالتالي تضرب سايكس–بيكو في الصميم.
- بالاستفادة من الضباط الألمان الذين لجأوا إلى مصر، بدء الحديث عن تصنيع عسكري في مصر ، أي الطموحات المصرية وهي خارج إطار بيت الطاعة الغربي، ما قد ينمي هذه الطموحات، وتصبح مصر خارج السيطرة، ومن هنا فإن امتلاك إسرائيل للمفاعل الذري كتهديد نفسي ينعكس عليه ما حصل في هيروشيما وناجازاكي، وحتى تقنيا أصبح العرب يعيشون حتى يومنا هذا تحت تأثير فزاعة هذا الهاجس ولا يعلمون ان إسرائيل غير قادرة

على استخدام هذا السلاح وذلك لتأثيره السلبي عليها لقربها من دول العدوان، ونحن العرب تخوفنا منه تكتيكيا وهو سلاح استراتيجي ويرجع ذلك إلى نقص الخبرة العلمية.

ب. إفرازات حرب عام 1967م

لقد أفرزت هزيمة حرب عام 1967م عدة إفرازات مستجدة على الصعيد العربي وهي كالتالي:

1. احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وأجزاء من الدول العربية.
2. انحصار إمارة شرق الأردن إلى الحدود المقرة من سايكس–بيكو وأصبحت الأردن وفق السياسات تتعامل مع الضفة الغربية بأنها أراض محتلة وفي نفس الوقت في حل من أن للأردن أراض محتلة من طرف إسرائيل.
3. إعتلاء فصائل المقاومة الفلسطينية المشهد السياسي في منظمة التحرير.
4. عملية استغلال الأنظمة العربية لجهد فصائل المقاومة الفلسطينية باعتبار أن المقاومة أزاحت الحرج من أمام شعوبهم وذلك عن طريق دعمها.
5. صدور قرار 242 ومبادرة روجرز والذي اعتبر في حينه التفاف على قرار 181 (قرار التقسيم).
6. بدء ممارسة إسرائيل باستثمار نصرها على الدول العربية في عدة أشياء مثل أنها أصبحت في نظر الدول الغربية بأنها دولة وظيفية بامتياز تستطيع خدمة المصالح الغربية في المنطقة وبالتالي يجب دعمها في كافة القرارات التي تم اتخاذها لاحقا مثل ضم الجولان والاستيطان في الضفة الغربية وزرعت مفهوم أن أي حل في المنطقة لابد وأن يتلاءم مع المصالح الإسرائيلية.

لقد كانت الفترة بعد ثورة 23 يوليو في مصر وحتى حرب 67 هي الفترة الأخطر على سايكس–بيكو، وقد يتبادر للأذهان سؤال لماذا بريطانيا التي كانت تحتل مصر سمحت بسقوط الملك فاروق؟ والإجابة أن مهمة الملك فاروق قد انتهت في مصر بعد إبرام اتفاق وقف إطلاق النار عام 1949م بعد قيام دولة إسرائيل الحالية، وهو مع الفارق شبيه بدور الشريف حسين في الحرب العالمية الأولى، وكانت الإرادة البريطانية بضرورة التغيير بعد أن تحمل الملك فاروق وزر ما أصطلح عليه الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين، وكانت هنا امتصاص تقمه الشعب المصري، وقد عمدت على توثيق علاقتها بالضباط الأحرار ولم تستطع لان لمجلس قيادة الثورة عمقان، الأول الوجه العام بقيادة اللواء محمد نجيب، والثاني بطموحات نخبة من الشباب بقيادة عبد الناصر في

التخلص من النظام والاحتلال وسايكس–بيكو كامتداد للحركة الوطنية في حقبه العشرينيات من القرن الماضي.

نحن نركز على مصر لأنها دولة المتغير الاستراتيجي في المنطقة ومحورية التغيير العربي ينبع من مصر وإذا نجحت المؤامرة على مصر نجحت على الأمة العربية، لهذا نرى أن الدور المصري هو الأهم منذ عصر الدولة الفرعونية.

إن الربط بين حرب 67 ومعركة الكرامة عام 1968م واتفاق القاهرة الذي نظم الوجود الفلسطيني في لبنان عام 1969م وأيلول الأسود يوصلنا إلى ان سايكس–بيكو كان هو المحرك الفاعل في جميع هذه الأحداث، حيث تشكل حرب 67 تحول مفصلي في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية ولكن النظم السياسية العربية التي نتجت عن سايكس–بيكو بقيت وإلى يومنا هذا تؤدي الأغراض التي أوجدت من اجلها.

بعد إنشاء منظمة التحرير عام 1964م، تبعها قيام مظاهرات في الضفة الغربية الفلسطينية كحراك سياسي فلسطيني الهدف منه تولي الفلسطينيين من خلال منظمة التحرير الولاية على الضفة الغربية كأرض فلسطينية ليست تحت الاحتلال، ولم يكن كما أرادوا تسويقها ثورة على النظام الأردني. أما إمارة شرق الأردن وفق تقسيم سايكس–بيكو نهر الأردن هو الحدود الطبيعية الفاصلة بين الأرض الفلسطينية والأردن الذي أرضى بها البريطانيين الشريف حسين بتولي ابنه عبد الله ملك على الإمارة وابنه فيصل الإمارة على سورية، وبعد توزيع الانتداب بين فرنسا وانجلترا خضعت سورية للانتداب الفرنسي، وعليه تحول فيصل ملك على العراق.

هناك ثلاث محطات مهمة وفاعلة بعد إنشاء منظمة التحرير: الأول حرب 67، والثاني معركة الكرامة، والثالث حرب أيلول، وهذه المحطات مترابطة تحكمت إسرائيل بشكل فاعل في ترتيب هذا الوضع بصورة مباشرة وغير مباشرة. يعزز الإجابة على هذا سؤال مهم وهو ارتضت الدول العربية تأطير النضال الفلسطيني في منظمة التحرير، لماذا لا تعترف في حينه أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؟ لماذا احتاجت إلى نضال جديد حتى تنتزع قرار أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عام 1974م؟

ثالثا: انعكاسات مصالح الأمن القومي لدول الجوار على القضية الفلسطينية

1. تداعيات المشروع الإيراني وتحالفاته على الأمن القومي العربي والفلسطيني

يرى إدريس السعيد أن إيران إشكالية شديدة التعقيد في الإدراك السياسي العربي لأنها بقدر ما يمكن التعامل معها على أنها مصدر أكيد أو محتمل للتهديد بالنسبة للعرب، فإنها أيضاً تبقى شريكاً إن لم تكن حليفاً ثقافياً وسياسياً بل وحضارياً، ويبقى الاستثناء محدوداً في الإدراك السياسي الذي

يرى أن إيران مصدر كامل للتهديد ولا يمكن أن تكون حليفاً أو الذي يرى إيران حليف بالمطلق ولا يمكن أن تكون مصدراً للتهديد[11].

وتمر العلاقة العربية – الإيرانية في الوقت الراهن بأسوأ حالاتها ويمكن وصفها بالمضطربة بصورة عامة، وبدأ العلاقات العربية – الإيرانية بالتوتر منذ أن انتهكت القوات الإيرانية الحدود العراقية واستمرار الحرب العراقية الإيرانية لمدة عشر سنوات تقريبا.

كما كان لاحتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث واتهاماتها بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية من خلال دعم الجماعات المتطرفة فيها، كان مصدر توتر مستمر للعلاقات وشعور الدول العربية في الخليج بالقلق من جراء السلوك الإيراني.

ويمكن تلخيص الخطر الإيراني الشديد للأمن القومي العربي بالعناصر التالية:

1. إصرار إيران على تسمية الخليج العربي بالفارسي، حيث تحرص على نسبته إليها في كافة المحافل الدولية والوثائق الرسمية الصادرة عنها. والخطر هنا ليس في اسم المياه بقدر ما يعتليها من أساطيل وقوات تهدد حركة الملاحة الدولية الى دول الخليج العربي وبالتالي تبقى المنطقة العربية قابلة في اي لحظة للاشتعال نتيجة هذا التواجد الإيراني.
2. تقوم إيران بفرض سياسة الأمر الواقع بالقوة من خلال تطبيق قانون المناطق الإيرانية لعام 1993 على الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز والذي ينافي القانون الدولي.
3. تقوم إيران بفرض نفسها كقوة خليجية هامة يجب ان يكون لها دور فاعل ومؤثر في سياسات وأمن الخليج. ومن هنا قيام القوات المسلحة الايرانية بانتهاك الحدود العراقية أكثر من مرة ودعم مليشيات الحشد الشعبي التي تقوم بالتطهير العرقي في مناطق السنة في العراق.
4. ترسيخ احتلال الجزر الإماراتية الثلاث وتصر على "إيرانية" تلك الجزر واستعدادها للقتال دونها مما يشكل عقبة في سبيل التقارب العربي–الايراني.[12]
5. تقوم إيران بدور خطير في الحرب الأهلية السورية حيث تقوم بدعم نظام بشار الأسد بناء على نظرة مذهبية ضد أبناء سورية من السنة وترتكب جرائم خطيرة بحقهم مما سيساعد في تقسيم سورية إلى مناطق طائفية ويهدد وحدة سورية.

[11] إدريس محمد السعيد, إيران والامن القومي العربي, معهد الدوحة للدراسات العليا, 2011.

[12] عبد العاطي, صلاح, مشروع الشرق الاوسط وتداعياته على الامن القومي العربي, الحوار المتمدن, العدد 1828, 2007/2/16, على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815

إن تغيير أولويات التهديد تجاه الأمن القومي العربي يشكل كارثة حقيقية، ستستنفذ مقدرات الشعوب، بعيداً عن الخطر الحقيقي، المتمثل في وجود إسرائيل على الأراضي العربية، وقد يرى البعض أن الخطر الإيراني هو تهديد مهم وعاجل يجب التعامل معه بصورة آنية، إلا أنهم يتناسون أن ما دفع إيران التمدد هي حالة التشرذم البغيضة، والفرقة فيما بين الدول العربية، وغياب القدرة على العمل المشترك، وعليه فإن مواجهة الخطر الإيراني لن يكون إلا بالاتفاق حول مصادر التهديد المشترك، المتمثلة في وجود كيان الاحتلال وسعيه المتواصل لإشغال الامة العربية عن قضاياها المصيرية. وان كان الدور الإيراني خلال العقود الثلاث الأخيرة، قد شكل خطرا على الأمن القومي العربي، و لكن في الأخير يجب وضعه في إطاره دون رفعه مستوى خطره لمستوى أعلى من الخطر الإسرائيلي على الأمن القومي العربي.

2. التحديات التي تمثلها تركيا على الأمن القومي العربي

تمثل تركيا واحدة من دول الجوار الجغرافي الآسيوي للوطن العربي، وينظر إليها خبراء الأمن القومي بعين الريبة والشك في نواياها تجاه العالم العربي، بناء على التناقضات التاريخية التي كانت مع المنطقة العربية، وأنها قد تسفر عن نفسها في ظل ظروف معينة وبشروط معينة، حيث أن تركيا تمتلك من الإمكانيات والقدرات ما يجعلها تمثل تهديداً مؤجلاً على الأمن القومي العربي، لما تبحثه عن دور قيادي متميز لها في الشرق الأوسط، وهو الذي انتقل من زمن الخلافة العثمانية إلى تركيا العلمانية، الأطلسية ذات العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولان اهتماماتها الإستراتيجية تمتد إلى دوائر إقليمية ثلاث يفرضها عليها الموقع الجغرافي وهي الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية بامتدادها الإسلامي، والدائرة الأسيوية الوسطى بحيث تمثل هذه الدوائر فضاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولي وقدرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية وبذلك تمثل تركيا تحديا كبيرا للأمة العربية وتشكل تهديدا قويا للأمن القومي العربي وخاصة بعد التعاون العسكري الذي وقعته تركيا مع إسرائيل ابتداء من العام 1996 وتطور ليصبح تحالفا استراتيجيا تحكمه مصالح الطرفين في المنطقة العربية[13] .

تركيا وحقبة ما قبل سايكس- بيكو:

الأهم لدينا بدء تسلل اليهود إلى أعماق النظام السياسي التركي بإقناع السلطان بضرورة التغيير الديمغرافي في وجه الأطماع المصرية، وعليه تم إنشاء أول مستوطنة يهودية في فلسطين في العام 1879م أي قبل الاحتلال البريطاني لمصر، وقبل المؤتمر الصهيوني الأول بعشرين عاما. معناه أن هناك كانت مفاوضات واتصالات مع اليهود، وكان هذا بمثابة تشجيع للحركة

[13] حوات محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي، القاهرة, 2002.

الصهيونية، بما يدحض مقولة أن الحركة الصهيونية كانت تفكر في الارجنتين وأفريقيا (أوغندا) بل الفكر الاستراتيجي هو فلسطين.

ضمنت الدول الاستعمارية عدم قدرة السلطان العثماني بتأمين جبهته الداخلية في حرب إنهاء نفوذه، وكان ذلك في الحرب العالمية الأولى بحيث أفضى احتلال مصر عام 1882م إلى سهولة إقناع الشريف حسين بضرورة التحالف مع البريطانيين.

كان في هذه الفترة المؤتمر الصهيوني الأول قد انعقد في عام 1898م في بازل بسويسرا، وبعد نجاح تغلغل اليهود في تركيا اتبعوا نفس النهج في فلسطين بحيث أنشئوا وحدة المستعربين عام 1909م لتكون وسيلتهم للتداخل في المجتمع الفلسطيني وإتباع نفس العادات والتقاليد وحتى ادعاء إسلامهم وزواجهم من مسلمات...إلخ.

كان من أهم ضمانات تغلغلهم في فلسطين هو ترك فلسطين في الفترة الواقعة بين احتلال مصر ونشوب الحرب العالمية الأولى تحت السيادة التركية لتكون بمثابة مشاع لهم لبدء تنفيذ أطماعهم وهو ليس عدم قدرة احتلال الجيش البريطاني لفلسطين بعد مصر بعد أن نالت بريطانيا وفرنسا رضى السلطان الذي شعر أن هذه الدول كبحت جماح أطماع الدولة المصرية في ملكه.

اليهود أدركوا أن بقائهم وتنفذهم في العالم لابد أن يكون للعالم مصلحة في دعمهم وبقاءهم ومادام لهم تحكم في رأس المال العالمي لهم القدرة على توظيف العالم.

التحديات التركية على الأمن القومي العربي بعد سايكس–بيكو

أما فيما يخص التحديات التركية على الأمن القومي العربي بعد سايكس–بيكو وبإيجاز فإن التحول التركي بقيادة كمال أتاتورك توائم من الصهيونية العالمية، كما أنه تم اقتطاع لواء إسكندرونة من سورية بحضوره العربي. كما أن تركيا جلبت قاعدة إنجيرلك العسكرية التابعة لحلف الأطلسي على أراضيها وفق تحالفاتها التي لا تتماشى والطموح العربي ولا الإسلامي، كما أنها غيرت حروف الكتابة أي أنها هي التي انفصلت عن الثقافة العربية ولغة القرآن. كما أن تركيا لازالت تسعى لدخول الاتحاد الأوروبي الذي شكل ويشكل تهديد للمنطقة العربية، وقدمت من أجل ذلك تنازلات كبيرة ولم يتم قبولها أساس هذه التنازلات التحالف مع إسرائيل كتهديد استراتيجي للدول العربية. إن وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 حصل معه تغييرا لمجمل السياسات التركية ومن ضمنها السياسة الخارجية بعد إعادة تعريف تركيا لنفسها وموقعها ودورها، وكان للقضية الفلسطينية اهتمام كبير وبدأت بدعم الحركات المناهضة للأنظمة في بعض الدول ومنها حركة حماس[14].

[14] أبو عابدة أشرف، التحديات الاقليمية للأمن القومي العربي ومدى انعكاسها فلسطينيا، مركز التخطيط الفلسطيني, 2016.

كما وارتقت بالعلاقة مع بعض الدول العربية إلى مراحل متقدمة جدا ترتفع بها إلى مصاف العلاقات الإستراتيجية، وكانت القضية الفلسطينية مفتاح تركيا إلى العرب والى المنطقة وشكلت عصب التحرك التركي تجاه الوطن العربي.

وتجلت التدخلات التركية بالعبث في الأمن القومي العربي في ظل الثورات العربية المتواصلة وخاصة الأزمة السورية مما احدث ارتباك في علاقات تركيا بحلفاء إقليميين عرب محوريين كانت علاقاتها قد شهدت تقاربا قبيل الثورات العربية كسورية ومصر، فضلا عن تقوية مركز تركيا الإقليمي في أجواء مضطربة وسط تكهنات بانتقال مركز الإستراتيجية الأمريكية من العالم العربي وشرق المتوسط إلى شرق أسيا، وإعادة هندسة الشرق الأوسط جيوستراتيجيا على أسس إثنية وطائفية وفقا لما يعرف باتفاقية سايكس–بيكو2 التي تهدف إلى تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ حسبما تم في اتفاقية سايكس–بيكو عام 1916م[15]

الموقف التركي من القضية الفلسطينية كمفتاح الدخول للمنطقة تزايد مع الوقت الذي ترغب فيه تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي أصبح حساس جدا، وبدت تركيا جاهزة لدفع الاستحقاقات الأوروبية اتجاه إسرائيل وذلك في الاتفاق الإسرائيلي التركي بعد حادثة الاعتداء على السفينة مرمرة حيث لم يقدم هذا الاتفاق ولا خطوة في فك الحصار، بل كرس تحويل غزة إلى حالة إنسانية.

إن الأتراك حتى في الحقبة الاخوانية لم يقدموا أوراق اعتمادهم للعالم الإسلامي وعلى العكس هم الآن في المنطقة جزء من المشكلة وليسوا جزء من الحل.

3. الجامعة العربية وأثرها على القضية الفلسطينية

أثناء الحرب العالمية الثانية خشيت بريطانيا من ألمانيا التي كانت تحاول استثارة العرب ضدها بإطلاق الوعود. وخشيت انفلات الأمر من يدها، كما خشيت أن يتجه العرب إلى الاتجاهات الإسلامية التي توحدهم، وهم بحكم وضعهم ولغتهم من الممكن أن يسلّم لهم العالم الإسلامي بالزعامة. هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت ترغب في إقامة منطقة نفوذ اقتصادية في الشرق الأوسط كله، فرغبت بالتالي في تمهيد الطريق أمام تقارب العرب فيما يشبه الحلف أو التضامن ليسهل عليها التعامل معهم، واستغلالهم لجانبها.

ومن هنا كانت فكرة إنشاء الجامعة العربية. وهذه الفكرة الإنجليزية الخبيثة لاقت رواجاً بعد أن تبنتها الدول العربية والأجنبية ودعمتها لتصبح الأمل والرجاء لوحدة العرب، فولدت الجامعة العربية وكان صاحب هذه الفكرة هو (أنتوني إيدن) وزير خارجية بريطانيا آنذاك، حيث ألقى بياناً سياسياً

[15] عبد الفتاح بشير، السياسة التركية في محيط إقليمي متغير، القاهرة: شئون عربية, العدد157, 2014.

في 1941/03/29م في لندن قال فيه إن الكثيرين من العرب يرغبون في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من النصيب الذي تتمتع به الآن، والعرب يأملون منا المُعاضدة في بلوغ هذه الوحدة، ولا يجوز لنا أن نغفل أي نداء يُوجهه إلينا أصدقاؤنا بهذا الصدد، وإنه يبدو لي أنه من الحق الطبيعي أن توثق الروابط الثقافية والاقتصادية والروابط السياسية أيضاً بين الأقطار العربية وستعاضد حكومة جلالة الملك معاضدة تامة أي مشروع ينال المُوافقة العامة[16].

ومما نشاهده أن بريطانية هدفها من إنشاء جامعة الدول العربية قائم على أهداف استعمارية قائمة على قاعدة فرق تسد. لهذا منذ نشأة تلك الجامعة بتاريخ في 22 مارس 1945م، والعرب متفرقين وحالة العجز العربي الرسمي تجاه قضية فلسطين مستمرة، حيث لم ينجح النظام العربي في الحد من الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وهو ما يكشف قصور النظام العربي وانقسامه وعجزه عن الدفاع عن الشعب الفلسطيني وحماية امتداد أمنه القومي. بل إن ثمة أنظمة عربية قدمت اعتبارات النفوذ الأمريكي والتزاماتها تجاه إسرائيل وخصوماتها مع تيارات الإسلام السياسي على مسئوليتها تجاه فلسطين، وعلى اعتبار الأمن القومي العربي، بل إن هناك من سعى عمليا إلى ترك الفلسطينيين وحدهم في مواجهة آلة القتل وانتهاك الأمن القومي العربي. وفي كل التحديات التي واجهت القضية الفلسطينية منذ العام 1948م لم يستطع النظام العربي ممثلا بجامعته العربية التي تم إنشائها بقرار بريطاني أن يبلور الاستجابة المطلوبة من أجل حماية أمنه القومي أو على الأقل أمن إحدى وحداته بل لا يتوقع أن تحدث تغيرات إيجابية في الموقف العربي من القضية الفلسطينية لان النظام العربي مازال يعاني العلل نفسها التي تجعل دوره دائما أقل بكثير من إمكاناته، وتبقى الاعتبارات القطرية والمشاكل المحلية لكل دولة طاغية على العمل العربي المشترك لخدمة القضية الفلسطينية[17].

بعدما ظهر في العالم قطبين قويين هما روسيا وأمريكا سعت بريطانيا الدولة الاستعمارية التقليدية في ذلك الوقت إلى تأسيس الجامعة العربي وذلك كمنطلق جديد لتغيير أساليب استعمارية حديثة بعد ظهور القطبين الكبيرين، وعليه نرى أن بريطانيا، علاوة على الجامعة العربية، شكلت ما

[16] مجلة الوعي، جامعة الدول العربية تؤدي دورها، العدد 268، السنة الثالثة والعشرون، مايو 2009م

[17] قاعود يحي سعيد، التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني، مركز التخطيط الفلسطيني, 2016.

يسمى بكومنولث للدول التي كانت تخضع للاستعمار البريطاني. أما فيما يخص رضي الأقطاب الجديدة عن سياسة بريطانيا فهو راجع لقبول بريطانيا بالحصص التي منحتها هذه الدول لها.

تداعيات تحقيق الدولة الفلسطينية على الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية

سيكون لمبدأ تحقيق الدولة الفلسطينية انعكاسات ايجابية على مصالح الأمن القومي العربي وستزول إلى حد التلاشي بعض من أنشط بواعث التشاحن والبغضاء بين الدول العربية وإسرائيل حيث يستند الموقف العربي على أنه إذا ما انسحبت إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م وقامت الدولة الفلسطينية، فإن هذا سيفتح الطريق أمام تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل، وهذا ما أكدت عليه المبادرة العربية للسلام في العام 2002م، والتي قالت: إنه إذا ما انتهى الصراع وانسحبت إسرائيل وقامت الدولة سيتم محادثات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ وذلك لإنهاء النزاع وتحقيق سلام شامل وعادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن ذلك يعود على المنطقة بالأمن والاستقرار.

الخاتمة:

بعد مئة عام على سايكس–بيكو على ما يبدو أن صلاحية الأنظمة التي انبثقت عنها قد انتهت والسبب هو ظهور بكتيريا جديدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استطاعت أن تلغي الأدوار للدول الحافظة للأنظمة، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا الذي تم اختزاله في روسيا الاتحادية، ووفق نظرية المصالح تأخذ العلاقة بين الدولتين العظميين سواء الاتحاد السوفيتي السابق أو وريثه روسيا مع الولايات المتحدة صفة الصديق اللدود، ومن هنا يأتي دور ما يسمى بالإرهاب في أوروبا التي في نظر الدولتين اتفقا على أن الدور الأوروبي قد انتهى كلاعب في رسم هياكل المنطقة وبالتالي لابد من عودتهم للبحث عن الأمن والسلام داخل أوطانهم، كما لم تعد بريطانيا المملكة التي لا تغيب عنها الشمس ولم تعد فرنسا الدولة التي احتلها الألمان ولم تسقط وقد كانت ما يسمى بالحرب الباردة بمثابة الثلاجة التي تجمد طموحات أوروبا في إعادة الهيمنة وإنتاج الاستعمار بصور أخرى.

الكل قرأ موقف الرئيس السوفيتي خروتشوف من حرب 56، الاتحاد السوفيتي الذي اعترف بإسرائيل بعد ربع ساعة من إعلان إنشاءها، ولم يتكرر الموقف في حرب 67، فقط في عام56 لان فرنسا وبريطانيا دخلوا التحالف.

إن زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في مطلع أب الماضي لروسيا غير الكثير من المعادلة في المنطقة بالنسبة للموقف التركي، وروسيا لم تضع سلم لتركيا للنزول عن الشجرة بقدر ما هو تهديد بقطع الشجرة. ما يشاع بأن روسيا أبلغت أردوغان عن الانقلاب لأنه كان تدبير أمريكي بامتياز على خطين: الأول أن التدخل الروسي في سورية والإيراني في العراق عرقل مشروع شرق أوسط جديد وفق الرؤيا الأمريكية على الرغم من الموافقة لبعض الأنظمة العربية على هذا المشروع لأنهم ارتضوا لأنفسهم منذ سايكس–بيكو جزء من المشروع وتساوقوا مع الانتداب وفق تقسيماته. والثاني أن أمريكا أرادت أن تبدأ بالتقسيم من الأكراد فتغير النظام في تركيا وخلق حالة إرباك في المشهد التركي يقوي عزيمة الأكراد شرق تركيا على الاستقلال، وروسيا لم تسمح بذلك بع تدخلها في سورية إلا وفق التشاور معها، ومن هنا جاء التنسيق بين البنتاغون ووزارة الدفاع الروسية على تنسيق الهجمات في الأجواء السورية بشرط تحدد أمريكا التنظيمات الإرهابية.

بعد أربعين عاما من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وهي حقبة تعتبر من حقب النضال الفلسطيني وان كانت هي أهم حقبة حيث حاولت منظمة التحرير بقيادة ياسر عرفات طوال فترة نضالها عدم الخضوع لإفرازات سايكس–بيكو، وحاولت إن تبلور شخصية النضال الفلسطيني بالرفض المبطن لسايكس–بيكو. إن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964م كان الحالة الوحيدة التي حظيت بإجماع عربي ولكن لكل دولة أهدافها هذا الإجماع لم يكن خارج إطار مشغلي اتفاق سايكس–بيكو ولا هو خارج إطار إرادتهم، وكان من بين الأهداف ما هو وطني وما هو خدمي لأمراء الغرب الذين يديرون هذا الملعب. أما فلسطينيا فقد تم اعتمادها كوطن اعتباري يحظى بإجماع عربي ورضا دولي وقد دخلنا العالم من خلال تمثيل جامعة الدول العربية التي نحن عضو فيها.

إن حركة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير لم تكن تحسن موقعها وتطور موقفها على حساب الدول العربية مثل إخراج المنظمة من هيمنة الأنظمة، الاعتراف أنها الممثل الشرعي والوحيد...إلخ وهنا يبرز الدور الوظيفي لأنظمة سايكس–بيكو، مهما بلغ من الحديث عن الوطنية والتقدمية، أي إن الصراع الفلسطيني مع الدائرة العربية استنزف أوقات وطاقات مادية وبشرية، كما أن النظام الرسمي العربي غير أهل منذ اليوم الأول لقيام إسرائيل أن يقرن بما يسمى الصراع العربي الإسرائيلي. لان الدول العربية لم تكن مستقلة، والخليج مشايخ، وهناك العديد من الدول كانت تحت الاحتلال، وبالتالي فان هذه الدول كانت تعبر عن رأي الأجنبي وهي تتحرك كالدمية.

يرى البعض أن الجانب الوظيفي للدولة العبرية هو حماية المصالح الغربية في المنطقة ومنذ زمن ليس ببعيد أي في حقبة أواخر ثمانينيات القرن الماضي كان تقديرنا أن إسرائيل صحيح أنها دولة وظيفية ولكن ليس لحماية المصالح كما يشاع ولكن دورها تحريكي للازمات في المنطقة وفي النهاية تتدخل الدول لحماية مصالحها. وقد ضمنت سايكس–بيكو وظيفة الدول العربية المنبثقة عنها

لكي تخدم على إسرائيل، أي بمعنى جعل هناك حائط صد في وجه الدول التي يمكن أن تعادي إسرائيل بسبب ميولها الغربية من الدول العربية بحيث هذه الدول هي التي ترفض التعامل مع هذه الدول وليس إسرائيل وبالتالي لا تظهر إسرائيل الواجهة بل العرب كما كان في السابق، العرب ضد الشيوعية وخاصة الخليجية، وهي الأقوى اقتصاديا، وعليه هناك دول عربية تنصاع لدول الخليج لحاجاتها الاقتصادية وليس على أساس وطني أو قومي...الخ وبالتالي هنا تكمن الخطورة على الأمن القومي العربي من هذه الزاوية تحديدا.

الاستنتاجات:

لقد شاءت الدول الاستعمارية وفق سايكس–بيكو إلى تقسيم الوطن العربي إلى حلقتين أساسيتين في مفهوم الأمن القومي وفق الرؤيا الأمنية الخالصة:

أ. دول تحت الحماية الأمنية الأجنبية وعلى رأسها دول الخليج.

ب. دول الحاجة وهي الدول العربية نكاد نقول الفقيرة.

وعلى هذا الأساس تم زراعة الطبقية الاجتماعية في الوطن العربي حتى نكاد أيضا إن نقول طبقة أسياد وشبه عبيد وهذا كان عائق كبير في تحقيق مفهوم أمن قومي عربي مشترك.

لا يوجد تحديد مشترك عند الدول العربية لمواصفات الأعداء "أعداء الأمة" ولا حتى الأصدقاء وهذا وضح جليا إبان الحرب الباردة التي انقسم العالم فيها على معسكرين، وحتى يومنا هذا سواء بعد تنامي النفوذ الروسي الذي جابه وبقوة الهيمنة الأمريكية أو بروز بعض القوى الإقليمية وخاصة إيران.

الصدام المسلح الذي حدث بين بعض الدول العربية سواء المباشر أو غير المباشر ونذكر هنا المغرب والجزائر بعد استقلال الجزائر، وتدخل عبد الناصر في اليمن، وحرب المقاومة في الأردن والصدام بين مصر السادات وليبيا معمر القذافي في السبعينيات من القرن الماضي والكويت والعراق...إلخ، إلى أن وصلنا إلى ما يسمى بالربيع العربي الذي هو عبارة عن تقسيمه لما يسمى بنظرية شرق أوسط جديد على أساس ديني وعرقي وطائفي، انجرت فيه كل الدول العربية وانقسمت إلى عدة معسكرات.

الصنيعة الأولى للجامعة العربية التي أسسها (أنتوني آيدين) والتي جاءت لإعطاء العرب بعض المكاسب الوهمية لنتائج الحرب العالمية الثانية وهي خّدمت على دولتي الانتداب لأنه ظهر

في العالم قوى عظمى وهما أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق الذين حسموا الحرب العالمية الثانية وبالمناسبة لم يتناول ميثاق الجامعة العربية الأول الملف الأمني العربي، ومعاهدة الدفاع المشترك التي ظهرت في الخمسينيات من القرن الماضي، لم تتناول بوضوح العدوان أو المواقف من الأخطار الخارجية، وكانت أغلب نصوص الاتفاق مبهمة لان معظمها يدور في الإطار التنظيمي وليس العملياتي.

بواقعية، إن أهداف الأمن القومي العربي لكل دولة على حدة لا يتوافق مع أي دولة عربية أخرى، كما أدى احتضان المعارضات بين الدول العربية إلى رفع وتيرة التوتر في بعض الأحيان فيما بينهم.

الانقلابات العسكرية التي شهدتها الكثير من الدول العربية أثرت بشكل كبير على الاستقرار الدستوري للدولة، وأن التعديلات الدستورية كانت تصب في ميزاج الحاكم وليس من أجل مصالح شعبية تقتضيها بواعث التطور ولم تصب في المصلحة القومية العليا للأمة العربية.

كما أن النظم السياسية للدول العربية الذي تنوع بين ملكي وجمهوري وأميري له أثر مباشر على الأمن القومي حيث غيب الديمقراطية ولم تعد هذه النظم شبية مثيلاتها في أوروبا التي أسس الحياة السياسية فيها هي الديمقراطية والملكيات هي ملكيات دستورية تعمل بالنظام البرلماني وجعلت الملك تقليد شرفي كما في اسبانيا وبريطانيا وبلجيكا. إلخ.

التوصيات

1. من أجل الحفاظ على المكتسبات الوطنية ومجابهة التحديات والتهديدات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني يفرض علينا بناء نظرية أمن قومي فلسطيني وإستراتيجية متكاملة بهدف تحقيق مشروعنا الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة.
2. ضرورة الانطلاق بإستراتيجية فلسطينية متكاملة للحفاظ على كينونة المجتمع الفلسطيني ونظامه السياسي، بهدف تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة.
3. ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لصيانة الأمن القومي العربي ليقوم بدوره الفاعل في قضايا الأمة وفي حماية نفسه من المخاطر الجسيمة التي تحيط بالعالم العربي في ظل تنامي "الإرهاب" و"التنظيمات المتطرفة."

4. عدم انخراط الفلسطينيين في أي تجاذب عرقي أو طائفي أو ديني في المرحلة الحالية إلى أن تتضح ملامح التوجه العالمي وخاصة بعد دخول روسيا بقوة في المنطقة وإنشاء بعض التحالفات الإستراتيجية.
5. يجب أن نتصرف على أن تقسيمة شرق أوسط جديد وفق الرؤية الأمريكية قد أصبحت من الماضي وإن كان لابد من توزيع جديد في المنطقة فلابد أن يكون هذا التوزيع بمثابة نسف لسايكس–بيكو، أي أن جغرافية سايكس–بيكو في طريقها للانتهاء.
6. التدخل الروسي في المنطقة وفق معاهدة التدخل المشترك مع سورية وتشكيل تحالف إيراني–روسي–سوري والعراق ليست بعيدة عنه يحتم على صناع القرار العربي استبعاد التجاذب الطائفي لان إسرائيل غير راضية عن التدخل الروسي وهو لم يأتي لتحقيق المصالح الإسرائيلية.

المراجع

1. أبو عابدة أشرف، التحديات الإقليمية للأمن القومي العربي ومدى انعكاسها فلسطينيا، مركز التخطيط الفلسطيني، 2016.
2. البابا، جمال، الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة 2016.
3. الأسطول، كمال محمد. محاضرات في الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية، برنامج الماجستير، جامعة الأزهر، غزة: 2010.
4. الاسطل، كمال محمد. الحساينة، تيسير علي: مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، جامعة الازهر، 2010.
5. الاسطل، كمال محمد. فيصل، نعمان عبد الهادي: تحديات الأمن القومي العربي ومستقبل العلاقات العربية – الإسرائيلية، جامعة الازهر، 2010.
6. الأسطل كمال محمد، الأمن القومي والقضية الفلسطينية– محاضرات–كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية–جامعة الأزهر بغزة–2009.
7. إدريس محمد السعيد، إيران والأمن القومي العربي، معهد الدوحة للدراسات العليا، 2011. عنوان الموقع الالكتروني:–http://www.dohainstitute.org/release/33849406 856c–4834–ac21–ce38b0074ae7

8. حوات محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة، 2002.
9. الخطاب فارس، الأمن القومي العربي بعد الربيع العربي، موقع الجزيرة نت.
10. المشاط عبد المنعم، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر – دار الموقف العربي–1980.
11. معهد البحوث والدراسات العربية، *الأمن القومي العربي :أبعاده* ومتطلباته المحرر عبد *المنعم المشاط*، القاهرة: 1993.
12. المنير محمود، الأمن القومي العربي 2015 واقع وافاق المستقبل، ساسه بوست. /http://www.sasapost.com/opinion/arab-national-security-2015
13. سليمان منذر، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان، http://www.achr.eu/art381.htm
14. عبد العاطي، صلاح، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد 1828، 2007/2/16، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815
15. هويدي أمين، أزمة الأمن القومي العربي–دار الشروق–القاهرة–2005.
16. عبد الفتاح بشير، السياسة التركية في محيط إقليمي متغير، القاهرة: شئون عربية، العدد157 2014.
17. قاعود يحي سعيد، التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني، مركز التخطيط الفلسطيني 2016.
18. مجلة الوعي، جامعة الدول العربية تؤدي دورها، العدد 268 ، السنة الثالثة والعشرون ، مايو 2009م، عنوان موقعها الالكتروني: http://www.al-waie.org/issues/268/article.php?id=748_0_60_0_C
19. مقال بعنوان تحديات الأمن القومي العربي والتحدي العلمي، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام www. Palestine – info بتاريخ 2010/2/12

السلطة التقديرية للشرطة في استخدام القوة بين النظرية والتطبيق العملي

"دراسة مقارنة مع القانون القطري"

The discretionary power of the police to use the force between theory and practical applying (comparative study with qatari law)

اعداد : د. الوليد عبد الحق الصديق محمود

Elwalid Mohamoud

استاذ مشارك عضو هيئة التدريس

Associate Professor, Faculty Member

كلية الشرطة قطر

Qatar Police College

walidhug@gmail.com

ملخص:

تُعتبر الشُّرطة أحد أجهِزة الدَولة التي تُستخدِم القوَّة المادِيّة في مُواجهة الأفراد المُشتَبه بِهم في إطار القانون ، ويصِل في بعض الحالآت إلي إستخدام السِّلآح النَّاري بِما لها من سُلطة تقدِيريّة لِكُل حالة علي حِدة ، وتتفِق كُل البُلدان في العالم علي ضرُورة أن يشمل التدريب الشُّرطي علي الجوانِب النّظريّة والعمليّة ولذلك إتفقت كُل القوانيين علي ضرُورة تمتُّعها بِقدر مُعيَّن من السُّلطة التقديريّة وِفقاً للقانون وذلك لإستحالة وضع نُصُوص مُفصَّلة لِكُل حالة علي حدة نسبة لتجدُد الأحداث وتنوُعها ، تهدُف هذه الورقة إلي إبراز المخاطِر المُرتبِطة بإستخدام القوَّة مع ضرورة وأهمية التنسيق في المفاهيم بين أجهزة العدالة الجنائية في دولة قطر وهي تستشرِف تنظيم فعاليات كأس العالم 2022 ، وتكمُن المُشكِلة الأساسيّة في أنَّ نقص التدريب قد يترتب عليهِ إزدياد حالآت تجاوُز الشرطة في إستِخدام القوَّة وخلُصت الدراسة إلي وجُوب إختيار رِجال الشُّرطة بمعايير تتضمّن قُدراتِهم المعرِفيّة والجسدِيّة من مُنطلق تزايُد ظاهِرة العُنف وتجدُدها بصُورة مُتسارِعة ، وأن يتِم التكثيف في التدريب علي كيفيّة تقدير المواقِف الأمنيّة والإستِجابة بطريقة مُناسِبة ، وذلك من خلال القيام بأدوار المُحاكاة ، وعقد ورش ودورات مُشتركة بين كل أجهزة العدالة الجنائية من أجل توحيد المفاهِيم مِن خِلآل تفهُم منسُوبي كُلّ جهاز لدور الأجهزة الأخري.

الكلمات المفتاحية : السُّلطة التقديريّة ـ إستِخدام القوَّة ـ أجهزة العدالة الجنائية ـ رجل الشُّرطة.

ABSTRACT

The police forces is one of the state organs authorize to use a fiscal force against the suspicious persons according to the law , in the same time it may be reached the level of using a fire armed with the discretion given by the law . all states along the world agreeing the necessity of training that including theoretical and practical aspects , for this purpose all laws agreed of necessity to give police forces the authority of discretion because that it impossible to put the regulation for each case alone , in the same time the events variable quickly and modernize . this paper aim to explore the risk related of practice the fire armed by the police and the importance of unifying the conception to facilitate the coordination between all criminal justice departments in state of Qatar which expected to invite the word cup events 2022 . the main problem about the lack of training that may be has impacts of increasing the abuse of police authority when they using the force . this study is end to must selects the police officers in strong and highest standards of capabilities and focusing in training programmes that enables them to assess a security situations and high response, by using the method like simulation, holding joint workshops between all department of criminal justice for purpose of unifying the conceptions among understand the roles of another departments.

Key words: Discretionary power - the use of force - criminal justice agencies -police man

مقدمة:

يسُود الدولة القانونيّة الحديثة مبدأ المشرُوعية الذي يحكُم علاقتها بالأفراد ويُحقق التوازُن بين سُلطاتِها وقُدراتِها مِن جِهة وبين حقُوقِهم وحُرياتِهم مِن جِهة أُخري ، وتقتضِى مبادئ عِلم الإدارة بأنَّ حُسن

قِيام الإدارة بوظيفتِها يتطلَّب تمتُعِها بِقدر مِن السُّلطة التقديريّة يسمح لها بإعمال إرادتِها فى مُمارسة إختصاصِها وتطبيق القانون فيما يتفِق والواقِع الذى تعمل فيه ومِن ثمَّ فإنَّ تقييد حُريّة الإدارة يُؤدِّي إلى جُمُودِها وقلّة فعالِيتها ، ويُحدد القانون العناصِر التقديريّة فى كُل عمل بِما فى ذلك أجهزة العدالة الجنائيّة أو ما يُسمّى بأجهزة إنفاذ القانون، وبما أنَّ الشُّرطة من أجهزة العدالة الجنائية فلها سُلطة مُنفرِدة ، إذ أنَّها تُمثِل السُّلطة الحُكوميّة في التعامُل العادى مع الأحداث المُصرّح بها قانوناً ، ويمتد ذلك إلى إستخدام القُوّة الماديّة فى مُواجهة الأفراد ، ويُمكنها فى ذات الإطار أن تستخدِم السّلآح الناريلإلزام الأفراد بالتقيُّد بالقانون ، وعلى ضُوء ذلك يتحدد معنى أن يكون إستخدامها للقوّة مشروعاً بإعتِباره عملاً ماديّا تُباشِره سُلطة عامة يتضمَّن بِذاته إنتهاكاً لِحقُوق الأفراد وتهديداً خطيراً لحياتِهم ، والقواعد التى تُنظِّم إستخدام القوّة يجب أن تكُون مُنسجِمة مع المشرُوعيّة وكذلك وسائل وأساليب تنفيذها وبالتآلى تُصبِح المشرُوعيّة ضماناً لعدم التعسُف فى إستخدام القوّة.

ونجد أن التدرُج فى إستخدام القُوّة وخاصة السِّلآح النَّارى منصُوص عليها فى أغلب القوانيين والأوامر المُنظِّمة من أجل ترشيد إستخدام الأسلحة النارية وفى تقليل عدد المصابين عند إستعمالها إلى الحد المعقول ، والتقيُّد بالشروط المرحليّة التي حددها القانون ،وتتفِق مُعظم البُلدان بِصفة عامّة على ضرورة شُمُول التدريب الشُرطي للجوانب النظريّة والعمليّة.

أهميّة البحث:

تنبُع أهميّة البحث من مجمُوعة من الإعتبارات، فمن الناحية العملية تُشِير كثير من الشواهِد إلى التصاعُد المُستمر في مُعدل الجرائم وظُهُور أنماط جديده منها وما ينتُج عنه من خسائر في الأرواح والمُمتلكات، ومن الناحية العلميّة قد تلجأ الشرطة في كثير من الأحيان إلي إعمال سُلطتها التقدِيريّة عند إستعمال القوّة في تنفيذ أعمالها والتي يجب أن تتماشى مع مبدأ التناسُب والضرورة وِفق القانُون ، حيثُ يتطلَّب ذلك دِراسة الموقِف الأمني والتدرُّج في إستخدام القُوّة والبُعد عن الإفراط فيها خاصَّة السِلآح النارِي، ولا يتأتى ذلك إلا بالتدريب وفق المناهج الحديثة مثل مهارات التواصل وغيرها والتي تساعد على تقييم الموقف الأمني ، حيث يقتضي ذلك أن يتخذ رجل الشرطة قرار خطير في ظل ظروف مفاجئة وفي فترة قصيرة من الوقت إستخدام القوة مع ما ينتج عنها من أضرار ، أو عدم إستخدامها وما قد يترتب عليه من إخلال بواجبات الوظيفة إضافة إلى ما قد يحدثه من تشجيع للإجرام والذي يؤدي بدوره للإخلال بالأمن.

أهداف البحث:

1. تقييم عمليات الشرطة عند إستخدام القوة فى الحِفاظ على حُقوق الإنسان، ويقتضى ذلك تفهُم وتقييم الإطار الكامِل الذى تعمل فيه الشرطة وتعتمدعليه فى قراراتها ، حسبما ينص عليه القانون تنفيذ ذلك في الواقِع العملى.

2. عند إستخدام القُوة ليس من السّهل البت في مدى إستخدام القوة المناسبة للحالة، بل قد يتطلب تقييماً خاصة إذا نشأت حالة وقعت فيها إصابات خطيرة ووفيات ، حيث يجب دائماً إبلاغ سُلطات مُستقِلّة بالحالة ، ويجب على هذه السلطات النظر فيها ، فقد تكون هيئة مستقلة لفحص الشكاوى الشُرطية أو السلطة القضائية أو النيابة .
3. من أجل تمكين أجهزة العدالة الجنائية من الوقوف علي الأخطار التي أدَّت إلى إستخدام القُوّة المُفرِطة أو غير الضروريّة والتحقيق في ذلك، أن تكون هذه الجهات مُلِّمة بالجوانِب العمليّة حول إستخدام القوّة.
4. التنسيق فى المفاهيم بين كل أجهزة الدولة فى قطر وهي تستشرف فعاليات كأس العالم 2022 م حيث أنها المرة الأولي التي تنظم فيه دولة عربية هذه الفعالية ، وذلك للتعامل مع المشجعين – خاصة في حالات استخدام القوة – الذين يحضرون للدولة بثقافاتهم وعاداتهم المختلفة ، فضلا عن وجود التحديات الأقليمية التى برزت مؤخرا .

مُشكلة البحث:

1. أدي الإنتشار الكثيف للأسلِحة الصغِيرة إلى إرتفاع مُعدلآت الجرِيمة والعُنف المُسلَّح ففى كُل يوم تتعرّض الشُرطة للضُغوط للتصدِّي لجرائِم العُنف التى تُستخدم فيها الأسلِحة ، ويتم الإلقاء باللّوم عليها فى حالة تزايُد هذه الجرائم ، ويترتب على هذه الضُغوط أن يقوم بعض الأفراد بإستخدام القوّة المُفرطة والتعسُفيّة أو يستخدمون الأسلحة النارية ، ممَّا أديّ فى الآونة الأخيرة إلى إزدياد حالآت التجاوُز فى إستخدام القوة .
2. أحياناً يقتصر تدريب رجال الشرطة علي الجانب النظري الأساسي فى القانون، وعادةً ما يتم من خلال تعليم بعض مواد قانون الشرطة والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وحفظها عن ظهر قلب بل أنّه كثيراً ما يفتقِر التدريب إلى الجوانب العمليّة.
3. أفراد الشرطة يُمنحون سُلطات تقديرية ، ويُتوقع منهم إستخدامها في نسبة كبيرة من أعمالهم، ولكن ذلك نادراً ما يتجلَّى ذلك في برامج التدريب.
4. يعتقد البعض خطأ أن التدريب على تأمين فعاليات كأس العالم في قطر يقتصر على الأفراد المعنيين بتأمين الملاعب ، أو ما يسمي بقوة أمن الملاعب.

تساؤلات البحث

إرتبط إستخدام الشرطة للقوة في تنفيذ أعمالها بإنتهاك حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى إحجامها عن إستخدام القوة والذي يؤدي بدوره إلى الإخلال بالأمن إذ لا يسهُل واقعياً فى جميع الحالآت الفصل فيما إذا كانت القوة المُستعملة مُتناسِبة فعلاً مع الحالآت التي تواجهها ويترتب على ذلك بعض التساؤلات:

1. إنَّ رجل الشرطة وهو يواجِه حالآت الإشتباه المُتعلِّقة بالأشخاص وفي ظل الظروف والبيئة المُحِيطة ويكُون لديه السُّلطة التقديريّة فى إتخاذ القرار الذى يراه مُناسِباً ، فهل تُعتبر هذِه الظُّروف محل إعتِبار بالنسبة لأجهزة العدالة الجنائية.
2. هل تُوجد فلسفة أو تطبيق يُمكِّن من توقُّع نوايا بعض الأشخاص المُشتبه بهم والتى رُبما يواجَهُها أثناء قيامِه بأعمالِه .

حدود البحث:

يركز هذا البحث على الجوانب العملية لإستخدام القوة في العمل الأمني بأنواعها المختلفة سواء القوة المادية أو إستخدام السلاح الناري ، وذلك من خلال مقارنه النصوص القانونية التي تخوله ذلك وخاصة فيما يتعلق منها بالسلطة التقديرية وبين الواقع العملي فيما يتلقاه من تدريب على ذلك ، لمواجهة المواقف الحرجة التي تواجهه ، ، وقمت بإجراء مقارنة للبحث في جزء كبير منه وفق ما معمول به في دولة قطر وبعض النماذج في الأردن ومصر.

خطة البحث:

المبحث الأول : السُلطة التقديرية فى أعمال الشرطة

المطلب الأول : نظرة عامة حول مفهوم السُلطة التقديريّة في العمل الجنائي

المطلب الثانى : الجوانب القانونية حول إستخدام الشُرطة للقوَّة

المطلب الثالث : سُلطة رجل الشرطة في إستعمال القوة في القانون القطري

المبحث الثاني : إستعمال الشرطة سُلطتها التقديريّة في إستخدام القوَّة من الناحِية العمليّة

المطلب الأول : أسس تقييم الموقف عند إستخدام القوة بواسطة الشرطة.

المطلب الثاني : بعض النماذج المُقارنة للتعامل مع المواقف التي تُواجِه رجل الشرطة

المطلب الثالث: طرِيقة التعامُل مع المُشتَبِه بِه وإتِخاذ الساتِر.

المبحث الأول: السُلطة التقديرية فى أعمال الشرطة

المطلب الأول: نظرة عامة حول مفهوم السُلطة التقديريّة في العمل الجنائي

تُشِير كلِمة السُلطة التقديرية إلى الفعِل الرسمِى الذى يتخِذَه العامِلُون فى العدالة الجنائيّة من الشُرطة والنيابة والقضاء فى حالة إستخدام أحكامِهِم الشخصيّة لِيُقرِروا أنسب الطُرُق للقِيام بالعمل المُعيَّن ، فمِن ناحِية نظريّة فهُم يضعُون فى إعتبارِهم جُملة الظُرُوف قبل أن يُقرِروا أنَّه يجب من الناحية القانونية القيام بالعمل أم لا، فى مُقابِل تقديرهم الشَّخصِى وفى أىّ درجة سيتم تنفيذ هذا العمل [1].

وعلى سبيل المِثال هل يجب إصدار تنبيه أو إخطار أم القِيام بِالقبض على الأشخاص ، ففى حالة العامِلين فى أجهزة تطبيق القانون ، يجِب مُلآحظة أنَّ السُلطة التقديريّة هى أكثر مِن إذن أو إمتياز أو

(1) walker, & katz .C.M (2005) the police in America an introduction "5thed ,new York (ny)Macgraw hill company

مِيزة للحُكم حول القِيام بالعمل مِن عدَمِه ، فهُنالِك قُيُود مُحددة أو ثابِتة للقِيام بِها ، وبِمعنى آخر أنَّ السُلطة التقديرية ليست سُلطة مطلقة. [1]

وبالتالى فإنَّ العامِلين فى أجهزة العدالة الجنائيّة مِثل الشُرطة لا يُمكِن أن تكُون لهم حُريّة الإختيار دُون النظر إلى العواقِب أو النتائِج المُرتَبِطة بالقانون واللّوائح والمعايير والمُوجِهات عِند القِيام بِمُمارسة السُلطة التقديرية .

وأظهرت التطبيقات العملية فيما يتعلَّق بأجهِزة تطبيق القانون ، أنّ أعمال الشُرطة أكثر تعقِيداً ، ذلك أنَّها هى التى تُمارِس السُلطة التقديرية بِصورة أكبر وذلك وِفقا لِمهامِها كأوَّل مَن يُواجِه الفِعل الإجرامى فى مراحِلة الأوليّة سُواءً تعلَّق بالضبط الإدارى أو القضائِى .

أولاً : ممارسة السلطة التقديرية بواسطة الشرطة :

السلطة التقديرية هى إمكانيّة صُنع القرارات التى تُمثِّل أحد خِيارات المسؤولية لِفهم ما هُو سهل مِن حيثُ الصِّحة أو الحُكم حيثُ يُفترَض أنَّه صحيح أو تمَّ تنفيذه على فرض أنَّه تمَّ على وجه الصِّحة والحكم.

ثانيا : السلطة التقديرية فى أعمال الشرطة ودور المُوجِهات والإرشادات

1. مجالآت السُلطة التقديرية للشرطة :

أصبحت السلطة التقديرية للشُرطة من أهمَّ الموضُوعات التى تشغل الباحِثين فى مجال القانُون وحقُوق الإنسان ، بإعتبارِها مُرتبِطة بالتنفيذ الكامِل للقانون الجنائى ، أى بِمعني أنَّ أيّة عمل مُرتبِط بتطبيق القانون الجنائى بواسطة النيابة أو المحاكم يبدأ فى الغالِب عن طريقها أو يعتمِد فى كُل إجراءاتِه عليها .

ويُمكن أن يشمل التطبِيق المجالآت التآلية :

أ. إختيار الأهداف ويعنِى فى هذِه الحالة بالتحدِيد ما هُوَ الهدف مِن إتخاذ الإجراء فى حالة الإخلال بالأمن العام فى المُجتمع .

ب. إختِيار طُرُق التدخُل وذلِك على حسب مُستوى خُطُورة الجرِيمة أو خُطُورة الشخص الذى تتعامل معه الشُرطة .

ت. إختيار كيفيّة التصرُف فى الحالة .

ث. إختِيار الإجراءات الميدانيّة التى تتناسب مع الحالة [2]

وسوف يتم مُناقشة هذه المجالآت بِشى مِن التفصيل مع عرض بعض النماذِج المُقارَنة فى هذا الصدد.

([1]) KELEING .J.1996 handeled with discretion ethical issues in police discion making. lanpam MD rourman & lihle field publishers

([2]) Goldstien H, categorizing and structuring Discretion in goldstien H (ed) policing a free society (Ballenger Publishing company , 1977 PP 95- 100

2. المُوجِهات والإرشادات :

بينما يتم النَّظر إلى السُلطة التقدِيريّة للشُرطة على أنَّها حتمِيّة وأساسيّة ، تبقى هُنالِك بعض المخاوِف الضِمنيّة حوَلها ، حيثُ أنَّ تطبِيقها رُبَّما يقُود إلي التعسُف ، أو الفساد أو تصرُفات غير أخلاقيّة ، إنَّ النظرة الحديثة إزآء هذه الأخطار المُرتبِطة بإساءة إستخدام السُلطة التقدِيريّة يُمكِن دراستها ليس فقط من أجل إنهاءها كُليّة ، ولكن بالأحرى تأسيس مُمارسة السُلطة التقدِيريّة مِن خِلآل المُوجِهات الإداريّة ، والتى بدورها يُمكِن أن تكُون:

أ. مِقياس لِمعرِفة مدى صِحَّة إختِيار القرارات ، وفى ذات الإتجاه يُمكِن أن تُقلِّل دائرة الإعتماد على عوامِل عدم الموضُوعيّة ، عدم المُلآئمة ، أو التعسُّف .

ب. حفز رِجال الشُرطة للتفكِير بإهتِمام لمعرِفة العواقِب حول الأهداف التى ينبغِى أن تُنجَز والسياسات المُتبَّعة.[1]

المطلب الثانى: الجوانب القانونية حول إستخدام الشُرطة للقوَّة

القوة التى تُمارِسُها أجهزة الشرطة إنّما هى سُلطة خولها لها القانون بإعتبارِه مصدر السُلطة ، نيابة عن الدولة إذ أنَّها تختص بِقدر مِن نشاط الدولة ، يتضمَّن إلتزاماً بأداء عمل عام من شأنِه تنظِيم الحُريّات والحقوق العامَّة للأفراد فى الدولة مع تخوِيلها بالمساس بتلك الحريات عند الإقتضاء بُناءً على القانون [2]

وتعترِف القوانين المُختلِفة جميعاً لها بإستِخدام القوَّة والسلآح النارى بإعتباره أخطر تِلك الصور .

أولا: التمييز بين أداء الواجِب والسُلطة التقديرية

في أداء الواجب على الموظف العام القيام بالعمل المُحدد على النحو الذى حدده القانون ، سُواء كان ذلك بُناء على أمر القانون ، أو بُناء على أمر الرئس غير المُتعارِض مع القانون ، ومِثال ذلك قيام رجُل الشرطة بتنفيذ الأمر الصادِر بحبس شخص ، إذا كان مُوقّع عليه من السُلطة المُختصّة ، أو القبض على شخص صدر أمر من النيابة بالقبض عليه[3].

أمَّا السلطة التقديرية فهى مُباشرة إختصاص يخوّله القانون للموظف ، ويترُك له بعض الحرية فى تقدِير الظُروف المُلآئِمة للتدخُل ، ومثالها سُلطة رجل الشرطة فى القبض على الجانى الذى تُوجد دلآئل كافِية على إتهامِه فى أحوال مُعيَّنة ، إذا كان يُؤدِّى واجِباً وفقاً لإختصاص يُلزِمَه بِه القانون على وجه التحديد ، وأن يكُون هذا التصرُف بِطريقة مُعيَّنة ، وأحياناً فى وقت مُعيَّن ، فمأمُور السِّجن الذى يصدُر إليه أمر بتنفِيذ عقُوبة الحبس على محكُوم عليه فهُو يبُاشِر سُلطة مُحددّة ، وهى تنفيذ أمر الحبس ولِمُدة مُعيَّنة وفى مكان مُعيَّن وبِطريقة مُحددّة قانوناً وفى وقت مُحدد .

([1]) Galligan D "Regulating pre. Trial decision " in lacy N (ed) A reader on criminal justice (oup ,1994 p 58- 159)

([2]) رمسيس بهنام .الاجراءات الجنائية تأصيلا وتحليلا منشأة المعرف بالاسكندرية 1984 ص 422

(3) محمود محمود مصطفي .شرح قاون العقوبات القسم العام. 1969 ص 193

ويترُك له بعض الحريّة فى تقدِير الظُرُوف المُلآئِمة للتدخُل ، فعِندما يُقبَض على الجانى الذى تُوجد دلائِل كافِية على إتهامِه ، وفى أحوال مُعيّنة لديه مُتسع لِتقدِير وجُود تِلك الدلائِل ثمَّ تقدير كِفايتها للقبض على المُتهم [1] إنَّ حُريّة الإختيار فى السُلطة التقديريّة ليست مُطلقة بِلآ قُيُود ، فهِى مُرتبِطة بأداء الواجِب رغم حُريّته في إختِيار الوقت المُلآئِم لإتخاذ الإجراء الذى يفرِضُه القانون ، إلاَّ أنَّها تتحدد بِالقانون وتخضَع للرقابة ، سُواء كانت رقابة إدارية أو قضائية [2] فهى لا بُدَّ أن تتقيد بِعدم الإنحراف عن القانون كما هُو الحال فى أداء الواجِب

الخُلآصة:

يُمكِن أخذ مِعيار التمييز بين مُمارسة السُلطة وأداء الواجِب من حيثُ التحديد والإلزام ، حيثُ تتسعان فى مُمارسة السُلطة التقديرية ، ويكون للموظف حُرية إختيار حل واحد من عِدة حلُول ، ويكُون لهُ حق تقدِير الظُرُوف المُلآئِمة لتدخُلِه كى يُمارِس تِلك السُلطة ، فهُو غير مُلزم بمُمارستِها دائماً على نسق واحد.

أمّا فيما يتعلَّق بأداء الواجِب فتضِيق الدائِرتان ، فليس للمُوظف أن يختار حلاً من عِدّة حلُول ، بل يلتزِم بحل واحِد ومحل واحد هو القيام بالواجِب ، ولكن لآ يعنى ذلك أنَّ السُلطة المُحددة تعنى التقييد المُطلق ، فمثلاً فى حالة قِيام رجُل الشُرطة بتفتيش منزل بُناء على أمر من النيابة ، فله الإستعانة بمن يراه من أفراد القوة لتنفيذ الأمر ، ولهُ الحق فى الإختيار الوسِيلة المُناسِبة ، ولكن لا تصِل الحرية إلى حد أن يختار بين أن يُجرِي التفتيش أو لا يُجرِيه ، مِثلَه فى ذلك مَثل القاضى الذى يملِك سُلطة تقدِيريّة واسِعة فى العقُوبة المُناسِبة على المُدان ، ولكن مع ذلك يلتزِم بالحُدود التى رَسمَها المُشرّع لأنَّ سُلطته ليست مُطلقة فهُو مُلزَم بالفصل فى الدعوى ، ولا خيار له فى ذلك ، وبالتالى يُمكِن القول أنَّ أداء الواجِب مُحدَّد نِسبياً والسُلطة التقديرية تتضمَّن حُريّة إختيار نسبيّة .[3]

ثانيا : موقِف بعض التشريعات من إستخدام القوّة والسلآح النارى:

وضعت بعض القوانين نظريّة عامّة لإستخدام القوّة ، وذلك بنصُوص صريحة في القانون ،غير أنَّ قوانين كثيرة لم تضع مِثل هذا النَّص العام ، ومنها الذي إشترط اللُّزُوم والتناسُب ، أمَّا بالنسبة لإستخدام السِلاح الناري فقد إختلفت القوانين في درجة الخطر التي يجب تحقُقها لإمكان إستخدام السلاح الناري فبعضها إشترط أن يكون الخطر جسيماً كالتي تُشكِل تهديداً لحياة الشرطي أوسلآمة بدنه ، في حين

(1) عبد السلام عبد الغني الجعافرة .سلطة رجل الشرطة في استعمال السلاح (تصورمقترح لتحقيق التوازن بين مكنات الاستخدام وضوابط ترشيدها في القانون الأردني) رسالة ماجستير. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب المعهد العالي للعلوم الأمنية . الرياض 1988 ص 82

(2) قدري عبد الفتاح الشهاوي ص 350

([3]) عبد السلام عبد الغني الجعافرة. سلطة رجل الشرطة في استعمال السلاح (تصور مقترح لتحقيق التوازن بين مكنات الاستخدام وضوابط ترشيدها في القانون الأردني) رسالة ماجستير . المرجع السابق ص85 .

جاءت قوانين بعض الدول في موقف وسط حيث أجازت إستخدام السلاح في حالة المُقاومة ، أمَّا في حالة الهرب فقد جعلت له حداً مُرتفِعاً ،كمافي الجرائم التي تكون عقوبتها الإعدام أو السجن المُؤبد[1]

1. **موقف القانون المصري :**

لرجل الشرطة إستعمال القوّة بالقدر اللآزِم لأداء واجِبه إذا كانت هى الوسيلة الوحيدة لأداء هذا الواجب.

ويقتصر استعمال السلاح على الأحوال الآتية:

أ. القبض علي:

- كل محكوم عليه بعقوبة جناية أوبالحبس مُدة تزيدعلى ثلاثة أشهر إذاقاوم أوحاول الهرب.
- كل متهم بجناية أومُتلبِس بجُنحة يجُوز فيها القبض أومُتهم صدر أمر بالقبض عليه إذا قاوم أوحاول الهرب .

ب. عند حراسة المسجونين فى الأحوال وبالشروط المنصوص عليها فى قانون السجون.

ت. لفض التجمهر أوالتظاهُر الذى يحدُث من خمسة أشخاص على الأقل إذا عرَّض الأمن العام للخطر وذلك بعد إنذار المُتجمهِرين بالتفرُق ويصدُر أمرإستعمال السلآح فى هذه الحالة من رئيس تجب طاعته ويُراعَي فى جميع هذه الأحوال الثلآثة السابقة أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأغراض السالفة. ويبدأ رجل الشرطة بالإنذار بأنَّه سيُطلِق النار ثُمَّ يلجأ بعد ذلك إلى إطلاق النار، ويُحدد وزير الداخلية بقرار منه الإجراءات التى تُتبع فى جميع الحالآت وكيفية توجيه الإنذار وإطلاق النار[2]

2. **موقِف القانون الأُردني:**

لأفراد الأمن العام اللُّجوء إلى إستعمال القوَّة بالقدر اللآزم لأداء واجِباتِهم بشرط أن يكون إستعمالها هو الوسيلة الوحيدة لذلك ، ويقتصر إستعمال السلاح على الأحوال وللأسباب التالية:-

أ. القبض على:

- كل محكُوم عليه بعُقوبة جِناية أو جُنحة أو بالحبس مُدة تزيد على ثلآثة أشهر إذا قاوَم أو حاول الهرب.
- كُل مُتهم بِجِناية أو مُتلبِس بجُنحة ، لآ تقِل عقُوبتُها عن سِتة أشهُر إذا قاوَم أو حاول الهرب.

ب. عند حراسة السُجناء في الأحوال والشُروط المنصُوص عليها في قانون السجون.

ت. لِفض التجمهُر أو التظاهُر الذي يحدُث من سبعة أشخاص على الأقل ، إذا عرَّض الأمن العام للخطر ، ويصدُر أمر إستعمال السِلاح في هذه الحالة من رئيس تجب طاعته.

([1]) رمسيس بهنام. النظرية العامة للقانون الجنائي . 1986 ص 384

([2]) القانون رقم 109 من قانون هيئة الشرطة المصرى لسنة 1971 المادة 102

ويُرَاعي في جميع الأحوال السَّابِقة أن يكُون إطلاق النار هُو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأغراض السالِفة ، ويبدأ رجل الأمن بالإنذار إلى أنَّه سيُطلِق النار ، ثُمَّ يلجأ بعد ذلك إلى إطلاق النار ، ويجرِي الإنذار نفخاً بالبُوق أو الصُفارة أو بأيّة وسِيلة أُخرى مِن هذا النوع أو بإطلاق مُسدس تنبعِث منه إشارة ضوئية[1].

المطلب الثالث: سُلطة رجل الشرطة في إستعمال القوة في القانون القطري

أولاً : سلطة رجل الشرطة في إستعمال القوة :

جاء في المادة 6 من قانون قوة الشرطة القطري رقم 23 لسنة 1993 (لرجال الشرطة إستعمال القوة دون إستعمال السلاح وذلك بالقدر اللاّزِم لتنفيذ واجِباتِهم بِشرط أن تكِون القوّة هِي الوسِيلة الوحِيدة لذلك)

فإستعمال القوة بالقدر اللاّزِم نجد أن أغلبيّة القوانين تتحدث عن إستعمال القوة بالقدر اللاّزم بشرط أن تكون الوسيلة الوحيدة لأداء الواجب، فما زالت حدود القوة التي يجوز لرجال الشرطة إستعمالها غير واضِحة، ذلك أنَّ عِبارتىَ القدر اللازم والوسيلة الوحيدة عبارات فضفاضة ليست مُحددة ، فضلاً عن أنَّ حُريّة الإختِيار واسِعة سُواء من حيثُ نوع القُوّة ومداها وشُرُوطها وضوابِطَها ، كمَّا أنَّ الإلزام المُحدد في الإستعمال غير موجود، وخُلاّصة القول أنَّ إستعمال القوَّة هُو مُمارسة للسُلطة التقديرية [2]

ثانياً: سُلطة رجل الشرطة في إستعمال السلاح:

وضع القانون حداً لإستعمال السلاّح ، فحُريّة الإختيار بين أكثر من بديل قد ضاقت كثيراً ، وذلك لورودها علي سبيل الحصر وهي المُقاومة أومُحاولة الهرب ، وبالرغم مِن توافُر الحالآت التي حددها القانون لا بُدَّ من القيام بالمقدمات التي إشترطها ، كي يُمكِن بعدها إستخدام السلاّح ، فليست كُل حالة هرب يجُوز فيها إطلاق النار علي الهارب ، حتي لو كان إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لمنع الهرب وهذا ما سار علية القانون القطري كما سيرد تالِياً .

إذن إستخدام السلاح الناري هو مرحلة تالية لإستخدام القوة إذا توافرت حالة من الحالآت التي حددها القانون ، ويقوم حق إستعمال السلاح قانوناً علي المادة 7 من قانون قوة الشرطة رقم 23 لسنة 1993 وحدّدت الحالآت التاليّة :

- حالة الدفاع المشروع عن النفس أو العرض أو المال أو نفس الغير وعرضه أو ماله.
- حالة القبض علي الأشخاص الذين يحاولون المُقاومة أو الهرب ويتوفر في شأنهم إعتبارات معينة.

([1]) قانون رقم 38 لسنة 1965 الامن العام الأردني المادة .9

([2]) قدري الشهاوي الموسوعة الشرطية والقانونية. المرجع السابق ص 754.

- فضّ التجمهُر أو التظاهُر الذي يحدُث من عشرة أشخاص فأكثر إذا كان الغرض منه إرتكاب جريمة أو كان من شأنه تعريض الأمن العام للخطر.

علي أن يُراعي في جميع الأحوال أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأغراض السابقة .

وصاحَب ذلك صدور قرار وزير الداخلية رقم 13 لسنة 1994 بشأن تنظيم إستعمال الأسلحة النارية ، وتم الغاؤه بقرار وزير الداخلية رقم 10 لسنة 2010 وذلك علي التفصيل التالي :

1. حالات إستعمال الأسلحة النارية [1]:

أ. الدفاع المشروع عن النفس أو العرض أو المال ، أو نفس الغير أو عرضه أو ماله .

ب. مُحاولة القبض علي مُتهم في جريمة مُعاقب عليها بالإعدام أو الحبس المؤبد ، أو لدي محاولته الهرب بعد القبض عليه قانوناً .

ت. مُحاولة القبض أو السيطرة علي الشخص الذي أوُدِع أحد السجون بناء علي حكم قضائي أو تنفيذاً للقانون في الحالآت التاليّة :

- صد أي هجوم أو مقاومة مصحُوبة بإستعمال القوة ، إذا تعذَّر صدها بوسائل أخري .
- منع هروب المحبوس أو المحبوس إحتياطياً ، إذا تعذَّر منعه بوسائل أُخري .
- القضاء علي تمرد المحبوسين أو المحبوسين إحتياطياً ، إذا كانو مسلحين ، ورفضو تنفيذ الأمر بفض التمرد .

ث. محاولة القبض علي مُتهم بالإتجار في المواد المُخدِّرة والمُؤثِرات العقليّة الخطرة ومُشتقاتِها والمواد الكِيمائية ذات الصلة ، إذا قاوم أو تعدي أو حاول التعدي علي أحد أفراد قوة الشرطة أو رفض الإنصياع لأوامره .

ج. التجمهُر أو التظاهُر الذي يحدُث من عشرة أشخاص أو أكثر ، إذا كان الغرض منه إرتكاب جريمة ، أو كان من شأنه تعريض الأمن العام للخطر.

ح. إعتداء أو محاولة إعتداء مركبة علي موقع حراسة أمنية ، أو كانت المركبة تمر بالقرب من أحد المواقع الأمنية ولم يتبع قائدها أيا من التعليمات التالية :

- ألاَّ تتجاوز سرعة المركبة 20 كم في الساعة ،وتحدد السرعة بوضع إشارة مكتُوبة باللُّغتين العربية والإنجليزية مُتضمِّنة هذا التحذير علي بُعد مسافة معقُولة من الموقع .
- إطفاء أنوار المركبة علي بُعد مسافة معقولة من الموقع ، إذا كان الوقت ليلاً ، وتُوضع إشارة مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية مُتضمِّنة هذا التحذير علي بُعد مسافة معقُولة من الموقع
- الإلتزام بخضُوع المركبة ورُكابِها للمرور عبر جهاز كشف المتفجرات وتُوضع إشارة تبيِّن ذلك .

(1) قرار وزير الداخلية رقم 10 لسنة 2010 بتنظيم استعمال العسكريين من قوة الشرطة للاسلحة النارية المادة 1البند 1

- عدم تجاوز المركبة للحواجز الموضوعة كالمطبات .

خ. مُواجهة الأهداف البحرية المُخالِفة للقوانين والقرارات والأنظِمة المعمُول بها في الدولة ، وذلك عند عدم توقُف الهدف أو هرُوبه من الدورية أو مقاومته لها أو التعدي عليها أو مُحاولة الإصطدام بها أو القيام بأعمال تخريب أو قرصنة بحرية أو إرهاب لمنطقة أو منشأة أو وسيطة بحرية أو التعدي عليها .

2. ضوابِط إستعمال السِّلآح في حالتيَ الدفاع المشروع والقبض[1]:

بيَّن القرار ضوابِط إطلاق النار في الحالآت المنصُوص عليها ، بعد إستعمال القوَّة اللآزِمة ما أمكن ذلك فإذا لم تجِد نفعاً تُتبع الإجراءات وفقاً للترتِيب التآلِي كُلَّما كان ذلك مُمكِناً :

أ. يُوجِه قائد القوَّة أو العسكري ، إنذاراً أو تنبِيهاً شفويّاً بحسب الأحوال ، وبصوت مسمُوع بإستخدام السلآح الناري إذا لم يتم الكف عن التعدي أو الهرب .

ب. في حالة عدم الإستجابة للإنذار أو التنبِيه الشفوي وفقاً لِما تقدَّم ، يتِم إستخدام العصا.

ت. إذا لم يتم الإذعان بُناء علي ما سبق ، يكُون الإنذار بإطلاق عِيار نارِي في الفضاء.

ث. إذا لم يجِد كُل ما تقدم نفعاً ، يجُوز إطلاق النار تِجاه الساق ، وإذا لم يجِد ذلك نفعاً في الحالة المنصوص عليها أعلاه جاز إطلآق النار علي أي جُزء من جسم المحبُوس .

وفي جميع الأحوال لا يتم إطلاق النار في الحالآت المنصُوص عليها أعلآه إلاَّ بُناء علي أمرصريح من قائد القوّة المُتواجِد .

غيرَ أنَّه إذا كان المُتهم في الحالة المنصوص عليها في البند 4 من المادة السابِقة يستقِل مركبة ورفض التوقُف ، رغم التحذِيرات الصادِرة إليه يجُوز في هذه الحالة إطلاق النار مُباشرة علي إطارات المركِبة ، فإذا لم يمتثل يجُوز إطلاق النار علي أيَّ جزُء من جسم المركبة .

1. حالآت التجمهُر أو التظاهُر:

في حالآت التجمهُر أو التظاهُر الذي يُعرِّض الأمن العام للخطر جاء في قرار وزير الداخلية[2]. أنَّه لا يجُوز البدء في إطلاق النار ، في حالة توفر حالته ، إلاَّ بعد إستعمال القوّة اللآزِمة ، ما أمكن ذلك فإذا لم تجِد نفعاً تُتبَع الإجراءات التالية وِفقاً للترتيب الذي سوف يتِم ذِكَره فِيما بعد كُل ما كان ذلك مُمكِناً:

أ. يُوجِه قائد القوّة إنذاراً شفوياً بِصوت مسمُوع بالكف عن التجمهر أو المسيرة، ويُبيِّن أنَّه سيلجأ إلي إستخدام السِّلاح الناري إذا لم يتِم الإذعان لأمره ، وعلي قائد القوة أن ييسر تفرق المُشارِكين في التجمهر أو المسيرة خِلآل مُدة معقُولة يُحِددَها .

ب. إذا إنقضت المُدة المحدُودة ولم يُفض التجمهُر أو المسيرة ، جاز إستعمال العصا وخراطِيم المياه ثُمَّ الأعيرة الصوتية ثُمَّ المطاطيّة ثُمَّ الدُّخانيّة ثُمَّ الغازات المُسِيلة للدُمُوع ، وذلك بحسب الأحوال .

---

[1] قرار وزير الداخلية رقم 10 لسنة 2010 بتنظيم إستعمال العسكريين من قوة الشرطة للأسلحة النارية المادة 1البند 2

[2] قرار وزير الداخلية رقم 10 لسنة 2010 بتنظيم إستعمال العسكريين من قوة الشرطة للأسلحة النارية المادة 1 البند 3

ت. إذا لم يتِم الإذعان بُناء علي ما سبق ، وإستشعر قائد القوّة إمكانِية وقُوع جريمة أو تعرِيض الأمن العام للخطر ، يكُون الإنذار بإطلاق عيار ناري في الفضاء.

ث. إذا لم يجِد كُل ما تقدَّم نفعاً ، يجُوز إطلاق النار في إتجاه الساق.

وفي جميع الأحوال لا يتِم إطلاق النار إلاّ بُناء علي أمر صريح من قائد القوة المُتواجِد .

3. أحوال الإعتداء أو محاولة إعتداء مركِبة علي موقِع حِراسة أمنيّة

في هذه الحالة نص القرار الوزاري [1] . علي أنَّه لا يجُوز البدء في إطلاق النَّار إلاَّ بعد إستعمال القوّة اللاَّزِمة ما أمكن ذلك ، فإذا لم تجِد نفعاً تتبِع الإجراءات وِفقاً للترتيب التالي كُل ما كان ذلك مُمكِناً :

أ. يُوجِه قائِد الموقِع الأمنِي أو موقِع الحَرَاسة الأمنيّة بِحسَب الأحوال ، إنذاراً أو تنبِيهاً شفوياً بِصوت مسمُوع بإستخدام السلاّح الناري إذا لم تتوقف المركِبة .

ب. إذا لم يتِم الإذعان بُناء علي ما سبق ، يكُون الإنذار بإطلاّق عِيار نارِي في الفضاء .

ت. إذا لم يجِد كُل ما تقدَّم نفعاً ، يجُوز إطلاق النار في إتجاه إطارات المركِبة ، فإذا لم يمتثَّل قائدها يجُوز إطلاّق النار علي أيَّ جُزُء من المركِبة .

4. أحوال مُواجهة الأهداف البحرية:

وِفقاً للقرار الوزاري[2]: لا يجُوز إطلاق النار في هذه الحالة إلاَّ إذا كان هو الوسيلة الضرورية وبأمر من مسؤول الدورية ، بعد إتخاذ الإجراءات التالية كُل ما كان ذلِك مُمكِناً :

أ. يُوجِه قائد القوة أو العسكري ، إنذاراً أو تنبِيهاً شفويّاً ، بحسب الأحوال وبصوت مسموع بإستخدام السِّلاّح الناري إذا لم يتِم الكف عن التعدِي أو الهرب .

ب. إذا لم يجد الإجراء السابِق نفعاً ، يتم إطلاق طلقات تحذيرية في الفضاء علي إرتِفاع مُناسِب من الهدف .

ت. إذا لم يجِد الإجراء السابِق نفعاً، يجُوز إطلاق طلقات ناريّة حيّة علي سطح الماءأمام أو خلف أو علي يمين أو علي يسار الهدف ، حسب الظُروف المُتاحة.

ث. إذا لم يجد الإجراء السابق نفعاً ، يجوز إطلاق طلقات نارية حية علي أيَّ جزُء من الهدف مُباشرة ويجُوز تِكرار إطلاق النار حتي يتوقَّف الهدف ويُسلِم نفسَه .

ج. في حالة قيام الهدف بإطلاق النار علي الدورية أو علي من بداخلها ، يتم الدفاع عن النفس بإطلاق النار بطلقات حية علي المُعتدِي حتي يتوقّف عن التعدِّي ويُسلِّم نفسه .

---

[1] قرار وزير الداخلية رقم 10 لسنة 2010 بتنظيم إستعمال العسكريين من قوة الشرطة للأسلحة النارية المادة 4

[2] قرار وزير الداخلية رقم 10 لسنة 2010 بتنظيم إستعمال العسكريين من قوة الشرطة للأسلحة النارية المادة 1 البند 7.

ح. في حالة إطلاق النار ممن كان بداخل الهدف علي أفراد الدورية أثناء صعودهم علي الهدف ، يحق لأفراد الدورية الدفاع عن النفس بإطلاق النار بطلقات حية علي المُعتدِي حتي يتوقّف عن التعدّي ويُسلّم نفسه .

يتم القبض وِفقاً لأحكام البُنُود السابِقة مِن هذِه المادة علي من كان بِداخِل الهدف ، وضبط أيَّة ممنُوعات وتسلِيم الهدف ومِن ثَمَّ القبض عليهم والأشياء المضبُوطة وإرسالها إلى الجهة المُختصّة لإستكمال الإجراءات القانونيّة اللاَّزِمة.

الخُلآصة:

يتبيَّن مما سبق أنَّ القانون القطري مُمثلاً في قانون الشرطة وقانون الإجراءات الجنائية بالإضافة إلي القرار الوزاري المُتعلِّق بضوابِط إستِخدام القوة خاصَّة السلآح الناري ، يشترِط أن يقتصر إستخدام السلآح علي الحالات التي حددها القانون ، وأن يكون إستخدام السلاح هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الغرض منه ، وأن يكون إستخدام السلاح بالقدر اللاَّزِم وهو ما يُعبّر عنه بِشرط التناسُب ، وأن يتم توجِيه الإنذار لِمَن يُستخدم السِّلآح ضِدَه .

المبحث الثاني: إستعمال الشرطة سُلطتها التقديريّة في إستخدام القوَّة من الناحِية العمليّة

تمهيد وتقسيم:

العديد من البلدان أعادت النظر حول إستِخدام القوة من ضمن قِمّة الأولويات، وتناولته في نفس الوقت منظمات حقوق الإنسان حول التصدِّي لإستخدام الشُّرطة القوة وخاصّة تلك التى تُؤدِي إلى تسبِيب موت الأشخاص فى المُجتمع ، ويُعتبر هذا الموضوع بأبعادِه المُختلِفة والمُعقّدة قد إنعكس فى كثير من الصُحُف ومواقِع التواصُل الإجتماعي ومن قبَل الباحَثين فى مجال العدالة الجنائية خاصّة عندما تكُون المُواجهات مع المُواطِنين فى حالآت التنوُّع العِرقِي والإثنِي والتي تزيد مِن حِدّة التوتُر والتعقِيدات والصُّعُوبات، وفي بعض الأحيان تقُوم برامِج التلفزيون بِبث بعض المقاطِع الدِّراميّة التي يتم تصويرها بشكل تخطِيطيي ويترتّب عليها زِيادة التوتُر فى المُجتمع .

هنالك عامل آخر فى غاية الأهمية هو إضطراد أعمال المحاكم فى إحلآل المزِيد من القُيُود حول إستخدام القوة ، وفي نفس الوقت هُنالِك حقائق لا يُمكِن تجاهُلُها أنَّه يجب التعامُل مع كُل المجمُوعات الإجرامية، من الأشخاص الواقِعِين تحت تأثير الكحول والمُخدِرات ، والأشخاص المُلتزِمين بالقانون والأشخاص المصابين عقليا .

هنالك أمر آخر وهو أنَّ أعمال الشُّرطة الجيِّدة يجب أن تأخُذ فى الإعتبار التساوي بين عامِلَين هامَيَن ، فقِيمة ما تُقدِمَه من جهود للحفاظ على الأمن، ومن ناحية أخرى الإجراءات العمليّة التي تقُوم بإتباعِها ، وهل تُوجد فلسفة أو تطبيق يُمكِن من خلاله معرفة نوايا بعض الأشخاص المُشتبه بهم وبالتالي فإنَّ القرار يُعتبر حاسِم فى أغلب القضايا من خلال الخِبرة المُرتبِطة بالعمل والمعلُومات التي يُمكِن أن

تُوفِر إرشاد عملي فى الكثير من الحالآت ، بحيث يُمكِن أن تُساعِد فى تحاشِي تطُور العُنف ، نتناول في هذا المبحث بعض الجوانب العملية التي تساعد رجل الشرطة في إتخاذ قراره بإستعمال القوة .

المطلب الأول: أسس تقييم الموقف عند إستخدام القوة بواسطة الشرطة

تنص المادة 40 [1] من قانون الاجراءات الجنائية القطري علي الآتي (لا يجوز القبض علي أيَّ شخص أو حبسه إلاَّ بأمر السلطات المُختصّة بذلك ، وفي الأحوال المُقررة قانُوناً ، كما تجِب مُعامِلته بما يحفظ كرامة الإنسان ولا يجُوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، ويجب علي مأمور الضبط القضائي أن يُنبِه المُتهم إلي حقِه في الصمت وفي الإتصال بِمَن يري) .

ولذلك يجب على الشخص المكلف بالقبض على المتهم أن يُطلِعه على الأمر بصورة واضِحة ، فقد يختار المُتهم تنفيذ هذا الأمر طوعاً وبالتالِي لا يجُوز إستخدام القوة معه مِمَّا يعني عدم جواز المساس بحريته وبسلآمة جِسمِه ما دام قد خضع لأمر القبض الصادر بحقه، وعليه فإنَّ الأصل في تنفيذ أمر القبض أن يكُون طواعية ومن دُون أيَّ مساس بجِسم المُتهم ، وأن يحفظ كرامته وآدمِيتِه وسلآمتِه الجِسمية وأيَّ تعدى من قِبَل القائِم بالتنفيذ على المُتهم يجعل من فِعلِه هذا عملاً غير مشروع يستوجِب المسؤولية ، ولكنَّ المُتهم قد لا يخضع لأمر القبض طوعاً فهل يجُوز إستخدام وسائِل الإجبار لتنفيذ أمر القبض ؟ وبعبارة أخرى هل يجوز المساس بجِسم المُتهم إذا إمتنع عن الخضوع لأمر القبض طوعاً ؟

ويُمكِن التعامُل مع المشتبه به من خِلآل الإجراءات العملية التآلية :

أولاً : من خلال طرح الأسئلة التالية وإيجاد الإجابة عليها في نفس الوقت علي النحو التآلِي [2]:

1. هل تعرِف هذا الشخص المُشتبه به ؟ هل تحصّلت علي معلومات عنه من أيَّ شخص أو أيَّ جِهة ؟
2. إذا كانت الإجابة أعلاه بنعم ، هل لهذا الشخص تاريخ معرُوف بأنَّه عنِيف ؟
3. هل هذا الشخص واقِع تحت تأثِير الخمر أو المُخدِّر.
4. هل يُوجد شخص آخر موجُود في المكان تحت تأثير الخمر أو المخدر يُمكِن أن يثيربعض المشاكِل ؟
5. هل في حيازة هذا الشخص سلآح ، أو أنَّ من المُحتمل وجود أسلحة قريبة في المنطقة التي يُوجد بها الشخص المشتبه به ؟ وهل لهذا الشخص تاريخ معروف بحمل الأسلِحة الهُجُوميّة؟
6. هل هذا الشخص يُعانِي أو يبدو أنَّه يُعانِي من مشاكِل عقليّة أو نفسيّة ؟
7. هل تفوَّه هذا الشخص بكلِمات تدُل أنَّه سيكُون عنيفاً في مُواجهتِك أو في مُواجهة زميلك ؟

(1) قانون الإجراءات الجنائية القطريلسنة 2004

(2) http://cromavigilantelearning.co.uk/lesson/personal-safety-questions-you-should-ask-yourself.

8. هل إستيقافك لهذا الشخص قد يُؤدِي إلي جعل هذا الشخص غاضِباً ؟ مثلاً هل أبلغته بخبر سيئ ؟ أو قُمت بشيئ يُمكِن أن يجعله عدائيّاً أو تحت الضغط؟
9. هل يُوجد معك رجُل شُرطة كُفء ومُدرَب يُمكِنَه التعامُلمع هذا الشخص في حالة نُشُوء أيَّ عُنف قد يحدُث منه ؟.
10. هل الشخص المُشتَبه به الواقِف أمامك أصبح فجأة وبدون مُقدِمات عنيفاً لفظِيّاً ؟

ثانياً: تقييم الخطر

بعد الإجابة علي الأسئلة أعلاه وبعملية حسابية ذهنية بسيطة وسريعة يجب تصنيف هذا الشخص أو مُستوي الحالة، والتي علي رجل الشرطة التعامل معها وفقا للآتي [1]:

1. درجة الخطر لوقوع العنف قليلة:

والقرار المبدئي هنا لرجل الشرطة أنَّه لا حاجة لأعمال مُرتبِطة بإستخدام القوة كنتيجة مبدئية ولكن يجب التعامُل بحذر معه لإحتمال تطوُر الموقِف.

2. درجة الخطر لوقوع العنف متوسطة :

في هذه الحالة مطلُوب إجراءات فعَّالة للتحكُم في الخطر المُتوقع ، والتي يجب أن تكُون موجوده في المكان ، أو تعزيزات أضافية مُتوقَّعة ، ويجب التعامُل بكل جديّة من كُل أفراد الشرطة والتحذير بصفة مُستمرّة حول درجة الخطر بواسطة قائد المجمُوعة في حالة وجود أكثر من رجل شرطة .

8. درجة الخطر لوقوع العنف أعلي:

هذه الدرجة من الخطر أو التهديد تحتاج إلي التعامُل المُباشِر معها من خلال التحكُم الفعَّال في الحالة والتأكُد من حماية الأفراد مع وجُود أشخاص مؤهلين ومُدرَبِين للتعامُل مع مِثل هذِه الحالة .

ثالثاً: الأسئلة المُتعلِّقة بالسلامة الشخصية لرجُل الشرطة:

1. هل يُمكِن التعامُل مع هذه الحالة ؟
2. هل أنا كرجل شرطة الشخص المُناسِب للتعامُل مع هذه الحالة ؟
3. هل لديَّ ما يكفي من المُعدات للتعامُل مع هذه الحالة ؟
4. هل أنا قادر علي تقييم نِقاط الضعف الخاصة بي لأتعامل مع هذا السلوك؟
5. هل أخذت الإهتمام الكافي بهذه الحالة ؟
6. هل أدت تصرفاتي إلي تدهور الحالة حتي وصلت درجة من الخطورة ؟

المطلب الثاني: بعض النماذج المُقارنة للتعامل مع المواقف التي تُواجِه رجل الشرطة

النموذج الأول: نموذج (P.L.A.N) للتعامل مع المواقف التي تواجه رجل الشرطة

[1] http://www.dvac.org.au/wp-content/uploads/2015/06/Risk-Indicators.pdf.

يتكوَّن هذا النموذج من خُطُوات يجب علي رجل الشرطة أن يقوم بها حتي يُحدد الجوانِب المُهمّة في قراره بالتدخُل من عدمه مع تحديد كيفيّة التدخُل [1]

أولاً " الإعداد (Prepare):

أ. علي رجل الشرطة تقييم المخاطر وذلك من خلال الإجابة علي الأسئلة التي تمَّ طرحها في المطلب الأول ، وبالتالي يُمكِن معرِفة درجة خُطُورة الحالة أو الشخص كيفما يكُون الوضع.

ب. أن يضع خطة للأعمال التي ينوي القيام بها .

ت. أن يرتدي الملآبس المُناسِبة للقِيام بالعمل .

ث. أن يعرف مساره الذي يجب أن يتحرك فيه ، مع إخطار الشخص الآخر بهذا المسار والوقت الذي يريد التحرك فيه " مثلاً عن طريق إستخدام الإشارات أو أيّ طريقة أخري مُناسِبة.

ثانياً:علي رجل الشرطة أن يبدو واثِقاً من نفسه(Look Confident)

أ. أن يكون متيغظ تجاه الهدف .

ب. عدم اظهار الضعف .

ت. أن يتأكد من لغة الجسد الخاصة به ، بحيث تعكِس يغظتهوثقته من نفسه.

ث. أن يكون واثقاً من إمكانياته الشخصية .

ثالثاً : علي رجل الشرطة أن يتجنب الخطر(Avoid Risk)

أ. أن يُقيّم ويعيد تقييم الحالة لمساعدته بأن يكون متنبه لأيَّة أخطار ممكنة.

ب. أن لا يندفع مع خيارات اللَّحظة الأولي .

ت. أن يجعل هنالك مساحة مكانية بينه وبين الخطر كُلَّما كان ذلك مُمكناً.

ث. أن يفهم كل رجل شرطة أنَّه لا يُعتبر ضعفاً أن يمشي بعيداً عن المُشكِلة، أي بمعني آخر لا يُعتبر جُبناً تحاشِي المُشكلة وِفقاً لتقييمه، ولكن يبقي السؤال دائماً عندما تتعارض وُجهة نظر الشرطي حول تحاشِي الخطر مع وُجهة نظر السُلطة الرئاسيّة حول وُجوب قِيام الشُرطي بالتدخُل ومن رأي الباحث هنا أنَّه لا بُدّ من وجُود مُوجِهات وإرشادات في هذا الصدد.

رابعاً:علي رجل الشرطة أن يتجنب الإفتراض "لا تفترض" (Never Assume) كأن يقول:

أ. أنَّ هذا لا يُمكِن أن يحدث .

ب. أن الشخص الذي يقف أمامى يبدُو مُحترماً .

فالقاعدة الأساسيّة " أن الناس لا يكونون دائماً كما يبدُون لك حتي لو كُنت تعتقِد أنَّك تعرِفَهم "

النموذج الثاني : نموذج (P.O.P) (PERSON– OBJECT– PLACE)

(الشخص – الشيئ – المكان)

---

[1] https://www.allsouls.org/Publisher/File.aspx?ID=116171

يُستخدم هذا النموذج من أجل التقييم المُستمِر للخطر مِن خِلآل الإجابة علي **السؤال التالي** : هل يُوجد لدي رجل الشرطة قلق حول سلآمته الشخصية ؟ فإذا كانت الإجابة بنعم فهل العوامل الثلآثة التالية تُشكِّل قلق بالنسبة للشُرطي وهي (الشخص ،الشيئ ،المكان) كما سيرد تفصيله [1]

أولاً: الشخص:

ماذا حول هذا الشخص الذي يقف امام رجل الشرطة هل يمكن أن يكون مصدر للخطر أو التهديد؟

يجب عليه التعامل مع المشتبه به وليس مع خلفيته حول الشخص، أي أنَّه يجب عليه في حالة الإشتباه أن لا يتعامل مع المُشتبه به كونه من النوع الذي تثُور حولَه الشُبُهات وِفقاً لعِرقه أو غير ذلك حتي من خلال ما يرتدِيه من ملابس ، وبالتالي يجب الإجابة علي الأسئلة التالية :

1. هل هذا الشخص المُشتبه به ومن واقِع تصرُفاتِه أنَّه واقِع تحت تأثير الخمر أو المخدر .
2. هل قابل هذا الشخص قبل هذه المرة ،أي أنّه هل قام هذا الشخص بإثارة المشاكِل حسب معلوماته.
3. هل لدي المشتبه به تجربة سابقة مع الشرطة (وذلك حسب المعلومات المتوفرة).
4. هل المشتبه به أكثر لياقة وأقوي من رجل الشرطة .
5. هل أنَّه يُواجِه المُشتبه به لوحده أم أنَّ هُنالك شُرطي آخر يُمكِن أن يُقدِّم الدعم والمُساندة .

الخُلآصة:

يُشير مظهر الشخص مثل اللبس المُميَّز أو إخفاء وجهه عند ظهور رجل الشرطة ، أو السيارة من خلآل نوعِها ولونِها، ومُخالفة قواعِد المُرور والعُبُور في الإشارة الحمراء والقيادة بلوحة غير صحيحة للسيارة إلي السُلوك المُحتمل الذي يُشير صراحة إلي الفعل الذي يُمكِن أن يصدُر من الشخص ، أو السيارة ويبدو أنَّه غير مُناسِب أو غير قانوني مما يستوجِب عليه أن يكُون مُستعداً للتعامُل معه [2].

ثانياً: الشيئ (OBJECT) الذي يحمِله الشخص

ما هو الشيئ الذي يحمله المشتبه به أو يُمكِن أن يُخبِئه ممَّا يزيد مِن المُشكِلة وبالتالِي رفع درجة الخطر أو التهديد إلي أعلي مُستوي " سلاح ناري – سكين – عصا – حجر "

1. هل يُوجد شيئ في حِيازة المُشتبه بِه أو بِالقُرب مِنه بِحيثُ يُمكِن إستخدامه كسلاح.
2. هل المُشتَبه بِه موجُود داخِل سيارة ويُمكِن قِيادَتها بِخطُورة .

ثالثاً: المكان (PLACE)

كيف يبدُو المكان الذي يُوجد فيه المُشتَبه به :

([1])https://www.allsouls.org/Publisher/File.aspx?ID=116171

([2]) http://southwark.anglican.org/what/A_Safe_Church/section_8.pdf.

1. هل هذا المكان يُوجد في منطِقة يُمكِن أن يتلقَّي منه المُشتبه بِه الدَّعم مِن أفراد قبيلته أو أصدقائه.
2. هل المكان بعيد عن المُراقبة أو يُمكِن أن يكُون ملآذاً آمناً للمُشتبه به.
3. هل المخارِج الموجُودة في المكان مُغلقة .

الخُلآصة:

يرتبِط المكان بالوقت والزمان بدرجة أساسيّة ، فإذا كان المكان هُوَ منطِقة مخازِن يجِب علي رجُل الشرطة معرِفة الأنشِطة التي يمكن أن تتم في أوقات معينة من اليوم ، فإذا وُجِد شخص يتجوَّل في هذا المكان ليلاً هنا تكُون حالة الإشتِباه أقوي ممَّا لو كان يتجول نهاراً، أو كان يقود سيارة بصورة بطيئة في منطقة المخازن في وقت متاخر من الليل.

المطلب الثالث: طرِيقة التعامُل مع المُشتَبِه بِه وإتِخاذ الساتِر[1]

1. إتخاذ الساتِر يُستخدَم لإيجاد أكبر قدر مِن الحِماية عند التعامُل مع المواقِف الصَّعبة أو الخطرة .
2. هُنالِك دورين واضِحَين عِندما يكُون هنُالِك أكثر من رجل شرطة للتعامُل مع المواقِف الصَّعبة :

أ. يقُوم أحدهم بالتعامُل المُباشِر مع المُشتَبه بِه .

ب. يقُوم الثَّانِي بتأمِين عمليّة التفتِيش .

3. لا يُجوز لرجلَي الشُرطة عند التعامل مع المشتبه به أن يكونو في وضع يجعلُهم جميعاً مُستَهدفين في آنٍ واحِد .
4. أن لا يقِف المسؤول عن التأمين خلف المُشتَبه بِه مُباشرةً لأنَّ ذلك رُبما يزِيد من تخوُف المُشتبه بِه ، ويُمكِن إستخدام هذا الوضع عندَ الضرُورَة القُصوي ، أو عندما يكُون هُنالِك مُستوي عالي من التهديد عليهما. ويمكن بصفة عامة توزيع الأدوار في التعامُل مع المُشتبه بِه وِفقاً للآتي :

أولاً: الشُرطي الذي يتعامل مُباشرة مع المُشتَبه بِه :

1. بصِفة عامة هُوَ أوَّل من يتواجَد في المكان .
2. هو أول من يبدأ بالتعامُل مع الموقف .
3. يُعتَبر هو الشخص المسؤول عن إيجاد صِيغة تواصُل مع الموقِف أو المُشتَبه بِه.

ودوره يتمثَّل في الآتي:

- تحليل الموقِف .
- إيجاد إتصال شفوي مع المُشتَبه به .
- عدم التقدُم نحو المُشتَبه بِه وإتِخاذ مسافة، وعند الضرورة الرجُوع إلي الوراء قليلاً.
- إستِخدام الوضع الدائري أو المُحِيط للإطلاع علي أيَّة أسلحة يُمكِن أن تكُون بحَوزَة المُشتبه بِه .

(1) https://www.allsouls.org/Publisher/File.aspx?ID=116171

ثانياً: واجِب رجل الشرطة الذي يقُوم بعملية التأمين [1]:

1. بصفة عامَّة يُعتبر هو الشخص الثاني في المكان.
2. يقُوم بِحِماية زميله الذي يتعامل مُباشَرة مع المُشتبه بِه.

ثالثاً: تبادُل الأدوار بين رجليَ الشُرطة:

يجب علي رجليَ الشُرطة العامِلِيَن لفت نظر بعضِهِما وبِصُورة تِلقائية لتبادُل الأدوار في موقع الحدث ، وعليهِما في نفس الوقت إتِخاذ مسافة آمنة وتجنُب الحديث في وقت واحد مع بعضهما البعض ، وهنا يُمكن إستخدام الإشارات أو لغة الجسد ، وذلك لمنع التوتُر الذي يُمكِن أن يقلِّل من درجة السيطرة علي الموقف، وإذا كان هنالك رجال شرطة إضافيين فيجب عليهم أخذ وضع الإستعداد بمقرُبة من مكان الحدث والحلُول مكان المُؤمِّن والقِيام بأعمالِه في حالة حوجته لِمِثل تِلك المُساعدة .

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

1. مُمارسة السُلطة التقديريّة بواسِطة الإدارة تمنح المُوظف حُريّة إختيار حل واحد من عِدة حلُول ، ويكُون له حق تقدير الظُرُوف المُلآئِمة لتدخُلِة كي يُمارِس تِلك السُلطة ، فهُو غير مُلزم بمُمارستها دائماً علي نسق واحِد وذلِك لإختِلآف الظرُوف المُرتبِطة بِكلِ حالة ، ولكن يجب أن يتم كُل ذلِك وفق الشُروط التي يُحددُها القانون أو الأوامر المُنظِّمة للعمل .
2. إنَّ فهم رُوح النُّصوص القانونية وإستيعاب الضوابط الفنية والمهنية من قِبَل رِجال الشُرطة يُساعِد علي المُمارسة الصحيحة للسُلطة التقديرية الممنُوحة لهم عند التعامُل مع الأفعال الإجراميّة.
3. يميل رجل الشرطة إلي تكوين قرارُه عِندَما يُلآحِظ بعض الأشياء الغير عاديّة والتي قد تتعلَّق بالشخص أو المكان أو الأشياء الموجُودة في المكان أو يحمِلُها الشخص .
4. أغلب البحوث تركِّز علي سُلُوك رجل الشرطة في نتائج الأفعال المُترتِبة علي قِيامِه بإستعمال سُلطتِه التقديريّة وخاصَّةً إذا كان هُنالك تجاوُز في مُمارسة هذه السلطة ، وبالتالي ركَّز هذا البحث علي المرحلة التي تسبِق قِيامه بالتدخُل من النَّاحية النظريّة والعمليّة .

ثانيا: التوصيات

1. يجب إختيار أفراد الشرطة – ما أمكن ذلك – الذين يتعاملون مع أحداث العنف وفقاً لمعايير صارمة تتضمَّن لياقتهم الجسدية، وقوتهم العاطفية، وقدرتِهم على العمل الجماعي والتعاون، وإتخاذ القرارات تحت الضغط.
2. ويجب أن يتضمَّن التدريب كيفيّة تقدِير المواقِف والإستجابة بطريقة مُناسِبة ، ومع ذلك فإنَّ التدريب في بعض البلدان على إستخدام القوّة لا وجُود له على الإطلاق، أو قد يقتصر على

([1])http://lineofduty.com/download/Duty%20Sheets%20and%20Lesson%20Plans/Volume%20ss

التدريبات الرياضية العامّة، فضلاً عن أنَّه لا يزيد التدريب على إستخدام الأسلحة النارية في بعض البلدان عن التدريب على كيفية وضع المقذوف في السلاح وتصويبه وإطلاقه، ومن المؤكد أنَّ مثل هذا التدريب يجب أن يتطوّر حتي يتمكّن رجال الشرطة من القيام بواجِبهم علي أكمل وجه.

3. التدريب يجب أن يشمل جميع المواقِف التي قد تُنذِر بالخطر، كما يجِب أن يتضمَّن تعلِيم رجال الشُرطة كيف يُمكِنهم تجنُّب إستعمال القوَّة ، والواقِع أنَّ التدريب على المهارات الإجتماعيّة، بِما في ذلك حل المُنازعات وغيره من أساليب فضَّ التوتُر والتصاعُد، عُنصر أساسي من عناصِر التدريب ، ويجِب ألاَّ يقتصِر التدريب على الجوانِب النَّظرية، بل يشمل الجوانِب العمليّة أيضاً في نماذج مُحاكاة للحياة الواقِعيّة ، إبتغاء الإلتزام بالمبادئ الأربعة "للخُطة" السالِفة الذكر، ويجب توفير هذا النوع من التدريب على جميع المُستويات ، وأن يقترِب من الواقِع إلى أقصى حد مُمكِن.
4. أن يُولِي التَدريب إهتماماً خاصاً لبدائل إستخدام القوَّة والأسلحة النارية، بِما في ذلك التسوِية السِّلمية للصِراعات، وتفهُم سيكولوجيّة الجماهِير، وأساليب الإقِناع والتفاوُض، والوساطة، إلى جانب التدابير التقنية، بِهدف الحد من إستخدام القوة والأسلحة النارية.
5. على معاهِد التدريب مُراجعة برامِجها التدريبية في ضوء الأحداث المعنيّة التي أُستُخدمت فيها القوة.
6. أن يتضمَّن التدريب على إستخدام القوة والأسلحة النارية، وكذلك التدريب على إدارة النظام العام القيام بأدوار المُحاكاة وأنماط المناهِج التدريبية الأخرى القائمة على دراسات الحالة ، ويجب تمكِين المُجنّدين من التمرين على البت في الأوقات التي يُستخدم فيها كل نوع من أنواع القوة وأن يناقشوا كيف توصلوا إلى قراراتهم ، ومن المُهِم عند تقييم التدريب ملاّحظة مدى الإلتفات إلى المبادِئ المُدرَجة في "الخُطة" وهي التناسُب والمشرُوعية والمُساءلة والضرورة.
7. يجب أن تلتقي النظرية بالتطبِيق في التدريب القائِم على تمثِيل الأدوار ومُمارسة المهارات، فالإحاطة بالقانون إلى حد الإستظهار من دون القُدرة على ربطِها بالمُمارسة العمليّة يُفقِد القانون فاعلِيته .
8. تدريب كل من له صلة بفعاليات كأس العالم في قطر علي قواعد استعمال القوة ، وخاصة أجهزة العدالة الجنائية من وكلاء النيابة والقضاة ، وكذلك عقد دورات تدريبية وورش مشتركة من أجل توحيد المفاهيم وتفهم كل جهاز من هذه الأجهزة لدور الأجهزة الاخرى .

المراجع :

أولا : الكتب العربية

1. إبراهيم عبد العزيز شيحا، القانون الإداري، الدار الجامعية، بيروت، 1994.

2. طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1963 .
3. محمد فؤاد عبد الباسط، القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
4. محمد عبد العال السناري دعوى التعويض ودعوى الإلغاء ، مطبعة الإسراء، القاهرة، بدون سنة نشر.
5. سعيد الحكيم، الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، دار الفكر العربي الطبعة الثانية، القاهرة،1978.
6. سامي جمال الدين، القضاء الإداري والرقابة على أعمال الإدارة، دار الجامعة الجديدة للنشر القاهرة، بدون تاريخ نشر.
7. سامي جمال الدين، الرقابة على أعمال الإدارة ، 1995 .
8. سامي جمال الدين، الدعاوى الإدارية، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2003 .
9. سليمان الطماوي النظرية العامة في القرارات الإدارية، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، القاهرة 1966 .
10. نواف كنعان، القضاء الإداري.دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع عمان، 2002 .
11. محمود محمود مصطفي .شرح قاون العقوبات القسم العام. 1969 .
12. عبد العزيز شيحا، الوسيط في مبادئ وأحكام القانون الإداري. دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 1999 .
13. عبد الجليل محمد علي، مبدأ المشروعية في النظام الإسلامي والأنظمة القانونية المعاصرة. عالم الكتب، القاهرة، 1984 .
14. عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري. الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998 .
15. رمسيس بهنام ،الاجراءات الجنائية تأصيلا وتحليلا منشأة المعرف بالاسكندرية 1984 .

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

1. KELEING .J .1996 handeled with discretion ethical issues in police discion making. lanpam MD rourman & lihle field publishers
2. Goldstien H, categorizing and structuring Discretion in goldstien H (ed) policing a free society (Ballenger Publishing company , 1977 PP 95- 100

3. ( )Galligan D "Regulating pre. Trial decision " in lacy N (ed) A reader on criminal justice (oup ,1994 p 58- 159

ثالثا: المجلات والرسائل

1. محسن عبد الجواد حسين بين سلطة الإدارة التقديرية واختصاصها المقيد مجلة مجلس الدولة، السنة 04 ، القاهرة ، يناير 1953 .
2. أحمد حافظ عطية نجم، السلطة التقديرية للإدارة ودعاوى الانحراف بالسلطة في الأحكام الحديثة لمجلس الدولة مجلة العلوم الإدارية، السنة 23 ، العدد 01 ، القاهرة، جوان 1982 .1987
3. عبد السلام عبد الغني الجعافرة .سلطة رجل الشرطة في استعمال السلاح (تصورمقترح لتحقيق التوازن بين مكنات الاستخدام وضوابط ترشيدها في القانون الأردني) رسالة ماجستير. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب المعهد العالي للعلوم الأمنية . الرياض 1988 .

رابعا: القوانين

1. القانون رقم 109 من قانون هيئة الشرطة المصرى لسنة 1971.
2. قانون رقم 38 لسنة 1965 الامن العام الأردني.
3. قرار وزير الداخلية رقم 10 لسنة 2010 بتنظيم استعمال العسكريين من قوة الشرطة للاسلحة النارية المادة 1البند 1.
4. قانون الإجراءات الجنائية القطري لسنة 2004

خامسا: مواقع االانترنت

1. http://cromavigilantelearning.co.uk/lesson/personal-safety-questions-you-should-ask-yourself.
2. http://www.dvac.org.au/wp
3. content/uploads/2015/06/Risk-Indicators.pdf
4. https://www.allsouls.org/Publisher/File.aspx?ID=11617
5. https://www.allsouls.org/Publisher/File.aspx?ID=116171
6. http://southwark.anglican.org/what/A_Safe_Church/section_8.pdf.
7. https://www.allsouls.org/Publisher/File.aspx?ID=116171
8. http://lineofduty.com/download/Duty%20Sheets%20and%20Lesson%20Plans/Volume%2003/volume_3_program_7_nt.pdf

إرهاب الصدمة

دراسة تحليلية للأثار التي تخلفها صدمة الارهاب

على مستوى الإدارة المركزية وإدارة مسرح الجريمة الإرهابية

Shock terror

An analytical study of the effects of the shock of terrorism at the central administration and terrorist crime scene management level

د. محمد بن سعيد الفطيسي

أكاديمي، باحث في السياسات الجنائية (مكافحة الارهاب)

سلطنة عمان

Mohammed Said Al-feteisi

Academic, Researcher in Criminal Policies (Anti-terrorism)

Sultanate of Oman

ملخص:

تكمن اهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع الخوف والارتباك الذي يصيب الاجهزة الامنية في مرحلة المواجهة عند وقوع العمليات الارهابية وذلك على مستوى الادارة المركزية للعملية الارهابية او على مستوى ادارة مسرح الجريمة، وتعتبر الاثار والانعكاسات الناتجة عن ارهاب الصدمة من أكبر التحديات التي تواجه معظم الاجهزة الامنية خصوصا تلك التي ينتج عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة. ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم تقسيمها الى ثلاثة مباحث، خلصت الدراسة الى نتائج من اهمها ان رهاب الصدمة الذي تتعرض له الاجهزة الامنية المعنية بإدارة العمليات الارهابية هو حالة طبيعية لا يمكن القضاء عليه بشكل مطلق او نهائي، وان أخطر مستويات ادارة العملية الارهابية هي تلك المتعلقة بالإدارة المركزية واحتواء مسرح الجريمة، كما ان أعظم التحديات المتعلقة بمرحلة المواجهة هي القدرة على المحافظة على التوازن بين فرط التصرف واثارة الخوف وتدني التصرف والتعامي عن التهديدات والاخطار؛ كما اوصت بعدد من التوصيات من أبرزها أهمية التدريب والتاهيل وتطوير البنية التحتية الامنية، واعداد فرق استجابة بديلة للمستجيبين الاوائل تحسبا لأي حالة طارئة، كذلك تجهيز المبنى الذي تتم فيه ادارة العمليات الارهابية بمختلف اشكال التجهيزات الضرورية لإدارة العملية الارهابية وتحصينه بطريقة جيدة جدا توفر الحماية والسلامة.

الكلمات المفتاحية: ارهاب، صدمة، ادارة العمليات، مسرح الجريمة.

Abstract:

The importance of this study lies in the fact that it sheds light on the issue of fear and confusion that afflicts the security services in the confrontation stage when terrorist operations occur, at the level of the central administration of the terrorist operation or at the level of crime scene management, and the effects and repercussions resulting from trauma terrorism are among the biggest challenges facing most Security services, especially those that result in large human and material losses. In order to achieve the objectives of this study, it was divided into three sections. The study concluded with conclusions, the most important of which is that the shock phobia that the security services concerned with managing terrorist operations are exposed to is a natural condition that cannot be completely or definitively eliminated, and that the most dangerous levels of management of the terrorist operation are those related to management Centralization and crime scene containment, and the greatest challenges related to the confrontation phase are the ability to maintain a balance between excessive behavior, fear, inaction, and blindness to threats and dangers. It also recommended a number of recommendations, most notably the importance of training, rehabilitation, and development of security infrastructure, and preparing alternative response teams for first responders in anticipation of any emergency, as well as equipping the building in which terrorist operations are managed with various forms of equipment necessary to manage the terrorist operation and fortifying it in a very good way that provides protection and safety.

Key words: terrorism, trauma, operations management, crime scene.

مقدمة:

يعد ارهاب الصدمة من أخطر التحديات التي يمكن ان تتعرض لها معظم المؤسسات والاجهزة الامنية عند وقوع أي عملية ارهابية، خصوصا العمليات النوعية التي تكون فيها الخسائر البشرية كبيرة او تقع في اماكن يصعب ادارتها او السيطرة عليها، او في اوقات الذروة والمناسبات العامة.

وتعتبر اثار ومخاطر ارهاب الصدمة الذي تتعرض له الاجهزة والمؤسسات الامنية المعنية بإدارة العملية الارهابية سواء على مستوى الادارة المركزية او ادارة مسرح الجريمة أخطر بكثير من العملية الارهابية نفسها، فلا يمكن السيطرة واحتواء اثار هذه الاخيرة في حال فشل المؤسسة الامنية في السيطرة على مخاوفها وارتباكها الطبيعي بسبب صدمة او مفاجأة العملية الارهابية، بل الاخطر من ذلك ان الارتباك يمكن ان يتسبب هو الاخر بمشاكل وانعكاسات تضاعف من مخاطر العملية الارهابية؛ فعلى سبيل المثال يمكن ان يتسبب قرار متأخر في السيطرة على محيط مسرح الجريمة، الامر الذي يمكن ان ينتج عنه مضاعفات وتحديات عديدة على مستوى الحفاظ على الادلة الجنائية على سبيل المثال.

لذا فان تسليط الضوء على مثل هذه التحديات التي تمثل ثغرة أمنية ونقطة ضعف تواجه معظم المؤسسات المعنية بمكافحة الارهاب في مختلف دول العالم عند وقوع العمليات الارهابية ستساهم كثيرا في رفع مستوى الوعي والحس الامني من جهة، كما ستساعد على تحسين كفاءة تلك الاجهزة في مواجهة مثل هذا النوع من العمليات الارهابية من جهة اخرى.

اولا. مشكلة الدراسة: –

تقع معظم الاجهزة الامنية في تحدي اثار وانعكاسات ما يطلق عليه بإرهاب الصدمة الناتج عن الاحداث الارهابية، خصوصا تلك التي ينتج عنها خسائر بشرية كبيرة كتفجير المركبات في الاسواق او تفجير المباني التجارية والسكنية او الملاعب الرياضية على سبيل المثال لا الحصر، الامر الذي ينعكس سلبا على عملية الادارة المركزية وكذلك ادارة مسرح الجريمة الارهابية.

ثانيا. اسئلة الدراسة

1. ما المقصود بإرهاب الصدمة؟
2. لماذا تعتبر مرحلة المواجهة من أخطر وأهم المراحل التي يمكن ان تتعرض لها معظم الاجهزة الامنية المعنية بإدارة العملية الارهابية؟
3. ما هو تأثير ارهاب الصدمة على ادارة العملية الارهابية والسيطرة على مسرح الجريمة الارهابية؟
4. ما هي الادوات والوسائل والسياسات الامنية التي يمكن اتباعها للمحافظة على ضبط النفس والتقليل من الارتباك واثار ارهاب الصدمة عند وقوع العمليات الارهابية؟

ثالثا. أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في تركيزها على جوانب الضعف والقصور ومواطن الخلل التي تصيب الاجهزة الامنية المعنية بإدارة العملية الارهابية والتي تنتج عن ارهاب الصدمة عند وقوع العمليات الارهابية فيما يطلق عليه بمرحلة المواجهة، على مستوى الادارة المركزية والسيطرة على مسرح الجريمة الارهابية.

رابعا. الدراسات السابقة

دراسة صالح خلف المطيري، دور القيادة الامنية في مواجهة الحدث الارهابي، –رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم العلوم الشرطية (تخصص قيادة أمنية)، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية، والتي ركزت على الصعوبات التي تواجهها القيادات الامنية في تعاملها مع الحدث الارهابي من حيث كونها مطالبة بسرعة التخطيط والاعداد للتفاعل الايجابي مع الاحداث، كما عالجت أبرز التحديات التي يمكن ان تواجهها تلك القيادة وبقية المستجيبين للعملية الارهابية ومن ضمنها المشكلات النفسية وارهاب الصدمة.

دراسة بن عياش منال، اجهاد ما بعد الصدمة لدى افراد الشرطة ضحايا الارهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي –تخصص علم النفس المرضي العنيف–جامعة منتوري / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، السنة الجامعية 2011 / 2012م وقد ركزت الدراسة على الاضطرابات النفسية لدى رجال الشرطة نتيجة تلقيهم تهديدات او فقدان مقربين او بسبب الضغوط المرتبطة بالمهنة والمشاكل الاجتماعية.

خامسا. منهج البحث

لغاية الوصول بهذه الدراسة الى اقصى قدر ممكن من الفائدة قمت باستخدام المنهج التحليلي من جهة بالإضافة الى استخدام الاسلوب الاستقصائي من جهة اخرى، حيث ركزنا في المنهج التحليلي على تحليل وتفسير قضية ارهاب الصدمة وما يعقبها من اشكاليات وعقبات تواجه الاجهزة والمؤسسات الامنية القائمة على ادارة العملية الارهابية فيما يطلق عليه بمرحلة المواجهة، كما دعمنا ذلك المنهج باستخدام اسلوب استقصاء الادلة والبراهين التي تثبت تلك الاشكاليات على مستوى الادارة المركزية او ادارة مسرح الجريمة من خلال المواقف الامنية التي نتجت عن التعامل مع بعض العمليات الارهابية والتي تناقلتها وسائل الانباء والاعلام المختلفة وتطرقت لها بعض الدراسات الأكاديمية.

سادسا. هيكلية البحث

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث على النحو التالي: يسلط المبحث الاول الضوء على الإطار المفاهيمي للدراسة من حيث تعريف العملية الارهابية وارهاب الصدمة، اما المبحث الثاني فيتناول الاثار المترتبة على ارهاب الصدمة على المؤسسة الامنية عموما، وعلى ادارة العملية الارهابية (مركز العمليات) ومسرح الجريمة الارهابية خصوصا. المبحث الثالث والاخير يطرح بعض التطبيقات المتعلقة بإرهاب الصدمة مثل العمليات الارهابية العشوائية، كما طرحت الدراسة سيناريو (تصوري) لعملية ارهابية بهدف توضيح بعض جوانب الخلل التي يمكن ان ترتكب او تقع اثناء وقوع بعض العمليات الارهابية.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للدراسة

فهم الإطار النظري لأي دراسة مهم للغاية للوصول الى تحقيق اهدافها، ولعل تعريف بعض المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بها يقع على راس تلك الاولويات، لذا وجدت من الضرورة التطرق الى تعريف بعض تلك المفاهيم لأهميتها مثل العملية الارهابية ومفهوم ارهاب الصدمة، في وقت سنتجاوز فيه عن التطرق الى تعريف مفاهيم اخرى لا تقل اهمية بكل تأكيد، ولكن يمكن الاطلاع عليها من خلال العديد من الدراسات المنشورة والمتوفرة مثل تعريف الارهاب وتعريف مسرح الجريمة من جهة ولكون مثل هذه المفاهيم قد تم الاسهاب كثيرا في شرحها وتعريفها من جهة اخرى.

على ضوء ذلك سنقوم بتقسم هذا المبحث على النحو الاتي: سنتناول في المطلب الاول منه تعريف العملية الارهابية، اما في المطلب الثاني فسنسلط الضوء على مفهوم ارهاب الصدمة.

المطلب الاول: مفهوم العملية الارهابية

العملية الارهابية هي حادثة او حدث يحمل طبيعة مرعبة ومخيفة، وهي نتيجة الفعل الارهابي [1]، وتنقسم اثار العملية الارهابية الى نتائج مادية ملموسة واخرى معنوية او نفسية؛ اما المادية فهي مجموعة الاثار التي يمن مشاهدتها واحصاءها، كأعداد الوفيات والجرحى، والخسائر في الممتلكات الخاصة والعامة؛ اما الاثار المعنوية فهي مجموعة ردود الفعل الانسانية والطبيعية على الحدث المرعب والمخيف، وفي الغالب هي اثار نفسية وعصبية وذهنية تعكس حالة الخوف والرعب والصد

ويعرفها البعض بانها" حالة توتر تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت او ايجابية تؤثر في مختلف الكيانات والعلاقات ذات الارتباط بالحدث الارهابي" [2] وهذا الاخير هو " حدث غير

---

[1]– النتيجة الارهابية هي " اثارة الرعب بين مجموعة من الناس او ازهاق الارواح او التسبب في اذى بدني جسيم او الحاق ضرر ذي سان بالممتلكات أو البيئة او الاخلال بأمن المجتمع الداخلي او الدولي، او معاداة الدولة، او التأثير على السلطات العامة في الدولة او دول اخرى ...." المرجع: قانون مكافحة الجرائم الارهابية الاماراتي، رقم 7 / 2014م، دائرة القضاء، سلسلة التشريعات الاتحادية، الباب الاول/ الفصل الاول، المادة(1)، ص 18

[2]–فهد أحمد الشعلان، ادارة الازمات: الاسس–المراحل–الاليات، الوطنية للتوزيع، الرياض، ط2 / 2002م، ص 26

طبيعي يتسم بعنصر المفاجأة ويتسبب في خسائر ارواح المدنيين والعسكريين او اصابتهم، كما انه يسبب بأضرار كبيرة للممتلكات ويتطلب اتخاذ تدابير غير عادية لحماية الارواح وتلبية الاحتياجات الانسانية اضافة الى استعادة الوضع السابق قبل وقوع الحدث" [1]

المطلب الثاني: مفهوم ارهاب الصدمة

ينقسم مفهوم ارهاب الصدمة الى شقين، شق الارهاب وشق الصدمة؛ اما الارهاب فيأتي اشتقاقا من "الفعل المزيد أرهب، يقال: أرهب فلانا، أي: خوَّفه وفزَّعه، ويقال: رهب الشيء رهبا ورهبة، أي: خافه، والرهبة: هي الخوف والفزع "[2] اما معجم المصطلحات القانونية بدوره فيعرّف الإرهاب بأنه "عمل تهديدي يراد منه زرع الخوف والذعر في النفوس، وخلق الاضطراب وزرع الفوضى، بهدف الوصول إلى غايات معينة"[3]؛ بالتالي فان مضمون وماهية الارهاب تدل على طبيعته التي تتسم بانها خليط من الصدمة والمفاجأة والتهديد من جهة، والخوف والفزع والاضطراب من جهة اخرى.

اما الصدمة فهي ردة الفعل النفسية والاستجابة الذهنية الاولية الناتجة عن وقوع الحدث الارهابي، بالتالي فهي بحد ذاتها "حادث نفسي وذهني عنيف وقوي غير متوقع يؤدي إلى رد فعل غير طبيعي والذي يعرف بالصدمة النفسية" [4] لذا يمكن استنتاج ما هية ارهاب الصدمة من مجموعة المشاعر وخليط الافعال والحركة الناتجة عن الرد الانساني والطبيعي على الحدث او الفعل الارهابي [5] لذا فان ارهاب الصدمة هو " حدث عنيف صادم خارج عن كل تجربة مألوفة وطبيعية؛ والتي تؤدي عند كل شخص إلى ضيق شديد؛ ربما يواجه فيها الشخص الموت"[6]

وعند الاشخاص الغير طبيعية ومن ضمنها المؤسسة الامنية فان ارهاب الصدمة هو وضع اداري مربك وحالة نفسية يسيطر فيها الخوف على افراد المؤسسة الامنية ذهنيا ونفسيا في اللحظات الاولى لوقوع العملية الارهابية، والذي ينعكس سلبا على ادارتها المركزية وادارة مسرح الجريمة الارهابية، بالتالي فان ارهاب الصدمة الذي تتعرض له المؤسسة الامنية هو ارهاب يعود على مجموعة الوحدات والافراد القائمين على ادارة العملية الارهابية.

---

[1]–صالح خلف المطيري، دور القيادة الامنية في مواجهة الحدث الارهابي، –رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم العلوم الشرطية (تخصص قيادة أمنية)، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية، ص 96

[2]– محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، لبنان / بيروت، ط2 / بدون تاريخ، مادة رهب، 337. كذلك ينظر حول نفس الموضوع إلى: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي – القاموس المحيط، بيروت / لبنان، د.ط / 1998 ص 191.

[3]–أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة / مصر، ط1 / ١٩٦٨ ص ٤٥

[4]– بن عياش منال، اجهاد ما بعد الصدمة لدى افراد الشرطة ضحايا الارهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي –تخصص علم النفس المرضي العنيف–جامعة منتوري / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، السنة الجامعية 2011 / 2012م، ص 12

[5]– تعرف " القيادة الامنية بانها نمط من القيادة يختص بالجانب الامني، ورغم خصوصيتها الا انها نشترك مع القيادة الادارية في كثير من الخصائص" راجع سعود محمد النمر واخرون، الادارة العامة: الاسس والوظائف، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، بدون طم 1997م، ص 314

[6] – بن عياش منال، اجهاد ما بعد الصدمة لدى افراد الشرطة ضحايا الارهاب، المرجع السابق، ص 11

المبحث الثاني: أثار ارهاب الصدمة على المؤسسة الامنية ومسرح الجريمة

من الطبيعي ان تنتشر حالة من الارباك والهلع بين الاجهزة الامنية [1] تحديدا خلال الساعة الاولى من وقوع العملية الارهابية حتى مع أكثر الاجهزة الامنية خبرة؛ وتزداد المشكلة تعقيد في حال كانت تلك الاجهزة غير محترفة او انها لم تعايش من السابق مثل هذا النوع من الاعمال الارهابية النوعية، ويزداد الامر ويتفاقم باختلاف العملية الارهابية واثارها المادية والمعنوية.

الامر الذي يمكن ان يتسبب بضعف التركيز واضعاف القدرة على ادارة العملية الارهابية (ادارة العمليات وادارة مسرح الجريمة)، ما قد ينتج عنه فشل في السيطرة عليها او على اقل تقدير احتواء اثارها الى الحد المقبول، خصوصا ان هذا الامر قد يتبعه **عملية ارهابية ارتدادية** في نفس المكان (مسرح العملية الارهابية الاولى) [2] او في مكان اخر من جغرافيا المدينة او الدولة، مما قد يفاقم من الاضرار والتبعات الامنية، وزيادة الضغط والاعباء اللوجستية على المؤسسة الامنية.

على ضوء ذلك سنتناول في هذا المبحث أبرز تلك التحديات والعقبات التي توجه الاجهزة الامنية نتيجة ما يطلق عليه بإرهاب الصدمة الاولى للعملية الارهابية على النحو الاتي:

سنتناول في المطلب الاول اثار الصدمة الاولى للعملية الارهابية على **جوانب الاستجابة الاولية** للأجهزة الامنية المعنية بإدارة الازمة او الكارثة الارهابية، اما في المطلب الثاني فسنركز على **ادارة مسرح الجريمة الارهابية** من خلال تسليط الضوء على أبرز الاشكاليات والتحديات التي يمكن ان تواجه الاجهزة الامنية عند وقوع العلمية الارهابية نتيجة ما يطلق عليه بإرهاب الصدمة.

المطلب الاول: اثار ارهاب الصدمة على الادارة المركزية للعملية الإرهابية

يحدث اضطراب [3] ما يطلق عليه بإرهاب الصدمة بعد وقوع الحدث مباشرة او حتى بمجرد تلقي معلومات مؤكد او شبه مؤكدة عن قرب وقوعه، كما قد يحدث ارهاب الصدمة نتيجة تلقي

---

[1]– ليس بالضرورة ان تتعرض مجموعة ادارة الازمة الارهابية الى الارتباك بشكل كامل او كلي، بل هناك احتمال ان يحدث ارتباك او هلع في بعض الوحدات التي تتكون في العادة من الوحدات التالية: وحدة الامن، وحدة التفاوض، الوحدة الطبيعة، وحدة الانقاذ والحريق، وحدة الاتصالات، وحدة العلاقات العامة والاعلام، او مجموعة المواجهة غير المباشرة. المرجع: فرج بن مزنان العتيبي، فاعلية خطط الحماية الخارجية للمنشآت الحيوية لصد الهجمات الارهابية، مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية –تخص قيادة امنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العام الدراسي 2007م، ص 49–50

[2]– تعتبر احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الاميركية من أبرز الامثلة التاريخية الحاضرة على امكانية حدوث أكثر من عملية ارهابية في مسرح الجريمة على اعتبار ان مدينة نيويورك هي مسرح الجريمة الاكبر للحدث الارهابي سالف الذكر. اما بخصوص المسرح الاصغر للجريمة فيمكن الاشارة في هذا السياق الى تفجيري بغداد الانتحاريين بتاريخ 21 يناير 2021 " وكان انتحاري من داعش استهدف مجموعة من المدنيين في سوق بساحة الطيران وسط بغداد، قبل أن يفجر انتحاري ثان نفسه عندما تجمع آخرون لمساعدة الجرحى" راجع: "داعش" يتبنى الهجوم الانتحاري في بغداد، موقع RT الروسي، تاريخ النشر 21 يناير 2021م تاريخ الدخول 16/ 2 / 2021م على الرابط:/https://arabic.rt.com/middle_east/1194903

[3]– الاضطراب هو كل ظرف أو حدث يقاطع العمل السليم لنظام معين ووظائفه أو يمنعه تماماً، راجع بهذا الخصوص: المركز الوطني للسلامة المعلوماتية (سلطنة عمان)، التعريفات الامنية، حرف (أ)–الاضطراب، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول 14 / 2/ 2021، على الرابط:
https://www.cert.gov.om/library_information_glossary_arabic.aspx

اتصالات بأعداد غير طبيعية او معتادة في وقت واحد من قبل المواطنين للإبلاغ عن احتمال وقوع احداث ارهابية [1] او لعل حالة الارتباك التي تعبر عن ارهاب الصدمة تكون نتيجة احتمال عودة العمليات الارهابية بعد انقطاعها عن تلك الدولة لفترة [2] او بسبب تعرض بعض الدول لعمليات ارهابية للمرة الاولى، إذا ارهاب الصدمة لا يحدث فقط عند وقوع العملية الارهابية بل يمكن ان يبدا قبل حدوثها بفترة زمنية.

وتختلف اشكال الاضطراب والارباك من المستوى الفردي الى المستوى المجتمعي وكذلك على المستوى المؤسسي كما هو الحال لدى الاجهزة الامنية المعنية بمكافحة جرائم الارهاب؛ ولا ينفي او يعدم التخصص او التدريب او الاحترافية من امكانية الوقوع في تلك الحالة الصادمة، ولكن قد يخفف منها الى درجة كبيرة من مؤسسة الى اخرى، ويعود ذلك الى مستوى التدريب والتاهيل التخصصي، بالإضافة الى مستوى الاحترافية الناتجة عن كم التجارب العملية والميدانية.

ويعتبر عنصر المفاجأة والصدمة كما سبق وأشرنا عند حدوث العملية الارهابية ارهاب منفصل بحد ذاته، ولعل الجانب الابرز فيما يتعلق بعنصر الخوف من جراء ارهاب الصدمة هو " الرعب من الاحداث المستقبلية التي يصعب معرفتها او حسابها بدقة"[3] ومن ضمنها الهجمات الارهابية الارتدادية.

فوقوع عملية ارهابية في مكان ما، تعتبر مؤشر احتمالي قوي على قرب وقوع عملية ارهابية اخرى في نفس المكان او في مكان اخر، او " وقوع هجوم اخر في وقت قريب او على الاقل من القلق من وقوع هجوم اخر قريبا، وحيث ينتشر اعتقادا بان الهجمات الارهابية تحدث في سلاسل [أي ان العمليات الارهابية في العادة لا تكون عملية منفردة، بل مجموعة متسلسلة من العمليات الارهابية]، وانه إذا ما وقع هجوم ما فان هجمات اخرى ستتبعه قريبا "[4]

---

[1]– تلقت الاجهزة الامنية اللبنانية خلال 14 يوم ما يقارب 13000 اتصال مناطق لبنانية عدة تُبلغ عن «سيارات مشبوهة " بعد تفجير الرويس الذي وقع في الضاحية الجنوبية لبيروت في 15 اغسطس 2013 ثم التفجير المزدوج في طرابلس الذي استهدف مسجدَيْن في 23 من الشهر نفسه في عمليتين ارهابيتين أسفرتا عن سقوط نحو مئة قتيل وألف جريح، من دون اغفال تفجير بئر العبد الذي كان وقع في 9 يوليو وأدى لجرح نحو 50 شخصاً" راجع : تقرير / 13 ألف اتصال بأسبوعين لإبلاغ قوى الأمن عن «آليات مشبوهة»/ موقع صحيفة الراي, تاريخ النشر 4 سبتمبر 2013 ، تاريخ الدخول 11/ 2/2021م على الرابط:https://www.alraimedia.com/article/439867

[2]– اكدت تقارير اعلامية جزائرية بان الاجهزة الامنية تعرضت للارتباك والصدمة نتيجة مقتل مدنيين في انفجار قنبلة شرق الجزائر، حيث يسود اعتقاد بأن اعتداءات الإرهابيين بالمتفجرات، على أهداف مدنية، انتهت منذ سنوات على خلفية القضاء على عدة متشددين" راجع: بوعلام غمراسة، صدمة في الأوساط الأمنية الجزائرية بعد مقتل مدنيين في تفجير إرهابي، صحيفة الشرق الاوسط، ع [15390]، تاريخ النشر 16/ يناير/ 2021م، تاريخ الدخول 15/ 2/ 2021م على الرابط:https://aawsat.com/home/article/2744126

[3]– محمد أحمد الخضيري، ادارة الازمات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1 / 2003، ص 117

[4]– بريان مايكل وهنري اتش وبينغ هان، هل يزيد وقوع الهجمات الارهابية الكبرى من احتمالات حدوث مزيد من الهجمات، منظور تحليلي، مؤسسة راند للأبحاث , 2016م، ص 1، على الرابط:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE173/RAND_PE173z1.arabic.pdf

لذا ينعكس كل ذلك على اهم عنصر من عناصر ادارة العملية الارهابية وهي الادارة المركزية او غرفة العمليات او مركز ادارة الازمة، وهو المكان الذي يتم فيه ومن خلاله ادارة وتوجيه القرارات المتعلقة باحتواء العملية الارهابية وذلك من جوانب مختلفة ، ومن هنا كان الاهتمام بهذه الادارة في الفكر الامني, وذلك لتقليص حالة الارباك والاضطراب والصدمة الى الحد الادنى عبر اتخاذ بعض الاجراءات الوقائية, ومن ضمنها التعرف على ابرز جوانب القصور التي يمكن ان تحدث اثناء وقوع العملية الارهابية من قبل القيادة المركزية ومحاولة حلها, كذلك على مستوى البنية التحتية لمركز العمليات نفسه.

فعى سبيل المثال ترتكز جوانب الاهتمام في البنية التحتية لمركز العمليات على التجهيزات اللوجستية والتحصينات الخاصة بمركز او مبنى ادارة العمليات، فلا يمكن بحال من الاحوال ادارة العملية الارهابية من مركز او مبنى غير مجهز تجهيزا جيدا من ناحية الاتصالات على سبيل المثال، كما لا يمكن ان تأمن القيادة على نفسها في مكان ضعيف وغير محصن تحصينا جيدا ضد الهجمات الارهابية.

لذا سعت العديد من الدول الى اعداد وتجهيز مراكز العمليات وادارة الازمات بشكل استثنائي كما هو حال مركز المعلومات وإدارة الأزمات المصري بمقر وزارة الداخلية، والذي افتتحه الرئيس عبد الفتاح السيسي في مارس ٢٠١٨م.

وما يميز هذا المركز " أنه مركز محصن تحت الأرض مزود بأحدث أجهزة الاتصال والفيديو ، متصل بكل مديريات الأمن قواعد بيانات على مستوى الجمهورية، قادر على السيطرة عن بعد على كل الميادين المهمة ورصد الحالة الأمنية في البلاد على مدى ٢٤ ساعة، كما تستخدم فيه أجهزة لاسلكي متطورة مزودة بنظام تحديد المواقع تعمل على شبكة خاصة بالوزارة من المستحيل اختراقها لربط كافة سيارات ومدرعات الوزارة بشبكة تتخذ شكل رقم للاتصال السريع تظهر على الخريطة بالمركز بنظام تتبع المواقع GPS، إضافة إلى كاميرات لنقل الحالة الأمنية بشكل دائم، وأجهزة اتصال فضائية «ثريا» تعمل أيضًا على شبكة خاصة انشأتها الوزارة للمجموعات القتالية، لسرعة تقديم الدعم المطلوب وتحديد المسئوليات لاتخاذ القرارات ميدانيًا"[1]

[1]–استراتيجية أمنية لمواجهة التحديات والتطرف والعمليات الإرهابية، (تقرير) موقع البوابة المصري، تاريخ النشر 24 يناير 2020، تاريخ الدخول 19/ 2/ 2021م

على الرابط: https://www.albawabhnews.com/3880040

اما بخصوص أبرز المخاطر والانعكاسات التي يمكن ان تتعرض لها الاجهزة الامنية نتيجة التعرض لإرهاب الصدمة من خلال تناول تلك الاثار على بعض مجموعات ووحدات ادارة العمليات الارهابية (غرفة العمليات المركزية) التالي:

1. **مجموعة اتخاذ القرار** (القيادة في مركز العمليات الغير ميدانية): تعتبر غرفة ادارة العملية الارهابية بمثابة الراس او العقل المدبر والموجه لجميع المجموعات الاخرى، وبالتالي فان القرارات المتخذة على مستوى ادارة العملية الارهابية والمتعلقة باحتوائها ومواجهة اثارها المكانية والزمانية تتخذ من هذه الغرفة المصغرة في مركز القيادة؛ على ضوء ذلك فان اكبر التحديات والعقبات التي يمكن ان تقع في هذه المجموعة الرئيسية هي اشكالية اتخاذ القرارات، ولعل ابرز تلك الاشكاليات تتعلق باتخاذ قرارات متسرعة او خاطئة لسبب او لأخر مثل نقص المعلومات او التحليل الخاطئ.
2. **مجموعة المعلومات والتحليل والتحريات والتحقيق:** لعل توفر المعلومات الشاملة عن العملية الارهابية مثل (وقت وقوعها، الادوات المستخدمة في ارتكابها، عدد الارهابيين، جنسياتهم جنسهم. الخ)، من أبرز واهم نقاط القوة والادارة واتخاذ القرار السليم والعكس صحيح باختصار المعلومة الصحيحة مهما كنت صغيرة هي خارطة الطريق لإدارة العملية الارهابية بشكل صحيح، لذلك فان (مجموعة التحريات والمعلومات ومجموعة التحليل والتحقيق) تعتبر من اهم جبهات التصدي واحتواء العملية الارهابية في مرحلة المواجهة، بل هي العين التي تشاهد بها القيادة مسرح الجريمة بكل وضوح.

وقد وضعت وحدة التحريات والتحقيقات من ضمن هذه المجموعة لان هذه الوحدة خصوصا توفر من المعلومات ما يمكن القيادة وبشكل كبير من اتخاذ القرار سواء كان ذلك من الادلة المادية بمسرح الجريمة الارهابية او عبر الاعترافات والافادات [1]، كما ان المعلومات التي ترشح عنها تساعد على تعزيز صحة المعلومات القادمة من وحدة المعلومات، الامر الذي يساعد بدوره كذلك على رفع مستوى دقة وصحة التحليل.

3. **مجموعة التنسيق والاتصال** (مجموعة الاتصالات مجموعة التموين والامداد، مجموعة العلاقات العامة والاعلام) [2]، على سبيل المثال لا الحصر اعترف " آندي هايمان [1] بان

[1]–سنتناول في المطلب الثاني من هذا المبحث أبرز التحديات التي تؤدي الى فقدان المعلومات اثناء وقوع العملية الارهابية في مسرح الجريمة.

[2]–من أبرز الامثلة على ذلك ما حمله بيان وزارة الداخلية التونسية في عملية سوسة الارهابية التي وقعت في العام 2020م من تضارب وتداخل قانوني وعملياتي، راجع حول هذا الموضوع: ماهر زيد، عملية سوسة الارهابية: الحكاية من البداية وهذه تفاصيلها، بوابة تونس الاولى لصحافة التحقيقات، تاريخ النشر 12 سبتمبر 2020، تاريخ الدخول 17 / 2 / 2021م.المرجع: http://maher-zid.com/new/?p=994

هناك أيضاً نوع من القلق بشأن قصور في وسائل الاتصال والتنسيق منذ البداية من قبل جهاز شرطة العاصمة فيما يتعلق بالحادثة التي حصلت في ستوآويل بتاريخ 22 يوليو / تموز من العام 2005، وبأن آل التعليقات التي قيلت عن هذا الموضوع من قبل الشرطة بعد حصول هذا الحادث المأساوي كانت تبدو وكأنها نوع من التغطية"[2]

4. **مجموعة التخطيط والتنظيم** (مجموعة التفاوض مجموعة الاقتحام، مجموعة الانقاذ والاسعاف والحريق).
5. **مجموعة التسجيل والتوثيق:** لم يتم التركيز على هذه المجموعة في العديد من الدراسات المتعلقة بمكافحة الجريمة الارهابية رغم اهميتها البالغة للغاية من بين مجموعات ادارة واحتواء العملية الارهابية، حيث تقوم وحدات هذه المجموعة على توثيق العملية الارهابية منذ لحظة وقوعها بكل تفاصيلها، وهو امر مهم للغاية في سياق ادارة العملية الارهابية، حيث من المحتمل وبشكل كبير" فقدان قيمة الأدلة، حتى تلك التي يتم استخراجها وحفظها بعناية بالغة، ما لم يتم الحفاظ على تسلسل العهدة على النحو الواجب. ويُعرَف «تسلسل العهدة» غالباً بكونه الحلقة الضعيفة في التحقيقات الجنائية. وهو يُشير إلى التوثيق المتسلسل والدقيق للأدلة لإثبات مدى ارتباطها بجريمة مزعومة ما. ومن الأهمية بمكان، من بداية عملية التحليل الجنائي إلى نهايتها، أن توجد القدرة على إثبات كل خطوة متّخَذة بمفردها لضمان «إمكانية تعقُّب» الأدلة و «استمراريتها» من مسرح الجريمة إلى قاعة المحكمة" [3]

على ضوء ذلك يمكن التأكيد على ان من أبرز العقبات والتحديات الناتجة عن ارهاب الصدمة والتي يمكن ان تصيب مركز القيادة عند وقوع العملية الارهابية (على سبيل المثال لا الحصر) هي:

1. **احتمالية تأخير القيادة المعنية** بإدارة العملية الارهابية في الوصول الى مركز العمليات نتيجة الازدحام المروري او بعد منازل القيادات المعنية عن مركز العمليات على سبيل المثال.
2. **اشكالية اتخاذ القرارات،** ولعل أبرز تلك الاشكاليات تتعلق باتخاذ قرارات متسرعة او خاطئة لسبب او لأخر مثل نقص المعلومات او التحليل الخاطئ.

[1]– مساعد مفوضية الشرطة البريطانية(سابق)، راجع حول الموضوع: استقالة مسؤول بمكافحة الإرهاب، وكالة الانباء السعودية، تاريخ النشر 4 / 12/ 2007م، تاريخ الدخول 18 / 2/ 2021م

على الرابط https://www.spa.gov.sa/506249

[2]– مكافحة الارهاب، (مناظرة لندن)، (تقرير) صادر عن سلطة هيئة شرطة العاصمة البريطانية، بتاريخ مارس 2007م، ص 35، على الرابط:

http://policeauthority.org/metropolitan/downloads/publications/counterterrorism/ctld-22feb07-arabic.pdf

[3]– كيرل بول، مسرح الجريمة والادلة المادية –توعية الموظفين غير المتخصصين في التحليل الجنائي–مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فينا –2009م (ST-NAR-39)، ص 4

3. **نقص المعلومات** الشاملة عن العملية الارهابية.
4. **قصور وسائل الاتصال والتنسيق** بين المركز وبقية الوحدات القائمة على احتواء العملية الارهابية خصوصا القائمين على العمليات الميدانية في مسرح الجريمة.
5. **تحديات البنية التحتية** والتي يمكن ان تضاعف مشاكل الادارة المركزية في اتخاذ قرارات مرنة وسريعة او مناسبة من حيث الزمان والمكان. على سبيل المثال تزداد صعوبات ادارة العمليات الارهابية في الاماكن الغير مجهزة بكاميرات مراقبة او لا تتوفر بها طرق مجهزة لمركبات الطوارئ او بسبب نقص المعدات اللوجستية كطائرات الهليكوبتر او شبكات الاتصالات وما الى ذلك.

المطلب الثاني: مخاطر اثار ارهاب الصدمة على ادارة مسرح الجريمة الارهابية

تحتوي العملية الارهابية على العديد من العناصر التي تتشابه مع الكوارث الطبيعية، من حيث وجود العديد من الجرحى والقتلى، وكذلك الخسائر في البنية التحتية، الا ان التحدي الكارثي الاخر يكمن فيما يحدث تاليا، وهو ما نشير اليه بخصوص تحديات مسرح الجريمة الارهابية، حيث وجود " اناس يفرون في جزع او يتدافعون الى المشهد من اجل المساعدة، حاجة ماسة الى عمال انقاذ سيارات اسعاف، طرق النقل الى المستشفيات، والتغطية الاعلامية المكثفة التي ربما تتداخل مع عمليات الانقاذ، او تخلق ضغطا على مديري ادارة الازمة والسلطات الاخرى"[1] وغيرها العديد من التحديات.

لذا فان ادارة مسرح الجريمة الارهابية يعد بحق مصدر رعب وقلق لامحدود للقيادة المركزية وقيادات مسرح الجريمة، خصوصا عندما تكون العملية الارهابية نوعية او تحمل طابع العشوائية او بسبب وجود معلومات تشير الى احتمال وقوع عمليات ارتدادية، او وجود اسلحة غير تقليدية، هذا بخلاف التحديات التي يمكن ان تنتج عن دمار البنية التحتية والتي تؤثر بشكل مباشر على نجاح ادارة واحتواء العملية الارهابية مثل تدمير شبكات الاتصالات والكهرباء والطرق.

الامر الذي يفاقم من المشكلات الجنائية المتعلقة بمسرح الجريمة الواقعي [2] وعلى راسها **حماية الادلة الجنائية المادية** [3]

---

[1]– رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي/ الامارات، ط1/ 2011، ص 190

[2]– مسرح الجريمة الواقعي او المسرح الصغير هو النطاق الفعلي لمكان وقوع العلمية الارهابية، اما المسرح المفترض او الكبير فيعني ذلك كل مكان يمكن ان تصل اليه اثار وتبعات العملية الارهابية، حتى وان كان ذلك خارج الدولة فيما يطلق عليه بالجريمة العابرة للحدود الوطنية، وهذا النطاق هو سمة من سمات العلميات الارهابية او ما يطلق عليه بالسمة الدولية للإرهاب.

[3]– تشكل الادلة المادية التي يتم الحصول عليها من مسرح الجريمة الارهابية مصدر رئيسي للحصول على المعلومات المطلوبة حيال مرتكبي الجريمة وكيفية ارتكابها وغير ذلك، وكما يقول الدكتور ادموند لوكارد "من ان كل اتصال او تلامس حسي يترك اثرا, فكل مجرم يجلب معه شيئا ما الى مكان الجريمة , ويأخذ

اما بخصوص المسرح المفترض [1] او مسرح الجريمة الكبير والذي يفترض معه تمدد مسرح الجريمة الى ابعد من المكان الذي وقعت فيه العملية الارهابية فترتفع المخاطر حوله بشكل أكبر خصوصا حول موضوع **حماية الشهود ومتابعة المشتبه بهم** [2]

لذا يعتبر " ترسيم حدود المنطقة المراد حمايتها عملية معقَّدة، وحدود مسرح الجريمة قد يتغير مع تطوّر التحقيق والتحري. فما يبدو واضحاً في البداية قد يتغير ويحتاج إلى إعادة تقييم. وحالما يتم ترسيم حدود المنطقة، يجري تطويقها بوضوح باستخدام أي نوع من الحواجز المادية. ويجري إخلاء أي أشخاص غير ضروريين دخلوا إلى مسرح الجريمة قبل فرض الطوق عليه، ويتم تسجيل هذه المعلومات كما يتم منع أي أشخاص غير ضروريين من الدخول إلى مسرح الجريمة طوال مدة التحقيق والتحري فيه"[3]

يضاف الى ذلك مخاطر اصابة بعض منهم اثناء وقوع العملية الارهابية وبالتالي ضرورة الاسراع في علاجهم، مع التأكيد على مخاطر دخول الفضوليين ورجال الاعلام والجمهور الى موقع الحدث الارهابي (مسرح الجريمة الواقعي)هذا بخلاف **العناية بالضحايا**، ما يمكن ان يؤدي ذلك كله الى ارتباك وفوضى ادارة المسرح وضعف الاستجابة، وهذه الجوانب تعد من أخطر جوانب الضعف في عمليات الاستجابة الاولية للعمليات الارهابية [4]، لذا فان أبرز الحلول المطروحة في هذا السياق هو توزيع الادوار والمهام على فرق الاستجابة بشكل اولي، بحيث تعرف كل فرقه دورها عند الاستجابة الاولية.

معه ايضا شيئا ما , وهكذا يكون حتى لشعرة واحدة بشرية مادة او قصة مفصلة تبلغها للطبيب الشرعي في المختبر وقد تكون تلك الشعرة عينة من الادلة التي تكمل التحقيق في القضية" راجع : براين اينس، الادلة الجنائية , ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم ,بيروت/ لبنان, ط2002/1 ص 9

[1]–لا يقتصر مسرح الجريمة على موقع الانفجار الناتج عن العملية الارهابية فحسب إنما يشمل الحوادث الآتية: حوادث الموت الناتجة عن الإصابة بطلقات نارية، الانتحار، حرائق، الصدمة الكهربائية، التسمم، جرعة مخدرات زائدة، حوادث الوفاة الناتجة عن أسباب مختلفة، العثور على عبوات، الموت الناتج عن حوادث السير، إطلاق ومحاولات إطلاق صواريخ، السرقة، العثور على رفات وجثث لمجهولين. أي كل جريمة أو حادثة يحتاج كشفها إلى العثور على أدلة وحيث يكون التحقيق وحده غير كاف. راجع: أدلّة جنائية، موقع الجيش اللبناني، تاريخ النشر شباط 2011م، تاريخ الدخول 18/ 2/ 2021م، ع (308) على الرابط:

file:///C:/Users/%D8%A7%D9%86%D8%A7/Desktop/%A8%86%D9%86%D9%8A.html

[2]– من أبرز الاجراءات التي يتم اتخاذها لتفادي الوقوع في تلك الاخطاء والتجاوزات عند وقوع العمليات الارهابية عمل سياج داخلي مهمته عزل وحماية موقع الحدث او الجريمة الارهابية وسياج خارجي مهمته عزل منطقة الحدث.

[3]– كيرل بول، مسرح الجريمة والادلة المادية، مرجع سابق، ص 10

[4]– تعرف الاستجابة بانها " توفير المساعدة أو التدخل أثناء حالة من حالات الكوارث أو بعدها مباشرة، تلبية لحفظ الحياة واحتياجات الكفاف الأساسية للسكان المتضررين وقد يتم ذلك بشكل فوري، أو في الأجل ال قصير، أو لمدة طويلة " المصدر: التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، إطار عمل هيوغو: مجموعة الإرشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخامسة من إطار عمل هيوغو 2005 –2015: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث , نيويورك وجنيف، 2008 م (08–60924) ص 5

على الرابط: https://www.unisdr.org/files/2909_0860924giparabic.pdf

وتختلف اشكال الاستجابة والتدخل بحسب الجهة او المؤسسة المتدخلة، حيث يختلف تدخل فرق الطوارئ عن فرق الصحة والرعاية الاجتماعية والنفسية وكذلك فرق الاستخبارات ومسرح الجريمة

لذا فان العمليات الارهابية تحتاج الى ادارة واستجابة سريعة يمكن من خلالها احتواء تلك التراكمات والتداعيات الناتجة عن نتائج واثار العملية حتى لا تتراكم لتصبح اشبه بكرة الثلج المندفعة والتي تكبر مع الوقت لتصبح كشلال قوى وجارف، اذ " يتمثل أعظم التحديات المتعلقة بهذه المرحلة في المحافظة على التوازن بين فرط التصرف واثارة الخوف وتدني التصرف والتعامي عن التهديدات والاخطار "[1]

لذا يعتبر جانب ادارة الازمة الخاصة بمسرح الجريمة الاهم من بين جوانب ادارة العلميات الارهابية بعد ادارة العمليات المركزية (المركز او العقل)، حيث يعتبر مسرح الجريمة او المكان الذي وقعت فيه العملية الارهابية من اكثر البيئات فوضوية من مختلف الجوانب، وتعتبر الادارة الميدانية وتوزيع المهام والاختصاصات في هذه البيئة بعد وقوع العملية الارهابية الفيصل في بين النجاح والفشل، حيث يمكن ان يؤدي الامر الى مزيد من الارتدادات والمضاعفات , خصوصا على **مستوى الادلة الجنائية والشهود , وكذلك على مستوى التنظيم .**

حيث وكما هو معروف ان عملية الاستجابة لأي عملية ارهابية تتم عبر أكثر من جهة في نفس الوقت، مثل الاجهزة الامنية، والكوادر الصحية، وافراد الطوارئ والاسعافات الاولية، وغيرها من المستجيبين الاوائل، ولذلك يجب ان نضع في الحسبان كيف يمكن ان يتحول مسرح الجريمة او المكان الذي وقعت فيه العملية الإرهابية في حال لم يكن بين هذه الاجهزة أي تنسيق او تدريب مشترك او تعاون سابق، او ادارة استجابة متمكنة ومحترفة تقود كل هذه الفرق ؟!

كما لا يجب ان نغفل عن بقية الدائرة الواسعة للحدث، والتي هي الاخرى يجب ان يتم ادارتها بشكل أكثر حرفية على ارض الميدان، كتنظيم السكان خصوصا المصابين منهم [2] كذلك الاخذ في الاعتبار ملاحقة المجرمين، وادارة المرور، ولعل الامر الاكثر فوضوية في هذا الصدد وجود رهائن او وقوع عمليه ارهابية ثانية بعد الاستجابة الاولى، حيث يمكن ان يتم استهداف المستجيبين الاوائل، وهنا

---

[1]– جيمس. ن.روزيناو، الاضطراب في السياسة العالمية: نظرية استمرارية التغيير، مطبعة جامعة برنستون / الولايات المتحدة الاميركية، بدون ط / 1990، ص 298

[2] – الفوضى التي تحصل من قبل الافراد المدنيين المتواجدين في مسرح العملية الارهابية تعتبر من أكثر اشكال القلق التي تعاني منها فرق الاستجابة الاولى، فعلى سبيل المثال لا الحصر " أشار نيك ألدوورث إلى الفوضى العارمة التي شهدها شارع أكسفورد نتيجة العملية الارهابية التي وقعت في العام 2017م عندما ظن الناس عقب إشاعة عن إطلاق نار أن هجوما إرهابيا قد وقع، فتدافعوا بشدة إلى محطة مترو الإنفاق، مما تسبب في إصابة الكثيرين منهم، بالرغم من انه لم يكن هناك دليل على حدوث إطلاق نار" المصدر: خطة أمنية لمواجهة التهديدات الإرهابية، صحيفة عمان العمانية، تاريخ النشر 27 نوفمبر / 2018م، تاريخ الدخول 1 / 9 / 2020م

على الرابط: https://www.omandaily.om/?p=647860

يمكن ان تتفاقم الامور بشكل أكبر، ما يحتاج معه وجود فرق بديلة [1] تغطي النقص او الخلل الحادث من جراء العملية الارهابية الثانية.

على ضوء ذلك يمكن القول ان من أبرز العقبات والتحديات الناتجة عن ارهاب الصدمة والتي يمكن ان يتعرض لها مسرح الجريمة الارهابية (على سبيل المثال لا الحصر) هي:

1. التأخير او ضعف عملية ترسيم حدود المنطقة المراد حمايتها
2. مخاطر وقوع هجمات ارتدادية بعد العملية الارهابية الاولى وبالتالي تعرض المستجيبين الأوائل للموت او الاصابات الشديدة.
3. فقدان قيمة الأدلة التي يتم استخراجها ما لم يتم الحفاظ على تسلسل العهدة على النحو الواجب المتعلق بحماية الادلة المادية
4. تحدي حماية الشهود ومتابعة المشتبه بهم
5. مخاطر دخول الفضوليين ورجال الاعلام والجمهور الى موقع الحدث الارهابي
6. العناية بالضحايا
7. سوء التنسيق بين الجهات المعنية بالاستجابة الاولية مثل الاجهزة الامنية، والكوادر الصحية، وافراد الطوارئ والاسعافات الاولية لحفظ الحياة واحتياجات الكفاف الأساسية للسكان المتضررين .

المبحث الثالث: تطبيقات على ارهاب الصدمة في مرحلة المواجهة

تعد مرحلة المواجهة "من أصعب المراحل التي يتوقف عليها مدى النجاح في احتواء العملية الارهابية؛ خصوصا على مستوى الاستعداد لدى الاجهزة الامنية والاعداد المبكر لمثل هذه الظروف خلال هذا الوقت على وجه التحديد، ومن الضروري توفر الكفاءة لمركز التوجيه والتحكم في العمليات طوال فترة مواجهة الحدث ...كما يجب على القيادة الامنية ضبط النفس والتركيز والحكمة في اصدار القرارات، وان تكون كافة القيادات في غاية النشاط والاستعداد للاستجابة للتطورات"[2]

كما تعتبر بعض العمليات الارهابية من النماذج الاكثر دلالة ووضوح على ارهاب الصدمة لدى الاجهزة الامنية خصوصا تلك العلميات العشوائية او التي يتلوها عمليات ارتدادية، لذا سيركز هذا المبحث على واحد من اهم نماذج العمليات الارهابية التي تتسبب بالارتباك والفوضى او ارهاب

[1]– يفضل دائما تدريب وتأهيل اكثر من وحدة او فرقة للاستجابة الميدانية , خصوصا في ظل التغيرات الحاصلة في استراتيجيات التنظيمات الارهابية , فمن ضمن اخطر تلك التوجهات التي تعمل عليها تلك التنظيمات , ايقاع اكبر قدر من الخسائر في المستجيبين الاوائل للعلميات الإرهابية , وليس افضل من مسرح الجريمة لتحقيق ذلك , خصوصا في ظل وجود تلك الفرق في مكان واحد.

[2]– صالح خلف المطيري، دور القيادة الامنية في مواجهة الحدث الارهابي، مرجع سابق، ص 102

الصدمة وهو ما يطلق عليه بسياسة الفظائع في مطلب اول, اما في المطلب الثاني من هذا المبحث سنضع سيناريو مستقبلي لعملية ارهابية وهمية في محاولة لتصوير بعض العمليات الارهابية وما يمكن ان يحدث خلالها من تحديات وعقبات تضاعف من مخاطر الارتباك والفوضى لدى الاجهزة الامنية.

المطلب الاول: سياسة الفظائع كأنموذج على ارهاب الصدمة

" الآثار التي تتركها العمليات الإرهابية على المنظومة الأمنية والمجتمع ، سواء كان ذلك من الناحية النفسية [1] أو الاجتماعية أو الاقتصادية، تعتبر من المكاسب الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها معظم التنظيمات الارهابية؛ بالتالي في الجانب الآخر، أقصد المنظومة الأمنية، يجب أن تقلص بقدر المستطاع ذلك الهدف الذي تسعى لتحقيقه تلك التنظيمات الإرهابية من وراء تنفيذها للعمليات الإرهابية، وهذا الشق يؤكد المهنية والاحتراف في التعامل مع العمليات الإرهابية، يضاف إلى ذلك قدرة الأجهزة الأمنية على تجريد العملية الإرهابية من أهدافها طويلة الأمد وآثارها المتعددة على نحو خاص، "[2]

لذا فان الفترة التي تعقب الحدث الارهابي (الدقائق 60 الاولى)، ويطلق عليها بفترة المواجهة الاولية او مرحلة الصدمة من أخطر واهم الفترات التي يمكن ان تعيشها مختلف الاجهزة الامنية المعنية بمكافحة الاحداث والكوارث الارهابية في مختلف ارجاء العالم، ومرد ذلك ان تلك الفترة تشكل التطبيق الاوضح لمختلف المخاوف والاثار الناتجة عن ارهاب الصدمة لدى الاجهزة الأمنية خصوصا تلك التي تنعكس على قيادة العمليات ومسرح الجريمة الإرهابية.

وتعتبر **العمليات الارهابية العشوائية** التطبيق العملي الاوضح على ذلك، لما تمثله من رمزية للفوضى والارباك الاجتماعي والامني وانعدام الانسانية والاخلاق؛ ولعل أبرز النماذج التطبيقية على ذلك من الناحية المكانية إطلاق نيران مدفع رشاش على السياح في المطارات والمتاحف او تفجير سيارة مفخخة في وسط الاحياء السكانية او في الاسواق المكتظة، حيث لا تميز هذه العمليات بين المقاتل وغير المقاتل، وبين البريء والمذنب، والصغير والكبير، والنساء والرجال.

---

[1]– تعكس الموجة الأولى من الإرهاب "مشاعر قوية من الخوف، والرعب وانعدام الأمن حيث يمكن أن تنشر أفلام الفيديو على سبيل المثال صور التفجيرات الانتحارية، وعمليات القتل المستهدف، والاختطاف والإعدام العلني الوحشي. وتحت رحمة التنظيمات الإرهابية ومعاناة فقدان ما يُسمى سلطة الحكومة، انتابت الكثير من المواطنين مشاعر انعدام الأمن، والضعف، والعجز واليأس. كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات اضطراب القلق العام، واضطراب القلق الرهابي، واضطراب الهلع، التي ترتبط عادة بالتهديدات لحياة الفرد أو حياة القريبين منه والعزيزين عليه" راجع: طبيب باكستاني يساعد الناس على التكيف مع صدمة عنف المتطرفين (د. ميان افتخار حسين)، موقع: مجلة يونيباث الأميركية التابعة القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM) تاريخ النشر 2014/7/21م، تاريخ الدخول 2020/8/28م. المرجع: https://unipath-magazine.com

[2] - محمد سعيد الفطيسي، إدارة الأزمات والكوارث الإرهابية (إدارة التعافي)، صحيفة الوطن العمانية، تاريخ النشر 30 اغسطس/2020م، تاريخ الدخول 2021/2/11م على الرابط: http://alwatan.com/details/397006

جانب اخر يتمثل في الجانب الزمني لسياسة الفظائع، تتمثل في القيام بتلك العمليات الارهابية في مواسم واوقات معينة، لما تمثله من رمزية تمثل جانب غاية في الحساسية والاهمية الوطنية خصوصا من الناحية الامنية مثل **مواسم الاعياد والمناسبات الوطنية والدينية** [1] والرياضية [2]

وحسب العديد من المحللين المتخصصين في مجال مكافحة الارهاب فقد" صممت هذه العمليات على النحو الذي يستقطب اهتماما واسع النطاق من خلال قوة الصدمة التي يحدثها الهجوم او العملية على مختلف المستويات خصوصا الاجتماعية منها والامنية، ولعل عمليات قطع رؤوس الرهائن المرعبة [3] هي المثال الاقرب لهذا النوع من ارهاب الصدمة"[4]

فعلى سبيل المثال وفي سبتمبر/ 2006" فتح مسلحون أبوب احدى الحانات بمدينة يوروبان في ولاية ميتشواكان المكسيكية وألقوا بخمس رؤوس بشرية على الأرض، وقد أكدت الحكومة المكسيكية ممثلة بوزير الداخلية في وقتها أن الهدف من القتل بهذه الطريقة هو ايصال رسالة ترويع، وبث الخوف بين المدنيين ولدى السلطات"[5]، الامر الذي يؤكد ان استهداف الاجهزة الامنية والسعي الى ارباكها، واضعاف قدرتها على السيطرة على النفس هدف من اهداف التنظيمات الارهابية ومختلف المجرمين.

وقد نشرت الباحثة في علم التطور البشري بجامعة درهام، فرانسيس لارسون في العام 2014م كتابا تحت عنوان "قطع الرقاب: تاريخ سقوط الرؤوس والعثور عليها " اثبتت فيه ان عمليات قطع الرؤوس لبعض الشخصيات الغربية على يد التنظيمات الإسلامية يعتبر سلاح فعال لبث الذعر بين

---

[1]– يعتبر موسم الحج في مكة المكرمة من المواسم الدينية التي يجتمع فيها أكثر من 3 ملايين مسلم في مساحة لا تتجاوز 500 متر مربع، الامر الذي يمثل حالة امنية عالية الخطورة وتتطلب جاهزية عالية من قبل الاجهزة الامنية في المملكة العربية السعودية، اما من جهة اخرى فتعتبر تلك المساحة هدف لأي متطرف او مخرب او ارهابي. ففي موسم حج العام 2007م " القت السلطات الامنية السعودية القبض على مجموعة كانت على وشك تنفيذ "عمل ارهابي" رغم تأكيد تلك الاجهزة ان اهداف ذلك العمل الارهابي كانت خارج مكة والمشاعر المقدسة" المصدر: القبض على مجموعة كانت تخطط لعمل ارهابي اثناء الحج/ موقع ايلاف الاخباري، تاريخ النشر 21 ديسمبر 2007، تاريخ الدخول 15/ 2/ 2021م، على الرابط: https://elaph.com/amp/Web/Politics/2007/12/289938.html

[2]– بتاريخ 2016/10/11 نجحت السلطات الأمنية السعودية فى إحباط عملية إرهابية كانت تستهدف المباراة التى جمعت بين منتخبي السعودية والإمارات، بملعب "الجوهرة" ضمن منافسات المجموعة الثانية بالتصفيات الآسيوية المؤهلة لمونديال 2018 فى روسيا. المصدر: السعودية تحبط عملية إرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في الرياض، موقع bbc، تاريخ النشر 11 / سبتمبر/2017م، تاريخ الدخول 15 / 2/ 2021م على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41235111

[3]– يمثل نشر مقاطع قطع الرؤوس بشكل مباشر او حرق الاشخاص احياء على شبكة الانترنت أبرز الامثلة على ما يطلق عليه بإرهاب الصدمة سواء كان ذلك على معظم المشاهدين من افراد المجتمع او على افراد الأجهزة الأمنية.

[4]– رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي/ الامارات، ط1/ 2011، ص 8

[5] – ويل غرانت، العنف في المكسيك: خوف وترويع، موقع بي بي سي، تاريخ النشر 15/ 5/ 2012م، تاريخ الدخول 20/ 2/ 2021م على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2012/05/120515_mexico_violence

الافراد والمؤسسات الامنية، وبدأت الموجة بقطع رأس الصحفي جميس فولي، ومن ثم تبعه ستيفن سوتلوف وديفيد هاينز وآلان هاننغ وعبدالرحمن كيسيغ، وكانت العمليات وحشية إلى أبعد حد"[1]

المطلب الثالث: سيناريو عملية ارهابية لتطبيقات ارهاب الصدمة

في تمام الساعة 10.45 دقيقة من مساء يوم الأربعاء الموافق 31 يناير من العام 2032 وبينما كان العالم يحتفل بأعياد راس السنة الميلادية في مدينة..... وقع انفجار في وسط الشارع رقم 5 من الحي التجاري، الامر الذي نتج عنه وفاة 126 شخص في الحال، وجرح 7639 شخص بين ذكور واناث بالإضافة الى الكوادر التابعة للأجهزة ذات العلاقة بالمحافظة على الامن وسلامة الجمهور.

اكتملت القيادات المعنية بإدارة العملية(المركز) بنسبه 90% في تمام الساعة 11.15 بسبب الازدحام المروري الذي نتج عن العملية الإرهابية، والذي صعب كثير من وصول القيادات الأمنية كاملة في الوقت المناسب الى مركز العمليات، الا ان المشكلة كانت في الارباك الذي حصل على مستوى قيادات المؤسسات المعنية بالطوارئ والاسعاف لصعوبة وصول المركبات الى موقع العملية الإرهابية.

وصلت اول مركبة اسعاف في تمام الساعة 11.30 اما مراكب الإطفاء فقد وصلت في تمام الساعة 11.42 دقيقة، هذا بالإضافة الى وقوع بعض الحوادث المرورية من قبل مركبات المستجيبين الأوائل نتيجة الازدحام البشري وفوضى المركبات في محاولاتهم للوصول الى مسرح الحادث بسرعة.

في تمام الساعة 12.09 دقائق حدث انفجار اخر (عملية إرهابية ارتدادية) في مسرح الجريمة الإرهابية الأولى، وكان اقوى بكثير من الانفجار الأول؛ الامر نتج عنه إصابة العديد من رجال الإطفاء والاسعاف والامن (المستجيبين الأوائل)، بالإضافة الى بعض القيادات الأمنية رفيعة المستوى والتي كانت حاضرة في مسرح الجريمة لإدارة العملية من الناحية الميدانية، هذا بالإضافة الى مزيد من الجمهور الذي هرع لمساعدة القتلى والجرحى نتيجة الانفجار الأول.

في الساعة 12.45 تعرضت كل من شبكة الكهرباء والاتصالات لعملية تخريب، تم استعادة الاتصالات في تمام الساعة 01.12 دقيقة، اما الكهرباء وللأسف الشديد كانت المشكلة الرئيسية، حيث لم يتم استعادتها حتى اليوم التالي، رغم ان إدارة العملية الإرهابية تمكنت من الحصول على محولات كهربائية متنقلة لتزويد منطقة العملية الإرهابية على الأقل بالكهرباء في تمام الساعة 01.53

[1]– تحليل: عن فيديوهات داعش لقطع الرؤوس. ترعبنا متابعتها لكن القاتل يغوينا بسحرها، موقع cnnبالعربي , تاريخ النشر 14 / 1/ 2015، تاريخ الدخول 2021/2/20م على الرابط:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/01/14/beheadings-history

1. ما هي عوامل الارباك في العملية الإرهابية السابقة؟

أ. وقوع العملية الإرهابي في فترة الليل وهو جانب يضعف من قدرة معظم الأجهزة الأمنية

ب. وقوع العملية الإرهابية في مناسبة عامة وهي احتفالات الدولة بأعياد راس السنة الميلادية

ت. وقوع العملية الإرهابية في حي تجاري مكتظ بالبشر

ث. عدد الوفيات والجرحى كبير للغاية

ج. الوفيات كانت كبيرة بين الوافدين ومن دول مختلفة، الامر الذي نتج عنه زيادة الضغوط السياسية والأمنية الدولية على تلك الدولة

ح. حدوث الانفجار الثاني فاقم من المشكلة وتسبب بمزيد من الإرباك لمعظم الأجهزة الأمنية ووحدات إدارة العملية الإرهابية.

خ. لم يكن – للأسف الشديد – لدى تلك المدينة أي فرق مجهزة ومؤهلة للاستجابة الثانية، وهو ما فاقم من خطورة الموقف وردة الفعل، وزاد من النتائج الكارثية لعدد الوفيات والمصابين بين الجمهور والمستجيبين الأوائل من فرق الإسعاف والطوارئ ورجال الامن.

د. انقطاع شبكة الاتصالات ومحطة التزويد بالكهرباء عن المنطقة التي تعرضت للعملية الإرهابية.

2. نتائج العملية الإرهابية

أ. وصول 90% من القيادات المتعلقة بإدارة العملية خلال 30 دقيقة تقريبا، وتأخر بقية القيادات بسبب الازدحام المروري ووجود بعضهم في إجازة وبعد سكن اخرين عن مركز القيادة.

ب. تأخر واضح في وصول مركبات الإسعاف والمطافئ ما بين 55–45 دقيقة بسبب ازدحام المرور وعدم تجهيز الشوارع

ت. اتضح إرهاب الصدمة بشكل واضح على الأجهزة الأمنية بسبب وقوع الانفجار الثاني أكثر من الانفجار الأول، والذي يبدو ان تلك الأجهزة كانت مستعدة له الى حد بعيد.

ث. ضعف إدارة عملية التنقل في المنطقة التي وقعت فيها العملية الإرهابية وتزويد الطرق بمسالك خاصة لمركبات الإسعاف والاطفاء نتج عنها العديد من الحوادث المرورية

3. توصيات يمكن من خلالها تدارك النتائج السلبية للعملية الإرهابية

أ. تجهيز البنية التحتية بما يساعد على سرعة الاستجابة مهم للغاية (شوارع، مستشفيات، فرق إطفاء، عدد المركبات. الخ)

ب. من الضروري توفير مروحيات لإقلال القيادات المركزية الى مقر العمليات في اثناء وقوع العمليات الإرهابية، بالإضافة الى الأهمية القصوى لتوفر مروحيات للطواري والاسعاف السريع خصوصا في ظل وقوع العديد من العمليات الإرهابية في الغالب في أماكن يتأخر وصول المركبات المعنية بالطوارئ والاسعاف اليها بشكل سريع.

ت. من المهم للغاية اعداد أكثر من فريق من المستجيبين الأوائل لمختلف اشكال العمليات الإرهابية.

الخاتمة:

تتعرض الأجهزة الأمنية في معظم دول العالم نتيجة وقوع العمليات الإرهابية خصوصا النوعية او العشوائية منها الى ضغوط نفسية وذهنية كبيرة، أقرب ما تكون الى صدمة إرهابية منفصلة، نتج عنها في بعض الأوقات نتائج خطيرة للغاية، انعكست سلبا على إدارة العملية الإرهابية ككل، الامر الذي فاقم بدوره من الخسائر البشرية والمادية من جهة، كما أثر من جهة أخرى على سمعة المؤسسة الأمنية.

على ضوء ذلك أصبح من الضروري والمهم إعادة تقييم قدرات وامكانيات الأجهزة المعنية بمواجهة العمليات الإرهابية، خصوصا تلك المتعلقة منها باحتواء اثار وانعكاسات ما يطلق عليه بإرهاب الصدمة، سواء كان ذلك على مستوى غرفة ادارة الازمات، أو مستوى مسرح الجريمة الارهابية، ومن جميع الجوانب المتعلقة منها بتطوير وتأهيل الكادر الامني منها او تطوير البنية التحتية في ظل الارتفاع الكبير في عدد العمليات الارهابية والتغيير المتزايد في استراتيجيات تلك التنظيمات، وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج والتوصيات أبرزها: –

اولا.النتائج:

- ارهاب الصدمة الذي تتعرض له الاجهزة الامنية المعنية بإدارة العمليات الارهابية هو حالة طبيعية لا يمكن القضاء عليه بشكل مطلق او نهائي.
- أخطر مستويات ادارة العملية الارهابية هي تلك المتعلقة بالإدارة المركزية، غرفة العمليات او ادارة الازمة، ومستوى مسرح الجريمة.
- أبرز المخاطر التي يمكن ان تحدث اثناء الاستجابة للعملية الارهابية هو التعرض لعملية ارهابية ارتدادية الامر الذي يحتمل معه بشكل كبير القضاء على فرق الاستجابة الأولى

- ليس بالضرورة ان تتعرض مجموعة ادارة الازمة الارهابية الى الارتباك بشكل كامل او كلي، بل هناك احتمال ان يحدث ارتباك او هلع في بعض الوحدات.
- قد يستمر ارهاب الصدمة الى فترات طويلة بعد وقوع العملية الارهابية وقد يتراجع تدريجيا نتيجة قدرة الاجهزة الامنية وخبرتها ومدى تأهيلها واعدادها بشكل مناسب.
- كلما طال امد ارهاب الصدمة على الاجهزة الامنية كلما ارتفع منسوب الخطر وازدادت التبعات والاثار السلبية، ويمكن التعرف على ذلك من خلال مدى ما تحقق على مستوى السيطرة خلال فترة الـ 60 دقيقة التالية لوقوع العملية الإرهابية.
- يعتبر مركز ادارة العمليات الارهابية من أبرز الاهداف المحتمل تعرضها لعملية ارهابية بشكل منفصل او حتى اثناء وقوع عمليات ارهابية اخرى وذلك لإفقاد المؤسسة الامنية قدرتها على ادارة العلمية الارهابية.
- أكبر التحديات والعقبات التي يمكن ان توجه القيادة الامنية القائمة على ادارة الازمة او العملية الإرهابية هي اشكالية اتخاذ القرارات، ولعل أبرز تلك الاشكاليات تتعلق باتخاذ قرارات متسرعة او خاطئة لسبب او لأخر مثل نقص المعلومات او التحليل الخاطئ.
- مسرح الجريمة الارهابية يعد بحق مصدر رعب وقلق لامحدود للقيادة المركزية وقيادات مسرح الجريمة، خصوصا عندما تكون العملية الارهابية نوعية او تحمل طابع العشوائية او بسبب وجود معلومات تشير الى احتمال وقوع عمليات ارتدادية.
- دمار البنية التحتية يؤثر بشكل مباشر على نجاح ادارة واحتواء العملية الارهابية خصوصا شبكات الاتصالات والكهرباء والطرق.
- تشكل الادلة المادية التي يتم الحصول عليها من مسرح الجريمة الارهابية مصدر رئيسي للحصول على المعلومات المطلوبة حيال مرتكبي الجريمة وكيفية ارتكابها وغير ذلك.
- لا يقتصر مسرح الجريمة على موقع الانفجار الناتج عن العملية الارهابية بل يمتد الى ابعد من ذلك بكثير.
- أعظم التحديات المتعلقة بمرحلة المواجهة هي القدرة على المحافظة على التوازن بين فرط التصرف واثارة الخوف وتدني التصرف والتعامي عن التهديدات والاخطار.
- تحمل عملية الاستجابة الاولية للعملية الارهابية المزيد من العقبات لنظرا لاستجابة أكثر من جهة لها في نفس الوقت، مثل الاجهزة الامنية، والكوادر الصحية، وافراد الطوارئ والاسعافات الأولية.

- الفوضى التي تحصل من قبل الافراد المدنيين المتواجدين في مسرح العملية الارهابية تعتبر من أكثر اشكال القلق التي تعاني منها فرق الاستجابة الأولى.

ثانيا. التوصيات:

- يمكن التخفيف من ارهاب الصدمة لدى الاجهزة الامنية الى الحدود الدنيا عبر التدريب والتاهيل وتطوير البنية التحتية الأمنية.
- من المهم للغاية ان يتم اعداد فرق استجابة بديلة للمستجيبين الاوائل تحسبا لأي حالة طارئة.
- يجب ان يتم الاعداد وتجهيز وحدات الدعم والمساندة التابعة لمركز العمليات او ادارة الازمة بشكل منفصل اولا، ومن ثم اعدادها من ضمن فريق متكامل، خصوصا مجموعة المعلومات والتحليل والتحريات والتحقيق.
- من المهم للغاية تجهيز المبنى الذي تتم فيه ادارة العمليات الارهابية بمختلف اشكال التجهيزات الضرورية لإدارة العملية الارهابية وتحصينه بطريقة جيدة جدا توفر الحماية والسلامة للعاملين.
- من المهم للغاية وجود غرف عمليات بديلة للمركز الرئيسي، بالإضافة الى اهمية وجود غرف عمليات متنقلة.
- توثيق العملية الارهابية منذ لحظة وقوعها بكل تفاصيلها.
- ضرورة توفير سكن لقائد العمليات في مبنى القيادة وفي حالة غيابه عن المبنى لسبب او لآخر فمن الضروري للغاية ان يكون نائبه موجود في المبنى.
- ضرورة توفير سكن لموظفي وحدات الدعم والمساندة في المبنى الرئيسي لإدارة العمليات الإرهابية.
- من المهم للغاية توفر طائرات هيلوكوبتر في مقر الادارة المركزية لنقل القيادات وفرق مسرح الجريمة تحسبا لأي طارئ يحول دون وصولهم الى اماكن عملهم في الوقت المناسب.
- تجهيز البنية التحتية بشكل مناسب لتسهل الحركة والتنقل اثناء وقوع العمليات الإرهابية.
- ضرورة وجود بدائل متنقلة لحالات الطوارئ للنقل والاتصالات وشبكات الماء والكهرباء والاعاشة والمستشفيات.
- من المهم للغاية المحافظة على الادلة الجنائية وحماية الشهود في مسرح الجريمة.
- من أبرز الاجراءات التي يتم اتخاذها عند ووقع العمليات الارهابية عمل سياج داخلي مهمته عزل وحماية موقع الحدث او الجريمة الارهابية وسياج خارجي مهمته عزل منطقة الحدث.

- الحيلولة دون دخول الفضوليين ورجال الاعلام والجمهور الى موقع الحدث بقدر المستطاع خصوصا خلال الساعة الأولى.
- يجب ان نضع في الحسبان كيف يمكن ان يتحول مسرح الجريمة او المكان الذي وقعت فيه العملية الإرهابية في حال لم يكن بين هذه الاجهزة أي تنسيق او تدريب مشترك او تعاون سابق، او ادارة استجابة متمكنة ومحترفة تقود كل هذه الفرق الى مشكلة كبيرة للغاية.

المراجع والمصادر

اولا. الكتب:

1. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة / مصر، ط1 / ١٩٦٨
2. براين اينس، الادلة الجنائية، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت/ لبنان، ط1 / 2000.
3. جيمس. ن.روزيناو، الاضطراب في السياسة العالمية: نظرية استمرارية التغيير، مطبعة جامعة برنستون / الولايات المتحدة الاميركية، بدون ط / 1990.
4. رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي/ الامارات، ط1/ 2011.
5. سعود محمد النمر واخرون، الادارة العامة: الاسس والوظائف، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، بدون طم 1997.
6. فهد أحمد الشعلان، ادارة الازمات: الاسس–المراحل–الاليات، الوطنية للتوزيع، الرياض، ط2 / 2002.
7. محمد أحمد الخضيري، ادارة الازمات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1 / 2003.
8. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربيلبنان / بيروت، ط2 / بدون تاريخ.

ثانيا: الدراسات المحكمة:

1. بن عياش منال، اجهاد ما بعد الصدمة لدى افراد الشرطة ضحايا الارهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي –تخصص علم النفس المرضي العنيف–جامعة منتوري / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، السنة الجامعية 2011 / 2012م.

2. صالح خلف المطيري، دور القيادة الامنية في مواجهة الحدث الارهابي، –رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم العلوم الشرطية (تخصص قيادة أمنية) جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية.
3. فرج بن مزنان العتيبي، فاعلية خطط الحماية الخارجية للمنشآت الحيوية لصد الهجمات الارهابية، مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية – تخص قيادة امنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العام الدراسي 2007م.

ثالثا: القوانين

1. قانون مكافحة الجرائم الارهابية الامارتي، رقم 7 / 2014م

رابعا: وثائق وتقارير

1. التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، إطار عمل هيوغو: مجموعة الإرشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخامسة من إطار عمل هيوغو 2005 –2015: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، نيويورك وجنيف، 2008 م (08–60924).
2. كيرل بول، مسرح الجريمة والادلة المادية –توعية الموظفين غير المتخصصين في التحليل الجنائي–مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فينا –2009م (ST–NAR–39).

خامسا: مواقع الكترونية:

1. بوابة تونس الاولى لصحافة التحقيقات maher–zid.com
2. صحيفة الشرق الأوسط www.aawsat.com
3. صحيفة الوطن العمانية www.alwatan.com
4. صحيفة عمان العمانية www.omandaily.om
5. مجلة يونيباث الأميركية التابعة القيادة المركزية الأميركية unipath–magazine.com
6. المركز الوطني للسلامة المعلوماتية (سلطنة عمان) www.cert.gov.om
7. مؤسسة راند للأبحاث www.rand.org
8. موقع BBC بالعربي www.bbc.com
9. موقع CNN بالعربي arabic.cnn.com
10. موقع RT الروسي.www.arabic.rt.com
11. موقع البوابة المصري www.albawabhnews.com
12. موقع الجيش اللبناني www.lebarmy.gov.lb
13. موقع ايلاف الاخباري www.elaph.com

14. موقع صحيفة الراي www.alraimedia.com

15. هيئة شرطة العاصمة البريطانية policeauthority.org

16. وكالة الانباء السعودية www.spa.gov.sa

الموارد الطبيعية كآلية لتحويل النزاعات المسلحة: دراسة في تحويل النزاع في ليبيريا

Natural resources as a mechanism for transforming armed conflict: A study in conflict transformation in Liberia

وفاء مُحداب

Wafa.mohdeb@univ-jijel.dz

مخبر العلوم السياسية الجديدة– المسيلة

طالبة دكتوراه علوم سياسة تخصص الأمن والنزاعات في إفريقيا بجامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل

ملخص:

تناقش هذه الورقة الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية في إيجاد حلول مبتكرة للنزاعات المسلحة بدل كونها موضوع ومغذي للنزاع. يركز هذا البحث على النزاع الليبيري في تسعينيات القرن الماضي حيث كان الخشب أحد مصادر تأجيجه لعقود. وعليه، لجأت الدراسة لمقاربة تحويل النزاعات كآلية حديثة لتسوية النزاعات؛ إذ تتعاطى مع جذور والبنية التحتية للنزاع بدل البنية الفوقية بتعبير ماكس وهو ما يكرس إجراءات الأمن مستدام على المدى البعيد.من ثم، فالغرض من هذه الدراسة هو تفحص الجهود والمساعي الدولية في تفعيل تدابير المقاربة التحويلية في ليبيريا بخصوص مورد الأخشاب.

الكلمات المفتاحية: الموارد الطبيعية، مقاربة تحويل النزاعات، النزاع الليبيري.

Abstract:

This paper discusses the role that natural resources play in creating innovative solutions to armed conflict rather than being a topic and feeder of conflict. Hence, The research focuses on Liberian conflict during the 1990s, where wood has been a source of fuel for decades. Then, The study used conflict transformation approach as amodern mechanism for settling conflict; it deals with the roots and infrastructure of the conflict instead of the superstructure in Max's term, which implies sustainable security' measures in long term. As well, The purpose of this study is to examine international efforts and endeavors to energizing transformational measures in Liberia related to timber resource.

Key words: natural resources, Conflict transformation approach, Liberian conflict .

مقدمة:

تعد الموارد الطبيعية في إفريقيا من أهم مصادر النزاعات التي ظهرت بعد الحرب الباردة حيث سجلت القارة الإفريقية مستويات عالية من العنف والمواجهات المسلحة التي كانت حروب الموارد عاملا أساسيا في تأجيجها عن طريق تزويد أطراف النزاع بعائدات مالية معتبرة وهناك العديد من الأمثلة الحية كالنزاع الكنغولي، الأوغندي، سيراليون وليبيريا وغيرها. وهو ما حفز الكثير من الباحثين للقيام بأبحاث كثيرة من أجل تفسير العلاقة الموجودة بين النزاع والموارد، وبغرض إيجاد سبل وقف الاقتتال المسلح ومنع انتشاره. غير أن هذه العلاقة تغيرت بعد أن أدرك الباحثون أن النزاع تعبير طبيعي للاختلافات

الاجتماعية. إن هذا التغير في إدراك النزاع يقتضي بالضرورة تغيرا في طرق تسويته بتجاوز الأساليب التقليدية إلى الأساليب الحديثة التي تتلاءم و طبيعة التحول في المفهوم.

لا يَكمن التحدي الأكبر لدول ما بعد النزاعات المسلحة في القضاء على النزاعات، بل في تحويل الطرق التعبيرية الصراعية لطرق سلمية عن طريق دعم عمليات بناء السلام. كتلك النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية؛ يكون ذلك بالسعي إلى لتحويلها من مصدر نزاع إلى مصدر لبناء السلام حيث تتمكن الدول من توجيه عائدات الموارد إلى دعم الإنعاش الاقتصادي وسبل التنمية، كذلك المساهمة في الثقة والتعاون التي تفتقر إليها المجتمعات التي مزقتها الحروب.

لقد واجهت ليبيريا تحديات كبيرة عقب انتهاء عمليات الاقتتال بين أطراف النزاع وهو ما استدعى تفعيل جهود بناء سلام ما بعد النزاعات المسلحة بهدف القضاء على كل ما من شأنه أن يعيد النزاع من جديد من خلال عمليات بناء طويلة الأمد، منها ما كان مرتبطا بدور الموارد الطبيعية في توطيد السلام، حيث يؤدي تحويل الموارد الطبيعية بالإضافة إلى عوامل كثيرة دورا أساسيا في تحقيق سلام مستدام بليبيريا.

وفي هذا السياق، تناقش هذه الورقة البحثية الإسهامات الدولية لتحويل الموارد الطبيعية في أعقاب النزاع المسلح في ليبيريا بالتركيز على الأخشاب كمورد رئيسي في تأجيج الحرب الأهلية التي استمرت لعقود، ونتيجة لذلك كان إصلاح الغابات ضرورة وأولوية لترتيبات بناء السلام في ليبيريا. وعلى هذا الأساس تُطرح الإشكالية التالية:

ماهو دور الموارد الطبيعية في تحويل ودعم عمليات السلام في ليبيريا؟

ويندرج ضمن هذا الإشكال التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي خلفيات نزاع الموارد في ليبيريا؟
2. ما هي أهم تدابير بناء السلام في ليبيريا؟
3. ما هي أهم المبادرات الدولية لتحويل الغابات في ليبيريا؟

ولطرح الموضوع في قالب منهجي اعتمدنا الخطة التالية:

المحور الأول: تطرقنا لإيتمولوجيا نزاع الموارد في ليبيريا

المحور الثاني: تدابير تحويل النزاع و بناء السلام في ليبيريا: اولا قمنا بتحديد مقاربة تحويل النزاع والإطار المفاهيمي المتصل بها (إدارة النزاع و حل النزاع) ومن ثم عالجنا إجراءات تحويل النزاع وإدارة الموارد في ليبيريا.

المحور الثالث: رصدنا فيه أهم الإسهامات الدولية لإصلاح الغابات الليبيرية

المحور الأول: إيتيمولوجيا نزاع الموارد الطبيعية في ليبيريا:

نشبت الحرب الأهلية في ليبيريا في الرابع والعشرين من ديسمبر 1989، عندما قاد شارل تايلور الحرب ضد الرئيس صمويل دو انطلاقا من أراضي ساحل العاج المجاورة، وبدعم مباشر من منظمات كنسية تبشيرية ودول إفريقية مجاورة، مما أدى إلى نجاحه في الإستيلاء على 90% من البلاد، وصار على مقربة من العاصمة مونروفيا. وفي سبتمبر 1990 تمكنت قوات البرنس جونسون –المنشقة عن تايلور– من اغتيال الرئيس دو، ومنذ ذلك الحين دخلت البلاد في حرب أهلية واسعة النطاق أسفرت عن مقتل قرابة مئة وخمسين ألف شخص، إضافة إلى فرار عشرات الآلاف إلى الدول المجاورة، ولم تنته المرحلة الأولى من الحرب إلا مع إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في جويلية عام 1997، والتي أسفرت عن فوز تايلور بها، إلا أنها اندلعت مجددا عام 1999 بعد فشل تايلور في تحقيق الاندماج الوطني في البلاد. [1]

مما لا شك فيه أن جذور النزاع الليبيري (1989–2003) معقدة و متشابكة، غير أن الأرض والموارد الطبيعية لعبت دورا أساسيا في حسابات أطراف النزاع منذ البدايات الأولى، فمنذ نشأت ليبيريا في منتصف القرن التاسع عشر، حكمت البلاد أنظمة قمعية أوليغارشية سعت لفرض الثقافة، الدين والترتيبات السياسية والاقتصادية على السكان الأصليين؛ [2] إذ تعود فيها ملكية الأراضي لمجموعة الأفرو–أمريكيين الذين يشكلون 4% من إجمالي السكان، بينما أجبرت الأغلبية على العيش في إطار ترتيبات جماعية للأراضي يسيطر عليها الزعماء التقليديون.

انتهجت ليبيريا في الخمسينيات من القرن الماضي، سياسة الباب المفتوح open door policy وهي ما فجرت عمليات استثمار واسعة في مناجم الحديد، الكاوتشوك، الموارد التعدينية، العقارات، المطاط والأخشاب ما أدى لارتفاع إيرادات الحكومة من الموارد الطبيعية غير أنه تم احتكار العائدات بين ملاك

[1] بدر حسن الشافعي، **تسوية الصراعات في إفريقيا(نموذج الإيكواس)**، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، ص 160.

[2] Michael D,Bevers, **peace resources ? GoverningLiberia's forests in the aftermath of conflict**, Routledge,UK,2015, p4.

الأراضي، النخب السياسية والشركات الأجنبية بينما حُرم السكان وعُطلت التنمية وتركت البلاد تعاني التخلف والفقر.

على الرغم من هذا السياق التاريخي، فإن الموارد الطبيعية في ليبيريا لم تكن موضع اهتمام الفواعل الدولية – باستثناء أنها سلعة قابلة للتداول – على الرغم من اشتداد النزاع في منتصف التسعينيات. فلقد كانت نقطة التحول في أواخر التسعينيات حيث ربطت دراسة علمية الحرب الأهلية بالموارد الطبيعية* وقد تم تعزيز هذا الطرح في ليبيريا بعد أن أصبح شارل تايلور Ch .Taylor رئيسا للبلاد حيث منح الحكومة سلطات شاملة للسيطرة على الموارد الطبيعية الهائلة للبلاد، كما لجأ لاستغلال حقول الماس لتدعيمه في الحرب الليبيرية فضلا عن تأجيج النزاع في سيراليون.

في سنة 2001 فرضت الأمم المتحدة حظر الاستيراد المباشر أو غير المباشر للماس لكل من سيراليون و ليبيريا من أجل وقف تدفق العائدات إلى الجماعات المتمردة في سيراليون. وبسبب العقوبات المفروضة على الماس، وجه تايلور انتباهه إلى الأخشاب في ليبيريا – وهو ما يبرز في ارتفاع حصيلة صادرات قطع الأشجار بين 1999–2002 – وقد كانت أرباحها مسؤولة عن استمرار العنف وعدم الإستقرار الإقليميين[1]. وهو ما يبرز في الواقع من خلال تورط شركات أجنبية في تأزيم الوضع، حيث إن أكبر امتياز للأخشاب منح لمؤسسة الأخشاب الشرقية Oriental Timber Corporation كان مقابل تزويد الحكومة بالأسلحة، كما اتُّهمت شركة Writ–large لصناعة الأخشاب بمساهمتها في زيادة معدلات الفقر والجوع و إفشاء المرض وضعف الرفاه.

في ماي **2003**، وكنتيجة لتدهور الوضع طالبت الأمم المتحدة الدول باتخاذ التدابير اللازمة **لمنع إستيراد جميع جذوع الأشجار** و**منتجات الأخشاب الناشئة في ليبيريا** إلى أراضيها لمدة عشرة أشهر[2]، وقد تم فرض هذه العقوبات إلى حين موافقة الحكومة الليبيرية على الإصلاحات التي من شأنها ضمان إنشاء قطاع قائم على المشاركة والشفافية ويخضع للمساءلة القانونية بما يكفل تعميم الفائدة لكامل الليبيريين.

*قدم كتاب "وظائف العنف الإقتصادية في الحروب الأهلية " "The economic functions of violence in civil war" لصاحبه دايفيد كين David.Keen بديلا عن الأطروحات السائدة التي ترى أن العنف نتيجة لأسباب دينية واثنية بل قد يكون بدوافع اقتصادية.

[1] Ibid , p 5.

[2] Michael,D, Bevers , **peacebuilding and natural resource governance after armed conflict Sierraleone and Liberia**, palgrave macmillan, Zwitzerland, 2019,

وقد نُفي تايلور بعد وقف أعمال العنف في عام 2003، وتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل، مُنحت على إثره الفصائل المتمردة مناصب قيادية في الحكومة الانتقالية. في وقت لاحق، نشرت الأمم المتحدة قوة حفظ سلام قوامها 15000 فردا لتتبع وتنفيذ اتفاقية السلام، ومساعدة الحكومة الانتقالية في إدارة الموارد الطبيعية.

المحور الثاني: أهم تدابير تحويل النزاع وبناء السلام في ليبيريا:

قبل التطرق لترتيبات تحويل النزاع في ليبيريا يتوجب **أولا تحديد مفهوم تحويل النزاع** والمفاهيم ذات الصلة به كإدارة النزاع وحل النزاع حتى يتأتى لنا عدم الخلط بين المصطلحات.

أ. تحديد مفهوم تحويل النزاع:

يقوم مفهوم التحويل بالأساس على قلب الرؤية التقليدية التي تصور النزاع على أنه ظاهرة سلبية وجب إخمادها وطمسها إلى نظرة حديثة أكثر انفتاحا باعتبار النزاع حالة طبيعية صحية، إذ يفسح المجال للتعدد والتنوع بل وتمنع دكتاتورية الأفكار. لذلك بات الحد الأدنى من النزاع ضروري.

ومن ثمة فالنزاع بالمنظور التحويلي هو محرك الفكر؛ إنه يثير فينا الملاحظة والذاكرة، وهو ما يدفعنا إلى الإبتكار؛ ذلك أن الصدمات التي يحدثها فينا تدفعنا للخروج من السلبية إلى خلق حلول وابتكار تسويات، إن النزاع قد يكون لابد منه للتفكير والإبداع.[1]

مع ذلك، بات مفهوم تحويل النزاع من المفاهيم الجدلية التي أثارت النقاش حول تعريفه وموقعه في مراحل النزاع، يشير المفهوم إلى تغيير الجذور والأسباب والمواقف الأساسية للمجتمع المتنازع، للانتقال من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الإيجابي بتعبير جون غالتون؛ أي تحقيق العدالة الاجتماعية المرتبطة بالبنى والمؤسسات بإزالة أسباب النزاع سواء كانت مادية أو معنوية. لذلك ينظر لهذا المقترب على أنه عملية لبناء السلام بعد انتهاء النزاع ويركز على الإدراكات المختلفة والسياقات الاجتماعية والثقافية التي

[1] بلال لعيساني، **النزاعات المستعصية ورهان السلام المستدام: نحو مقاربة تحويلية من أجل حلول نهائية**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 2، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، ص 44.

تبنى فيها الحقيقة، وبالتالي فهو يؤدي إلى تقوية الفاعلين ودعم مسارات التعاون والتفاعل بينهما من أجل إرساء بنية تحتية اجتماعية وثقافية واقتصادية للسلام[1].

فضلا عن ذلك، يتعدى مفهوم تحويل النزاع السيطرة عليه وضبطه وإدارته إلى إدراك النزاع والتعامل مع طبيعته، ذلك أن النزاعات والصراعات وفق مقاربة التحويل حالة طبيعية في حياة البشر وجب التعامل معها لا الهروب منها؛ أي العمل على تغيير العلاقات النزاعية بين الأطراف داخل البيئة النزاعية عبر تغيير الطرق التعبيرية التي تنتهجها الأطراف المتنازعة بالشكل الذي تتحول فيه بيئة النزاع من بيئة نزاع عنيف إلى مسرح لتنافس نظيف، بعبارة أخرى "الوصول إلى أصل المشكلات، واتخاذ إجراءات لتجنب النزاع، بما في ذلك التغيير في المؤسسات والسياسات الاجتماعية .وهذا ما يعبر عنه مفهوم" بناء السلم"، الذي أضحى واحدا من المفاهيم المركزية في حقل دراسات السلم والنزاع "خصوصا مع خروجه من الجانب المفهومي والنظري إلى الجانب المؤسساتي بظهور لجنة بناء السلم التابعة للأمم المتحدة سنة 2005[2].

وعليه، تضم عملية تحويل النزاع نطاقا واسعا من النشاطات التي تستهدف تعزيز وتشجيع التغييرات البنيوية والهيكلية التي تتعاطى مع جذور النزاع القائم وتتبع مسبباته التي تختفي وراء مظاهره التعبيرية التي لا تعكس حقيقته. وأهم النشاطات المشمولة بالتحويل هي: عمليات صنع السلام، رفع مستوى الوعي بالنسبة لقضايا السلام والعدل وحقوق الإنسان، العمليات السياسية وتشجيع المشاركة في الشعبية في وتعزيز الثقة، توفير الخدمات الاجتماعية، تعزيز دور المجتمع المدني، القيام بأعمال تطوير الذات وتنمية وإعمار وإعادة بناء المجتمع المحلي. بهذا المعنى، التعاطي مع النظم الإجتماعية والثقافية والسياسية التي تولد العنف، وتجنب حصر التعامل مع الحوادث الطارئة هو المقصد الأساسي لكل جهود التحويل؛ فالنظم تُحول ولا تُحل. [3]

ب. المفاهيم ذات الصلة بالتحويل : إدارة النزاع ،حل النزاع.

[1] سيمون مايسون، ساندرا ريتشارد، **المقتربات والأدوات المعاصرة في تحليل النزاعات الدولية**، تر: محمد حمشي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، سويسرا، ص 2.

[2] جمال، منصر، **بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين و النطاقات**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، جوان2015، ص 380.

[3] بلال لعيساني، *الأساليب الجديدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة*، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم سياسية، جامعة الجزائر3، نوفمبر 2014، ص ص209، 210.

يتعلق مصطلح **إدارة النزاع** (conflict management) بأعمال ومجهودات الدرب الأول من الدبلوماسية التي تركز على دور الفاعلين الدوليين الرسميين (الدول أو الجماعات الإقليمية، المنظمات الدولية) ويستخدم مفهوم إدارة النزاع على نطاق واسع للإشارة إلى الجهود التي تمنع تطور الأعمال العدوانية من خلال احتواء و محاولة منع العنف المباشر (التشابك المباشر) بين الأطراف ووقفه. تكون عادة بنشر فرق عسكرية لمنع تصاعد أعمال العنف.[1] وقد برزت أعمال الدرب الأول من خلال مجهودات الأمم المتحدة في إدارة النزاع عبر عمليات حفظ السلام في إطار إجراءات الدبلوماسية الوقائية للتدخل المبكر. حيث أرسلت من أجل ذلك بعثة مراقبين إلى ليبيريا (UNOMIL) [2]، أما على المستوى الإقليمي برز الدور الفعال الذي قامت به المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWA)، حيث سعت لتعزيز ودعم السلام في ليبيريا من خلال التدخل في المراحل الأولى للنزاع بإرسال قواتها العسكرية لحفظ السلام الإيكوموغ (ECOMOG) التي تحولت لاحقا لقوات فرض سلام سنة 1993 بعد رفض الرئيس تايلور بوقف أعمال العنف.

وتأسيسا على ما سبق، تتمثل أهداف إدارة النزاع في ردع العنف المتزايد والظروف المتدهورة وتحويل سيناريو النزاع من الديناميكيات المدمرة الى الديناميات البناءة، مما يمهد الطريق للعمل الفعال على حل النزاعات في المستقبل، بعبارة أخرى تعتبر إدارة النزاع في إطار علم النفس السلام "سلاما سلبيا " لأنها توفر نهاية لتوجيه العنف، غير أنه لم يعالج بعد القضايا الأعمق والأطول. فغالبا ما تكون عمليات منع واحتواء النزاع تمثل إجراءات تمهيدية من الدرجة الأولى إذا تمت بنجاح وفعالية فإنها توفر أرضية صلبة للبدء في مرحلة تقريب وجهات النظر بين المتنازعين. فهي بذلك تحتاج إلى أن تتبعها جهود لتحريك الأطراف المتورطة نحو التفاهم وحل النزاع.

استخدم مصطلح **حل النزاع** (conflict resolution) للإشارة للعمليات التي تتوصل من خلالها الأطراف إلى اتفاق و تسويات حول سيناريو النزاع التي تستهدف بالأساس تلبية الإحتياجات والمصالح الأساسية لأطراف النزاع. علاوة على ذلك، وتتوقف جهود تسوية وحل النزاع على تجديد وبناء العلاقات بين الجماعات المتنازعة بواسطة أساليب متعددة مثل: التفاوض، الوساطة، التحكيم ... وغيرها بحيث يراعى فيها القائمون بالتسوية فكرة إيجاد حلول متكاملة و أن تكون نتائجها مرضية لجميع أطراف النزاع.

[1] Barbara stint, **conflict management,resolution and transformation**, Blackwell publishing, 2012, p 1.

[2] اسماعيل كرازدي ، نصيرة صالحي، إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع في ليبيريا وسيراليون ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الخامس، مارس2015، ص 268.

برزت مساعي **حل النزاع في ليبيريا** بوضوح مع دور الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس) حيث سعت الجماعة منذ اندلاع النزاع إلى العمل من أجل إدارته بوسائل التسوية التقليدية، في هذا الصدد قامت بإنشاء "لجنة الوساطة الدائمة "[1](standing mediation committee) تتكون من خمس دول أعضاء من أجل القيام بجهود التسوية السلمية. وفي إطار نشاطات حل النزاع تنكشف مسارات الدرب الثاني الدبلوماسية المتعلقة بأدوار الفواعل غير الدولاتية كالمؤسسات غير الحكومية ودور المراكز وورشات حل النزاع. من المراكز التي ساهمت في تسوية النزاع الليبيري نجد مركز كارتر (الذي أسسه الرئيس جيمي كارتر سنة 1983) حيث عقد المركز عددا من ورش العمل مع الفصائل المتحاربة في ليبيريا بالتعاون مع معهد تحليل النزاعات وحلها التابع لجامعة جورج ماسون ومعهد الدبلوماسية المتعددة المسارات بواشنطن (IMTD)، وعمل المركز على مناقشة القضايا الحيوية وخيارات السلام في ليبيريا بهدف القضاء على مسببات عودة النزاع .[2]

يتم في الواقع اللجوء إلى مقاربة حل النزاع سواءا قبل اندلاع النزاع كإجراء وقائي أو بعد احتواء النزاع كوسيلة لمعالجة وحل المشكلات الناجمة عن العنف إذ تكون أطراف النزاع مهيأة للتفاوض ولإيجاد نتيجة مرضية لجميع الأطراف. كمحصلة لما سبق، يقدم جون غالتونغ (G. Galtung) رؤية مبسطة لفهم المقاربات الثلاث السالفة الذكر حيث يحدد ثلاثة جوانب من مقاربة السلام هي : حفظ السلام (Peace keeping)، صنع السلام (Peace making). وأخيرا بناء السلام (Peace building) كأبعاد مختلفة ومكملة لاستراتيجية السلام :[3]

- **حفظ السلام** أو **إدارة النزاع** هو استجابة لحالة حادة وحرجة، عادة ما تنطوي على احتواء ووقف تصعيد العنف و الفصل بين المتقاتلين.
- بينما يركز **صنع السلام أو (حل النزاع)** يركز على التوصل إلى تسويات (settlement) واتفاقات (agreement) لحالة النزاع .
- أما فيما يخص **بناء السلام (تحويل النزاع)** :فهو محاولة أكثر استباقية تهدف لعلاج وشفاء مجتمع ما بعد النزاع والحد من العنف الهيكلي لمنع احتمالات اندلاع النزاع والعنف في المستقبل.
- ويؤكد غالتونغ أن شروط السلام الدائم تتطلب القضاء على جميع أشكال العنف غير المباشر ولأجل إيقاف النزاعات لابد من تحويل أشكال السلوك ومواقف الأطراف المعنية. ويستند فهم يوهان غالتونغ لبناء السلام على التمييز بين السلم السلبي(نهاية العنف المباشر أو الفيزيائي) والسلم الإيجابي (غياب العنف الهيكلي أو غير المباشر) [4].فبينما يحقق غياب العنف الجسدي

---

[1] بدرحسن الشافعي، مرجع سابق، ص 196.

[2] اسماعيل كرازدي ، نصيرة صالحي، مجع سابق، ص 269.

[3] Barbara, sint, Ibid, p 3.

[4] جمال منصر، مرجع سابق، ص381.

أو الفيزيائي السلم السلبي من خلال حفظ السلام، يمكن تحقيق السلم الايجابي فقط من خلال غياب العنف الهيكلي عن طريق صنع السلام وبناء السلام.

2. **تحويل النزاع وإدارة الموارد في ليبيريا :**

برز دور الأمم المتحدة كمرحلة أولى في دعم السلام في ليبيريا،عن طريق عمليات نزع السلاح وتسريح الآلاف من المقاتلين، كما قام مجلس الأمن بنشر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المعروفة اختصارا باسم أونيميل UNIMIL لتوفير الأمن، وإجراء حملات إعلامية جماهيرية بتجنيد من اللجنة الوطنية لنزع السلاح وإعادة الإدماج والتأهيل DDRR وهذا بهدف إعادة هيكلة الشرطة وتسهيل عودة اللاجئين وفتح مجال الإنتخابات في ليبيريا سنة 2005 ، والإشراف عليها ومراقبتها. بالإضافة إلى تدريب الآلاف من عمال الانتخابات الليبيريين.

- **دور التمويلات الدولية في إعادة الإعمار:** وقد تجلت في شراكة وتعاون الأمم المتحدة مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية في مساعدة ليبيريا ومحاولة إعادة البناء بعد الحرب الأهلية و ذلك لحماية حقوق الإنسان و تدعيم المجتمع المحلي والارتقاء بالحوار وإصلاح قطاع الأمن و الشرطة. [1]
- **تعزيز دور المجتمع المدني و مكانة المرأة:** بتشجيع من مبادرة المساءلة والصوت في ليبيريا (LAVI) – وهو مشروع مدته خمس سنوات بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)– يهدف لتعزيز شراكات أصحاب المصالح والدعوة إلى الإصلاحات السياسية والمساءلة في ليبيريا ورصدها . ومنذ بدء المشروع في عام 2016، تعمل المبادرة (LAVI) مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني الليبيرية المحلية تحت شعار "تحالف إدارة الموارد الطبيعية " وخلال فترة الأربع سنوات من تنفيذ المشروع حققت المبادرة و شركاؤها في إدارة الموارد الطبيعية مكاسب إصلاحية هائلة. في عام 2018 نجح المشروع في تعديل القسم التاسع من قانون الموازنة 2018 /2019 الذي يعطي المزيد من الأدوار التشاركية للمواطنين، وتعزيز مسؤوليات الرقابة للمشرعين وتمثيل المجتمع المدني في جلسات المقاطعة. وفي عام 2019، تم تعديل قانون الميزانية مرة أخرى ومع تعديلات إضافية تتضمن رفع حصة مشاركة المرأة في جلسات المقاطعات.[2]

تعد جهود التّنمية عنصرا حيويّا وأصيلا في أيّ عمليّة تحويل، وعليها يتوقّف نجاح هذه الجهود إلى حدّ بعيد؛ ففي دراسته المعنونة بـ"**الاقتصاد والنّزاعات المسلّحة**" Economics and Violent Conflicts الصّادرة عن جامعة هارفارد؛ يرى الباحث H. Humphreys أنّ هناك ثلاثة 03 عوامل

[1] اسماعيل كرازدي ، نصيرة صالحي، مجع سابق، ص 272.

[2] Liberia Accountability and voice Initiative(LAVI), Slicitation for county social development fund, available on the website : LAVIrecruitmen@dai.byfebruary5,2020

تؤثّر في إثارة النّزاعات الدّاخليّة وهي: الفقر، وانعدام المساواة والمشاكل المحليّة الناجمة عن الموارد الطّبيعيّة، وهو ما يعكس المكانة التي يجب أن تحتلّها المسائل والأبعاد الاقتصاديّة والتنمويّة في عمليّات تحويل النّزاعات المعاصرة؛ ذلك أنّ التّنميّة تعتبر احدى أهمّ وسائل دول العالم المتخلّف في صيانة أمنها المجتمعي والوقاية من النّزاعات.[1]

وفي هذا الإطار، شرعت ليبيريا في تطبيق "**رؤية صعود ليبيريا 2030**" كطموح طويل الأمد، وهو مخطط استراتيجي سياسي يسعى لتحويل ليبيريا إلى بلد متوسط الدخل بحلول 2030،[2] يبحث المخطط في استعمال إمكانيات الموارد الطبيعية للبلد لجذب الاستثمار الأجنبي لتوليد الإيرادات؛ والمساهمة في إعادة بناء مؤسسات الحكومة الليبيرية وبنيتها التحتية، ودعم النمو الاقتصادي العادل والشامل للسكان . ولتدعيم هذا التحول قادت الحكومة سنة 2006 إصلاحات للحوكمة الإقتصادية وإجراء تعديلات في الإطار القانوني حيث مررت السلطة التشريعية **قانون حرية المعلومات freedom of (FOI) information** يعطي بموجبه الحق للمواطنين في طلب ومراجعة الوثائق العامة.

وفي سنة 2011، تم إنشاء **مكتب الإمتياز الوطني(NBC):** الذي يتكفل بمسؤولية ضمان امتثال المنتفعين من الإمتياز للاتفاقيات والقوانين، وتنسيق أنشطة المراقبة وتقديم المشورة الفنية أثناء التفاوض. وكنتيجة للحالة غير المستقرة لملكية الأراضي التي زادت من تعقيد إصلاح قطاع الغابات[3] لجأت لجنة حقوق الأراضي لإنشاء "**فرقة العمل المعنية بتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي**[4]"**LDRT**، مهمتها الفصل في الخلط والارتباك الحاصل في تحديد ملكية الأراضي الناتج بالأساس عن النظام العرفي التقليدي الموازي للقانون فضلا عن ارتفاع مستويات النزوح الداخلي أثناء النزاعات وذلك بتزويد الوزارات الحكومية ذات الصلة بتوضيح حول ملكية الأراضي بما فيها أراضي الغابات.

تشمل مقاربة بناء السلام تسخير إمكانات الفواعل المحلية للمساهمة في الاستقرار عن طريق إيجاد نظم فعالة لحكم المجتمع، ومن بين هذه الطرق إنشاء عملية منظمة لمنتديات الحوار الشامل الذي تتضمن؛ الحكومة، الشركات الأجنبية، المجتمعات المتضررة مع إنشاء إطار يحدد إدارة للموارد الطبيعية.

تبنت ليبيريا هذا الطرح منذ تولي الرئيس جونسون سيرليف السلطة عام 2006،حيث عمدت الحكومة إشراك سكان الأرياف في عملية صنع القرار لتطوير مجتمعاتهم ومقاطعاتهم. وعليه، أقرت حكومة ليبيريا في عام 2007 قانونا أسست على إثره برنامج يسمى:[5] **صندوق تنمية المقاطعة (CDF)و صندوق التنمية الإجتماعية(SDF)** ، بموجب هذا البرنامج أقرت الحكومة الليبيرية أن كل مقاطعة في

---

[1] بلال لعيساني، مرجع سابق، ص 211.

[2] Zahed Youcef, **Extracting peace : the management of natural resources as a platform for promoting peace and stability in Liberia**, International Alert, UK, 2014, p 2.

[3] Stephanie L. Altman, Sandra S. Nichols,and John T. Woods, **Leveraging high-value natural resources to restore the rule of law: The role of the Liberia Forest Initiative in Liberia's transition to stability**, Routledge, UK, England,2012. P 359.

[4] Zahed Youcef, Ibid, p 3.

[5] Foundation for community initiatives, **Citizens' Guide to understanding the county development fund and social development fund**, Liberia, p 6-7.

البلاد يجب أن تقوم بتنمية محلية خاصة بها؛ ما يعني أنه يجب على المواطنين اتخاذ قرار بشأن ما يريدون القيام به لتطوير مقاطعاتهم، الأموال التي تقدمها الحكومة للمقاطعة كل عام للقيام بتنميتها هي ما يسمونه صندوق تنمية المقاطعة(CDF). كما أقرت الحكومة أيضا أنه يتوجب على الشركات الكبرى التي تريد استغلال الموارد الطبيعية في أي مقاطعة بدفع عائدات مالية لتلك المقاطعة المستغلة من أجل دعم أعمالها التنموية، وتسمى أموال الشركات بصندوق التنمية الاجتماعية (SDF)، (يتم دفع هذه الأموال لوزارة المالية والتخطيط التنموي بعدها ترسل للمقاطعات للقيام بعملها التنموي).

المحور الثالث: الإسهامات الدولية في بناء السلام وإصلاح الغابات في ليبيريا :

تغطي ليبيريا الغابات الاستوائية الغنية على طول الخط الساحلي فيما تمتلك البلاد أيضا، أكثر من 40 في المائة من غابات غينيا العليا المَطيرة، وهي نظام بيئي غني يدعم اقتصاد البلاد، ومجتمعاتها على مر القرون، حتى إن ما يقرب من 40 في المئة من الليبيريين تلتزم الديانات والثقافة التقليدية التي تعتمد على الغابات.[1] وتعد الغابات أيضًا مصادر مهمة لمنتجات غير الأخشاب مثل اللحوم والأسماك والأدوية والصمغ والتي تُستخدم في سبل العيش لدى السكان.

بدأت الجهود الدولية لإصلاح قطاع الغابات في ليبيريا فور توقف الأعمال القتالية. ففي ديسمبر 2003 تم تطوير خارطة طريق "Roadmap " بدعم من حكومة الولايات المتحدة لرفع العقوبات تضمنت توسيع جهود إصلاح الحكم والإدارة المالية والاستخدام العادل للموارد الطبيعية، وقد أقرت خارطة الطريق أن أفضل طريقة لتعزيز سلطة الدولة على قطاع الغابات وإدارته تكون بإعادة بناء قدرات **هيئة تنمية الغابات في ليبيريا (FDA)** من خلال التدريب وتوفير المرافق للموظفين، واعترفت حكومة الولايات المتحدة أن مشاكل قطاع الغابات ترجع بالأساس لعدم قدرة ليبيريا على تطبيق القواعد واللوائح الحالية للهيئة بسبب الافتقار للإرادة والقدرة بدلا من كونها مشاكل بنيوية تنبع من القواعد واللوائح نفسها .جادلت الحكومة الانتقالية لرفع الحظر على قطاع الأخشاب. ولكن، بالنظر لتهديد غابات ليبيريا على الأمن الدولي والإقليمي، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1521 الذي يؤكد الحظر المفروض على الأخشاب الليبيرية ويشترط على الحكومة الانتقالية إنشاء سلطتها الكاملة والسيطرة على مناطق إنتاج الأخشاب أولا ومن ثم تفويض آليات الرقابة على صناعة الأخشاب، وإنشاء آليات شفافة للمحاسبة والمراجعة لضمان أن جميع الإيرادات الحكومية من الأخشاب لا تستخدم لإذكاء النزاع[2] .

فضلا عن ذلك، أنشأت **مبادرة غابات ليبيريا(LFI)** من قبل حكومة الولايات المتحدة لدعم عمليات إصلاح الغابات وإعادة بناء قدرة هيئة تنمية الغابات (FDA)، لتنسيق الأنشطة والتعاون وتعزيز

[1] Stephanie L. Altman, Sandra S. Nichols,and John T. Woods, Ibid, p 339.
[2] Beevers D,Michael, **peace resource ? gouverning Liberia's forest in the after of conflict, Routledge**, UK, England,2015, p 5.

الإدارة المستدامة تطبيقا لشروط العقوبات من أجل استئناف أنشطة الأخشاب على المدى المتوسط، وبناء قطاع غابات مستدام يوفر فرص عمل وعائدات للحكومة على المدى البعيد .

تحت ضغط دولي، أنشأت الحكومة الانتقالية **لجنة مراجعة امتيازات الغابات**[1] Forest **(FRCRC)** Concession Review Comittee بهدف مراجعة شاملة لشركات الأخشاب والامتيازات في البلاد، فلقد كان إنشاء لجنة المراجعة "الهدف الرئيسي للإصلاح" لأنه لا يمكن إنجاز إصلاح بدون انتهاء التحقيق في شركات الأخشاب وعقود الامتياز. وقد كشفت مراجعة اللجنة (FRCRC)عن سوء إدارة واسعة تنطوي الإفراط في حصاد الأخشاب فبين عامي 1985و2004 خصصت الحكومة مالا يقل عن 26مليون قطعة أرضية كعقود امتياز على الرغم من توفر 10مليون قطعة فقط قابلة للإستغلال التجاري في ليبيريا. كما أشارت اللجنة لفشل شركة الأخشاب في دفع ضرائب ما قيمتها 64مليون دولار، وثّقت اللجنة كذلك الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها شركات الأخشاب بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالمحاصيل وتهديدات الميليشيات والرواتب غير المدفوعة التي أضرت بشدة بأسباب عيش السكان . وفي الأخير، خلصت اللجنة أنه لا يوجد شركة أخشاب يمكنها أن تثبت قانونية عقدها، (وهو ما دفع لتأسيس مكتب الامتياز الوطني المذكور سلفا)، وبعبارة أخرى تآمرت الحكومة وشركات الأخشاب في نهب غابات البلاد وإلحاق الضرر بالبيئة.

ومع ذلك، في جوان 2006 صوتت الأمم المتحدة لرفع العقوبات شريطة أن يتم تمرير إصلاحات ملزمة قانونًا في 90 يومًا. وبالفعل، وبصدور **القانون الوطني لإصلاح الغابات (NFRL)** [2]، في سبتمبر من نفس السنة، تم رفع الحظر الدائم لعقوبات الأخشاب. وقد وصف القانون واللوائح المصاحبة له بالقوانين الأكثر تقدماً لإدارة الغابات في أفريقيا. حيث وضع القانون الوطني NFRL إطارًا لإدارة قطاع الأخشاب الليبيري استنادًا إلى المعايير الثلاثة المعروفة باسم **مقاربة "3C"** التي تركز على القيم: **التجارية والحفظ والمجتمع،Commercial,Conservation, Community**، وبناءا عليه يقسم القانون غابات ليبيريا إلى ثلاث فئات: [3]

- المناطق المحمية: يحضر استغلالها بأي شكل من الأشكال.
- المناطق حيث يُمكن للمجتمعات استغلالها والمشاركة في قطع الأشجار ومعالجة الأخشاب.
- مناطق مخصصة لقطع الأشجار التجارية.

أعطت الإصلاحات للحكومة السلطة في جميع المسائل المتعلقة بالأراضي. كما نصت على منح هيئة تنمية الغابات سلطة صياغة قانون حقوق المجتمع وقانون الحفاظ على الحياة البرية، علاوة على ذلك قدمت الإصلاحات

[1] Michael,D, Bevers , **peacebuilding and natural resource governance after armed conflict Sierraleone and Liberia**, p 89.
[2] Stephanie L. Altman, Sandra S. Nichols,and John T. Woods, p 345.
[3] Ibid, p 348.

- المؤهلات الأساسية لشركات الأخشاب والقواعد المقررة لإصدار عقود الأخشاب.
- سعت الإصلاحات إلى إنشاء نظام لتتبع الأخشاب من الاستخراج إلى التصدير ونشر مدفوعات الإيرادات لشركات الأخشاب.
- كما حددت رسوم تأجير الأراضي لمساعدة المجتمعات المحلية على تمويل احتياجات التنمية وشددت على مشاركة الجمهور.
- أكثر من ذلك، تتطلب الإصلاحات تمرير "قانون حقوق المجتمع" الذي يحدد حقوق ومسؤوليات المجتمعات بإنشاء آليات لتشجيع المشاركة المجتمعية المستنيرة في القرارات المتعلقة بالغابات.

الخاتمة:

تعد تجربة ليبيريا في إدارة النزاع وتفعيل المقاربة التحويلية من المؤشرات الإيجابية المساعدة في تكريس إرادة فعالة ومتكاملة لبناء السلام، حيث أزاحت أولا نظرتها التقليدية في التعامل مع النزاع وبدا واضحا إقرارها بالنزاع كأسلوب طبيعي للتعبير من خلال تبنيها لآليات المقاربة التحويلية. ومن ثم، فقد أحالت النقاش من نزاع الموارد كموضوع وسبب للنزاع خاصة تلك المتعلقة بالغابات إلى النقاشات المهمة والمثيرة للجدل مثل تحديد ملكية الأراضي وحقوق المقاطعات الريفية وإشراك المواطنين في عمليات التنمية، وهو ما ترجم لاحقا في صندوق تنمية المقاطعة وصندوق التنمية الإجتماعية الذي تموله الحكومة والشركات المستثمرة في موارد المقاطعة على التوالي. فضلا على ذلك، يظهر في هذا الصدد جانب بالغ الأهمية في الطرح الدولي وهو التركيز على الشفافية والمساءلة لكن من غير المرجح أن تترسخ جذور هذه الروح بين عشية وضحاها؛ إذ من الصعوبة اجتثاث هياكل حكم قائمة على الفساد والمحسوبية دامت لقرون عدة، وبعبارة أخرى، فإن إدارة الموارد الطبيعية هي عملية طويلة الأمد تُؤتي ثمارها على المدى البعيد إذ تترسخ على إثره الممارسات التشاركية والتعاونية بين الأفراد وتغدو الرؤية الإيجابية بمرور الزمن كنمط حياة تلجأ إليه المجتمعات للتسوية بدل الصدام المباشر والنزاع.

قائمة المراجع:

1. سيمون، مايسون، ساندرا ريتشارد، **المقتربات والأدوات المعاصرة في تحليل النزاعات الدولية**، تر: محمد حمشي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، سويسرا.
2. الشافعي، بدر حسن، **تسوية الصراعات في إفريقيا "نموذج الإيكواس"**. دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009.
3. كرازدي، إسماعيل وصالحي نصيرة، **إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع في ليبيريا وسيراليون**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الخامس، مارس 2015.

4. لعيساني، بلال، الأساليب **الجديدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم سياسية، جامعة الجزائر3، نوفمبر 2014.
5. لعيساني، بلال، **النزاعات المستعصية ورهان السلام المستدام: نحو مقاربة تحويلية من أجل حلول نهائية**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 2، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل،2015.
6. منصر، جمال، **بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، جوان2015.

- **Books :**

1. Beevers D,Michael, **peacebuilding and natural resource governance after armed conflict Sierraleone and Liberia,** Palgrave macmillan, Switzerland,2019.
2. Foundation for community initiatives, **Citizens' Guide to understanding the county development fund and social development fund**, Liberia.
3. Shilling Kathrina, **peacebuilding and conflict transformation,** CPS/BFDW, Berlin, 2012.
4. Stint barbara, **conflict managemet resoulution, and transformation,** Black well publishing, 2012.
5. Zahed Youcef, **Extracting peace : the management of natural resources as a platform for promoting peace and stability in Liberia**, International Alert, UK, 2014.

- **Articles :**

1. Beevers D,Michael, **peace resource ? gouverning Liberia's forest in the after of conflict, Routledge**, UK, England,2015.
2. Stephanie L. Altman, Sandra S. Nichols,and John T. Woods, **Leveraging high-value natural resources to restore the rule of law: The role of the Liberia Forest Initiative in Liberia's transition to stability**, Routledge, UK, England,2012.

- **Website** :

1. Liberia Accountability and voice Initiative(LAVI), Slicitation for county social development fund, available on the website : LAVIrecruitmen@dai.byfebruary5,2020

الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك أثناء الحرب العالمية الثانية (دراسة تحليلية لأكبر معركة دبابات في التاريخ العسكري)

إعداد المساعد أول : ذي يزن الأعوش

وحدة حماية القيادات والمنشآت العسكرية

وزارة الداخلية / الجمهورية اليمنية

Email: yazin111@yahoo.com

The German Army's strategic errors in the Battle of Kursk during World War II

(Analysis of the largest tank battle in military history)

Prepared by

First Warrant Officer: Theyazin Alaawosh

Unit for the protection of military commanders and installations

Ministry of Interior, Republic of Yemen

Email: yazin111@yahoo.com

لملخص:

ركزت هذه الدراسة على التحليل العسكري والاستراتيجي لمعركة كورسك لغرض الكشف عن أهم الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني والتي تسببت في هزيمته, وفي الدراسة تم اتباع أسلوب التحليل العسكري والدراسة التاريخية وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ضعف سلاح الاستطلاع العسكري الألماني وضعف سرية العمليات العسكرية الألمانية وعدم توافق القرار العسكري للجيش الألماني مع المجال الزمني للمعركة والإعداد العسكري المسبق للسوفييت في صد الهجوم الألماني.

الكلمات المفتاحية: معركة كورسك, الأخطاء الاستراتيجية, الخيارات الاستراتيجية.

Summary:

This study focused on the military and strategic analysis of the Battle of Kursk for the purpose of uncovering the major strategic errors that caused German army defeat. In the paper , the method of military analysis and historical study were followed. Many findings were concluded in that study , the most important of which were the weakness of the German military reconnaissance weapon that had proved insufficient , the loss of confidentiality of the German military operations . Furthermore, the army's military decision and the time frame of the battle were all incompatible , in addition , the pre-military preparation of the Soviets which repelled the German attack.

Key words: Kursk battle; strategic mistakes; strategic options.

إشكالية البحث: ماهي الأخطاء الاستراتيجية التي اقترفها الجيش الألماني والتي أدت إلى هزيمته في معركة كورسك (سيتاديل) في العام 1943؟

فرضيات البحث

1. عدم أخذ القيادة الألمانية بعين الاعتبار التأثيرات السلبية السابقة لمعركة ستالين غراد على الجيش الألماني.
2. ضعف سرية المعلومات لدى الجيش الألماني.
3. الفرضية الثالثة: ضعف الاستطلاع والاستخبارات العسكرية للجيش الألماني.
4. اعتماد الجيش الألماني على التفوق النوعي في كسب المعركة.
5. عامل انكشاف الخطة الألمانية وعامل الفجوة الزمنية لقرارا المعركة ساعد القوات السوفيتية في الإعداد لخطة دفاعية والتحضير المسبق للمعركة.
6. تفوق الجيش السوفييتي على الجيش الألماني في عملية الإمداد.
7. انعدام التوافق الزمني بين القرار العسكري والتجهيز للمعركة.
8. وجود خيارات أخرى كانت ستمكن من تفادي أخطاء الجيش الألماني وكسب المعركة.

منهج البحث: تم استخدام أسلوبين لتنفيذ البحث تمثلت في الدراسة التاريخية والتحليل العسكري.

أهمية البحث: تمثلت أهمية البحث في الجوانب الآتية:

1. الكشف عن تفاصيل واحدة من أهم المعارك في التاريخ العسكري الحديث.
2. تعزيز أهمية المبادئ العسكرية مثل السرية والاستطلاع والتكتيكات ودورها في كسب المعارك.
3. إضافة قيمة للمجال الاستراتيجي في العلوم العسكرية.

نبذة عن المعركة: معركة كورسك كانت المعركة الأهم في الحرب العالمية الثانية لجميع الأطراف فبالنسبة للألمان مثلت المعركة استعادة للهيبة الألمانية بعد هزيمتهم في ستالين غراد ومن ناحية أخرى تأمين الجبهة الشرقية من هجمات الجيش الأحمر (الجيش السوفيتي), أما بالنسبة للحلفاء قفد مثلت مرحلة محورية لعكس الأدوار وتحويل وضع الجيش الألماني من الهجوم إلى الدفاع, كانت الخطة الألمانية بسيطة وواضحة للغاية حيث ارتكزت على أقدم أسلوب عسكري المتمثل في استراتيجية الكماشة وذلك بالهجوم على جيب كورسك من الجبهة الشمالية والجبهة الجنوبية معتمدة في عملية الهجوم على التفوق النوعي للألية الحربية الألمانية وتحديداً سلاح الدبابات كما هو موضح في الشكل (1), وقد تم اعتماد العملية من قبل ادولف هتلر على أمر العملية رقم 6 في 15 أبريل

1

الشكل (1) مخطط معركة كورسك

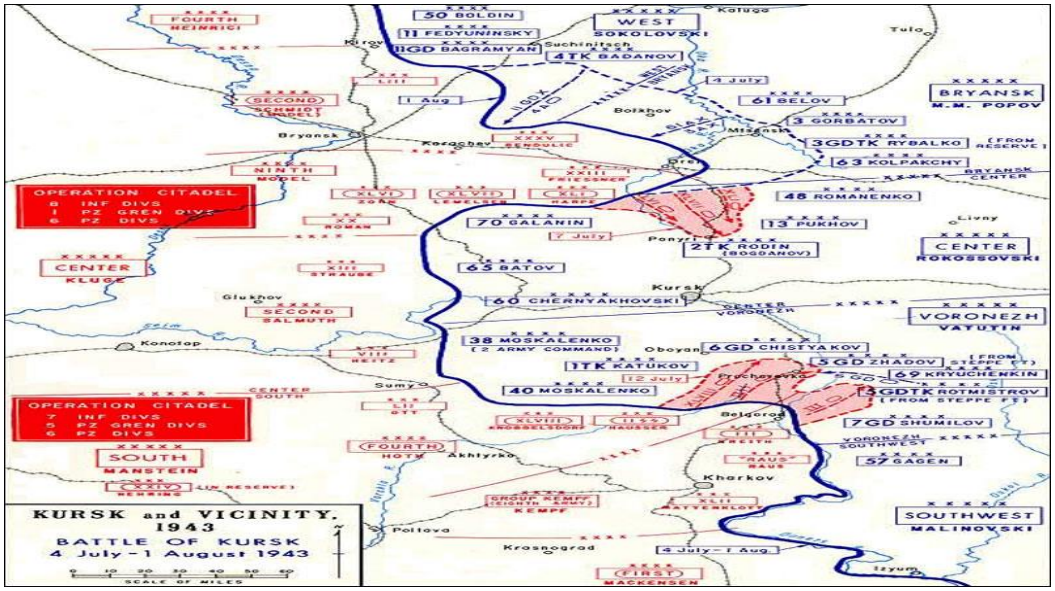

المصدر: Bătălia de la Kursk – Wikipedia

بالمقابل استطاع السوفييت الحصول على معلومات بوقت مبكر حول الاستعداد الألماني لشن الهجوم على الجانب الغربي ما ساعدهم على إعداد خطة مضادة تمثلت في التفوق الكمي وتجهيز الخطوط الدفاعية وشبكات الألغام واعتماد استراتيجيات الاستدراج وإنهاك العدو, وبدأت معركة كورسك الكبرى في 5 يوليو استمرت 50 يومًا إلى 23 أغسطس 1943 والتي وقعت في قرب مدينة كورسك (450 كلم جنوب غرب موسكو)، وشهدت وقوع أكبر معركة دبابات في التاريخ العسكري وهي معركة بروخوروفكا,[2] هذا التقابل الذي حدث في التفوق النوعي للألمان مع التفوق العددي والخطط المضادة للسوفييت خلق واحدة من أشرس المعارك وأشدها ضراوة في التاريخ العسكري مما نتج عنه خسائر هائلة في الأرواح والمعدات والأليات العسكرية, وبالرغم من التضحيات والخسائر التي تكبدها الجيش السوفيتي إلا أنه تمكن في نهاية المطاف من كسب المعركة وردع الألمان.

الفرضية الأولى: عدم أخذ القيادة الألمانية بعين الاعتبار التأثيرات السلبية السابقة لمعركة ستالين غراد على الجيش الألماني.

مثلت المناطق الغربية للاتحاد السوفييتي هدف استراتيجي لأدولف هتلر والتي جسدت أطماعة في السيطرة عليها وتسخير مواردها الطبيعية والبشرية في حروبه على أوربا وهذا ما دفعه إلى إطلاق عملية باربروسا" في عام 1941,[3] وهو الاسم الرمزي الذي أطلقته دول المحور على عملية غزو الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية,[4] وترجع جذور العملية إلى أهداف أيديولوجية لألمانيا النازية

بالاستيلاء على غرب الاتحاد السوفيتي واستيطان الألمان فيه واستخدام السلاف عبيد سخرة للعمل في المجهود الحربي لقوات المحور، والاستيلاء على احتياطي النفط من القوقاز والموارد الزراعية من الأراضي السوفياتية,[5] ومن ناحية أخرى فإن غرب السوفييت كان يمثل تهديداً كبيراً لهتلر نظراً لوجود العديد من المدن الاستراتيجية من الناحية الصناعية والناحية العسكرية مثل مدينة ستالين غراد, والتي عرفت بدورها الصناعي منذ بداية القرن 20 حيث كان في المدينة أكثر من 230 معمل ومصنع، إضافة إلى العديد من المصارف, و شبكة للهاتف ومكتبتين و5 مطابع ومستشفيين ومستوصف بيطري ومختبر باكنيريولوجي ومحطة للأنواء الجوية, ويعود تسمية المدينة إلى عام 1925 حين أطلق اسم ستالين على المدينة وأصبحت تسمى ستالين غراد وصارت مركزا لمقاطعة ستالين غراد, وفي فترات لاحقة تم ترميم وبناء أكثر من 50 مصنع، من ضمنها أول مصنع لإنتاج الجرارات عام 1930 ومحطة كهرباء حكومية محلية وفي عام 1940 احتوت المدينة على 120 مؤسسة صناعية,[6] كما أن للمدينة أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية فقد كانت تنتج العديد من الصناعات المهمة من بينها المدفعية التي كان يستخدمها الجيش الروسي، إضافةً إلى أهمية نهر الفولغا المار في المدينة والذي يُعدّ شريانًا حيويًا يربط غرب البلاد بأقاصي شرقها,[7] هذه العوامل دفعت أدولف هتلر لتوجيه قوة عسكرية جبارة نحو غرب السوفييت وبدء الهجوم في 22 يونيو 1941,[8] حيث غزا على مدار فترة العملية غربي الاتحاد السوفييتي حوالي أربعة ملايين جندي من قوات المحور في أضخم حملة عسكرية في تاريخ الحروب بجبهة طولها 2,900 كيلومتر (1,800 mi). وبالإضافة إلى ذلك فقد استخدم الفيرماخت حوالى 600 ألف عربة وما بين 600–700 ألف حصان للعمليات غير القتالية,[9] وبدأ الهجوم على ستالين غراد في صيف 1942 واستمرت حوالي 6 أشهر بين 21 أغسطس 1942 و 2 فبراير 1943,[10] خلال هذه الفترة خاض الجيش الأحمر مواجهات عنيفة مع الجيش الألماني مستفيداً من العوامل المحيطة كحالة المناخ والجغرافيا والتفوق العددي مما قاد الجيش الألماني السادس للانهيار التام والذي اضطر قائده فريدريك باولوس للاستسلام في 2 فبراير 1943 ومعه أغلب قوات الجيش السادس رغم مواصلة البعض الآخر القتال إلى أن تمت تصفيتهم,[11] وبلغت الخسائر البشرية في معركة ستالين غراد حوالي 2 مليون ضحية، ما يصنفها كإحدى أكبر المعارك دموية في تاريخ الحروب, كما أن الجيش الألماني تعرض لثاني أكبر خسارة له في الحرب العالمية الثانية، والتي كان لها الدور الأكبر في تحول مجرى الحرب العالمية الثانية فلم يستعد النازيون قوتهم السابقة ولم يحققوا بعدها أي انتصار استراتيجي في الشرق,[12] مع الخسائر الفادحة التي تعرض لها الجيش الألماني في معركة ستالين غراد كان من المفروض أن يتجنب أدولف هتلر أي مواجهة عسكرية مع الجيش الأحمر ناهيك عن الدخول في عملية مثل كورسك, حيث أن الخيار المنطقي من الناحية العسكرية هو الحفاظ على القوات الألمانية والتحول إلى الاستراتيجية الدفاعية وهذا ما يؤكده موقف الجنرال فالتر مودل والجنرال إريش فون مانشتاين بأن تلغى عملية سيتاديل نهائيا ليقوم الجيش الألماني

بانتظار وإحباط الهجوم السوفياتي وذلك نظراً لتأجيل موعد المعركة وطول فترة التحضيرات[13] مما يؤكد الإنهاك الذي كان يعانيه الجيش الألماني بعد معركة ستالين غراد وبالأخص أن الفترة بين المعركتين كانت قصيرة فقد أنهزم الألمان في ستالين غراد باستسلام فريدريك باولوس في 2 فبراير 1943 وجرت معركة كورسك ما بين 5 يوليو 1943 و23 أغسطس,[14] وبهذا تم إثبات الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: ضعف سرية المعلومات لدى الجيش الألماني.

كان للمعلومات الحربية دور كبير ومؤثر في معركة كورسك, وتمثل هذا الدور في المساهمة في إعداد الخطة المضادة للهجوم الألماني حيث استطاع السوفييت الحصول على معلومات مسبقة حول نوايا الألمان بالهجوم على كورسك والتي حصلت عليها بمساعدة من المخابرات البريطانية مدركين قبل أشهر أن الهجوم سيقع على جيب كورسك,[15] وتم استلام هذه المعلومات في ربيع عام 1943, وفي 12 أبريل حين وضع النص الدقيق للتوجيه رقم 6 "حول خطة تشغيل القلعة" التابعة للقيادة العليا الألمانية على طاولة القائد الأعلى للسوفييت جوزيف ستالين,[16] غير أن هذا ليس الوجه الوحيد في تسرب المعلومات حيث يوجد العديد من المصادر (المتناقضة), حيث تشير أحدى المصادر إلى أن الروس حصلوا على المعلومات عن طريق جاسوس بريطاني يدعى جون كيرنكروس وهو موظف مدني بريطاني من أصل اسكتلندي، وأصبح ضابط استخبارات وجاسوسًا خلال الحرب العالمية الثانية كعميل مزدوج والذي سرّب إلى الاتحاد السوفييتي تشفير توني الأولي ما أثر على معركة كورسك,[17] ومن المصادر المهمة ما تمثل في الوثائق السوفيتية التي تحدثت عن المعركة وتفاصيلها, فحسب التوثيق السوفيتي للمعركة (أن الحكومة السوفيتية تلقت رسالة من رئيس وزراء بريطانيا في 19 يونيو 1943 يقول فيها " هناك ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الهزيمة السريعة والا متوقعة التي منيت بها قوات المحور في شمال أفريقيا قد أربكت الخطط الألمانية الاستراتيجية أذ أصبح الخطر الناتج والمهدد لأروبا الجنوبية عاملاً مهماً يحمل هتلر على التردد في تنفيذ خططه للشروع في هجوم واسع النطاق على روسيا في هذا الصيف وتأجيله"[18] وعاد تشرتشل في 27 من يونيو يكتب إلى الحكومة السوفيتية قائلاً " لن تتعرضوا إلى هجوم ثقيل في هذا الصيف" ولو أن القيادة العليا السوفيتية صدقت هذه الأقوال لحقق الهجوم الألماني نجاحاً كبيراً[19]), أنتهى التوثيق السوفيتي, وبالرغم من أن هذه الإشارة مأخوذة من المصادر السوفيتية إلا أنها تفتقر للمصداقية وتتعارض مع المنطق العسكري والاستخباراتي وذلك لعدة أسباب:

1. نفت المصادر السوفيتية أي دور للحكومتين البريطانية والأمريكية في تسريب معلومات حول كورسك وأنها ظلتا تزعمان أن الألمان لن يهاجموا,[20] وهذا يناقض معظم المصادر التي تشير إلى دور المخابرات البريطانية في معركة كورسك.

2. تاريخ الرسالة التي تلقتها الحكومة السوفيتية من تشرتشل في منتصف يونيو لا تتوافق من حيث المنطق مع الفارق الزمني لتاريخ بدء المعركة والمقدر بـ 20 يوم والذي بالتأكيد سيظهر فيه مؤشرات التجهيزات العسكرية وتحرك جيش عملاق مثل الجيش الألماني نحو الجبهة الغربية للسوفييت.
3. امتلاك المخابرات البريطانية لأنظمة تحليل الشفرات المعروفة بشفرات لورنز التي مكنت البريطانيين من قراءة رسائل عالية المستوى للجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية [21] والتي يعزى لها الدور في كشف معلومات معركة كورسك.[22]

وبالرغم من التناقضات إلا أن جميع المصادر تؤكد التسرب المسبق لعملية كورسك بفترة طوليه ما ساعد السوفييت على التحضير المسبق للمعركة وإعداد الخطة المضادة.

من الجوانب لأخرى التي تكشف ضعف سرية العمليات لدى الجيش الألماني انكشاف عمليات التحرك والإمدادات العسكرية الألمانية نحو كورسك والتي استفادت منها القيادة السوفيتية بتوجيه هجمات المقاومة الشعبية المعروفة بالبارتيزان والتي كانت إحدى التحضيرات السوفياتية بتشكيل المقاومون السوفيات والمكلفون بمهاجمة خطوط الإمداد والاتصالات الألمانية، وقد انتشرت الهجمات في الغالب خلف مجموعتي الجيوش الشمالية والوسطى[23] كما هو موضح في الشكل (2).

الشكل (2) نطاق هجمات المقاومة السوفيتية خلف خطوط العدو

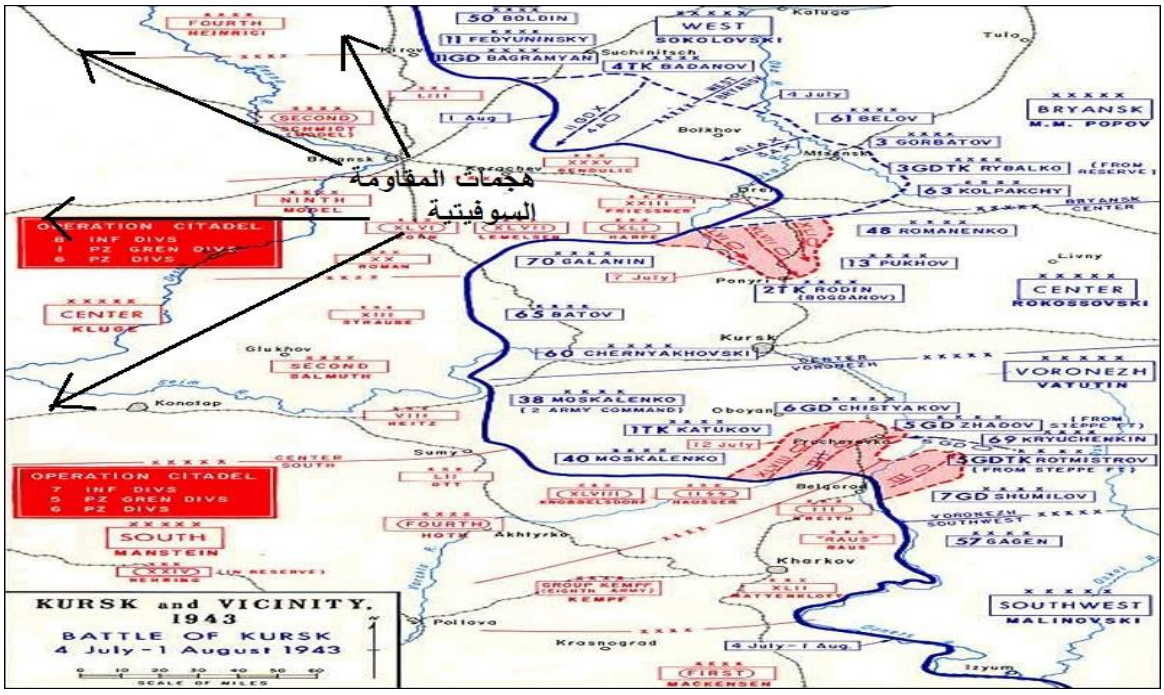

المصدر: Bătălia de la Kursk – Wikipedia معدلة من قبل الباحث

الجدير بالذكر أن نطاق الهجمات المحددة في الشكل (2) تقديرية تم وضعها من قبل الباحث وفق معلومات المصدر السابق حيث صعب الحصول على معلومات دقيقه أو مخطط تفصيلي لعمليات المقاومة, غير أن الجانب الذي تم تأكيده بأن معظم عمليات المقاومة تم تنفيذها في عمق المناطق التي يسيطر عليها الجيش الألماني, من ناحية أخرى نجد أنه لا يمكن تنفيذ هذا الحجم من العمليات إلا بوجود معلومات دقيقة عن تحركات الجيش الألماني وعمليات الأمداد والتموين من الناحية الزمنية والناحية الجغرافية, وهذا يضع ثلاثة احتمالات حول مصادر المعلومات السوفيتية لتحركات الجيش الألماني وهي:

1. حصول السوفييت على المعلومات بشكل كامل في التقرير الأول الذي يكشف خطة الألمان في الهجوم على كورسك, وهذا احتمال مستبعد لأن التحركات تعتبر من الجوانب الفرعية التي تتطلب تخطيطات ذات تفاصيل دقيقه وحسب المواقف والاحتياجات التي يقتضيها وضع وسير المعركة وهذا الأمر غالباً لا يذكر في الخطة الرئيسية إلا بشكل موجز ويفرد له تخطيطات مستقلة.
2. وجود مصادر معلومات فورية مرتبطة بشكل مباشر بالاستخبارات العسكرية السوفيتية تشمل الجواسيس والمصادر الشعبية والمتعاونين من المقاومة والمدنين.
3. اعتماد السوفييت على المعرفة التامة بجغرافية المنطقة ومواعيد تحرك القطارات وتوقع تحركات الألمان.

أياً كان الاحتمال الفعلي فإن جميع الاحتمالات تؤكد انكشاف تحركات الجيش الألماني أمام السوفييت, وهذا يقودنا إلى نتيجة حتمية بأن تسرب معلومات الخطة الرئيسية وانكشاف التحركات يؤكدان ضعف سرية عمليات الجيش الألماني في معركة كورسك وانكشافهم بشكل كامل أو شبه كامل أمام الجيش السوفيتي, وبهذا تم إثبات الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: ضعف الاستطلاع والاستخبارات العسكرية للجيش الألماني.

الاستطلاع هو مصطلح عسكري يقصد به أداء عمليات مسح ابتدائية لجمع المعلومات وخاصة المعلومات العسكرية عن قوات العدو ومواقعها وقدراتها بالإضافة إلى خصائص الأرض وحالة الطقس وذلك من خلال الملاحظة المباشرة,[24] وتعتبر عمليات الاستطلاع من العمليات المهمة والمؤثرة بشكل كبير على سير المعارك والحروب ونتائجها, وللاستطلاع تأثيراته الإيجابية والسلبية تبعاً لدرجة فاعلية الاستطلاع ودقته, وفي حالة عسكرية حربية كمعركة كورسك لا يخفى على أي عسكري أهمية استهداف المطارات في العمق السوفيتي والتي قد تشكل عائق كبير ذات تأثير بالغ على نتائج المعركة بسبب الغارات الجوية, لذلك كانت المطارات الحربية السوفيتية من ضمن أهداف سلاح الجو الألماني, وبالرغم

من الهجمات الجوية الألمانية على المطارات السوفيتية إلا أنها لم تحقق نتائج مؤثره بسبب ضعف الاستطلاع العسكري ، فبحسب التقارير السوفيتية أن سلاح الجو الألماني فشل في استهداف المطارات بسبب استراتيجية التضليل التي اتبعها السوفييت في حماية مطاراته حيث تم تنفيذ 29 من 35 غارة جوية في قطاع كورسك شهر جوان 1943 كانت ضد المطارات المزيفة, وليس هذا وحسب بل استطاع السوفييت استخدام التضليل في التأثير على تقديرات الألمان للقوات حيث كانت التقديرات الألمانية لعدد الدبابات السوفياتية تبلغ 1500 دبابة فقط، ما نتج عنه ليس الاستخفاف فقط بقوة الجيش الأحمر لكن سوء فهم للنوايا الاستراتيجية للسوفييت,[25] في حين عمدت القيادة السوفييتية إلى تشكيل قوة عسكرية مهولة تفوق تقديرات الألمان بأضعاف وذلك لتحقيق ميزة التفوق العسكري الغير متوقع,[26] ومن ناحية أخرى فإن ضعف الاستطلاع والاستخبارات الألمانية لم يكن العامل السلبي الوحيد, حيث تقابل هذا العامل مع قوة السوفييت في سرية العمليات فقد كان جمع المعلومات الاستخباراتية في العمق السوفيتي العميق مستحيلاً كما أن القوات السوفيتية اتبعت إجراءات شديدة في سرية المعلومات وأمن الاتصالات مثلما حدث في العملية الدفاعية لقوات جبهة فورونيج والتي بدأت في التاسع من يوليو حيث امتثلت تشكيلات جيش روتميستروف لنظام الصمت اللاسلكي واتخذت جميع التدابير الممكنة للتمويه وضمان مفاجأة الضربة,[27] المشكلة أن الضعف لم يقتصر عن جمع المعلومات في العمق السوفيتي وحسب بل شمل المناطق التي يسيطر عليها الألمان حيث أن المقاومة الشعبية المعروفة بالبارتيزان استطاعت أن تنفذ عدد من العمليات في المنطقة الواقعة خلف الخطوط الألمانية تمثلت في تدمير 298 قاطرة، 1222 عربة و44 جسرا,[28] وبالنظر إلى حجم العمليات التي نفذتها المقاومة الشعبية يتضح أن استطلاع الألمان كان ضعيف حتى في منطقته العسكرية حيث كان من المفترض أن يكون لدى الجيش الألماني معلومات استطلاعية حول تحركات السوفييت في المنطقة, وهذا ما يثبت ضعف الاستطلاع الألماني وبهذا تم إثبات الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: اعتماد الجيش الألماني على التفوق النوعي في كسب المعركة.

بخلاف النص الصريح للفرضية والتي تشير إلى اعتماد الجيش الألماني على التفوق النوعي, فقد سعى إلى تحقيق كل من التفوق العددي والنوعي, حيث تم تجهيز 2451 دبابة ألمانية للمعركة[29] وذلك استناداً للتوقعات الخاطئة عن عدد الدبابات السوفيتية والتي تم تقديرها بـ 1500 دبابة,[30] غير أن انكشاف الخطة الألمانية وضعف الاستطلاع حال دون تحقيق هذا الهدف, أما من حيث توجه القيادات الألمانية في تحقيق التفوق النوعي فقد بداء في المناقشات التي جرت بين أدولف هتلر وقياداته العسكرية, ففي بداية مايو دعا هتلر كبار الضباط إلى اجتماع بميونيخ، وقام بالتحدث لمدة 45 دقيقة عن الوضعية الحالية ومخطط الهجوم, تحدث بعده فالتر مودل عارضا صورا استطلاعية تكشف التحضيرات الواسعة التي قام بها السوفيات استعدادا للهجوم, بعدها تم عرض أربع اقتراحات للاختيار، إما شن العملية دون اي تأخير بالقوات المتواجدة حاليا أو تأجيل الهجوم أكثر لانتظار وصول المدرعات الجديدة والقوية وإما

المراجعة الجذرية للخطة أو إلغاؤها نهائيا, مانشتاين عارض الهجوم لكن ليس بحدة، بينما ألبرت شبير وزير التسليح والذخيرة تحدث عن صعوبات إعادة بناء التشكيلات المدرعة والنقائص التي تواجهها الصناعة الألمانية في تعويض الخسائر، في حين جادل هاينز جوديريان بقوة ضد شن العملية مشيرا أن الهجوم غير مبرر, الاجتماع انتهى دون سماع قرار هتلر بشأن العملية التي لم يتم إيقافها ليقوم هتلر بعدها بتأجيل بدايتها إلى 12 جوان,[31] وبالرغم التحفظات، استمر هتلر في الالتزام بالهجوم, ومع تزايد التحديات في عملية كورسك، وصار هتلر يركز أكثر فأكثر على الأسلحة الجديدة المتوقعة والتي يعتقد أنها مفتاح الانتصار خاصة دبابة بانثر ومدمرة الدبابات بانزرييغا تايغر وأعداد أكبر من الدبابة الثقيلة تايغر، لذلك قام بتأجيل بداية العملية لانتظار وصولها, ومع سماع الأنباء عن تركيز كبير للقوات السوفياتية وراء منطقة كورسك، تم تأجيل البداية مرة أخرى لانتظار وصول المزيد من المعدات والأسلحة إلى خط الجبهة,[32] موقف هتلر يقودنا إل تساؤل مهم: لماذا كل هذا الاهتمام بتجهيز القوات الألمانية بأكبر قدر من دبابات البانثر والتايغر؟؟! بأخذ دبابه بانثر كعينة لقياس التفوق النوعي نجد بأنها دبابة متوسطة صنعت على يد ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية التي عملت في الفترة من منتصف 1943 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945[33] والتي تعتبر ردا مباشرا للدبابات السوفياتية T 34 ودبابة كليمنت فوروشيلوف, وكانت المواجهة الأولى في 23 يونيو عام 1941 حين تفوقت الدبابة السوفيتية T–34على دبابة بانثر 3 و بانثر4, وتم تصنيف دبابة بانثر بعد انتهاء الحرب كأفضل دبابة في الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بالتركيب الممتاز وقوة المدفعية والتنقل والحماية, وكان القصد منها أن تكون مضادة للدبابة السوفيتية تي–34, ويعتبر تصميم الدبابة ضمن أفضل تصميم للدبابات أثناء الحرب العالمية الثانية,[34] ومن خلال المواصفات والقدرات الميكانيكية والحربية لدبابة البانثر والتي تعتبر عينة لنوعية السلاح الألماني يتبين مدى أهميتها في معركة كورسك وسبب مراهنة هتلر على النصر وكسب المعركة باستخدامهما, وما يثبت التفوق النوعي للآلية الحربية الألمانية بشكل عام وسلاح الدبابات بشكل خاص في معركة كورسك حجم خسائر الجيش السوفيتي فقد بلغت 860,000 ضحية و 1500 دبابة,[35] والتي تمثل اضعاف الخسائر الألمانية التي سيأتي ذكرها لاحقاً, وبالنظر إلى حجم الحشد السوفيتي للمعركة نجد أنه خسر 66% من القوة البشرية و42% من الدبابات بالرغم من التفوق العددي والخطوط الدفاعية والتحضير المسبق للمعركة, وبهذا تم إثبات الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: استفادة الجيش السوفيتي من انكشاف الخطة الألمانية والاستعداد لمواجهة الجيش الألماني.

انكشاف الخطة الألمانية ساعد الجيش السوفييتي بشكل كبير حيث قام بالعديد من التحضيرات اللازمة لصد الهجوم الألماني وذلك استناداً إلى خبرته من المعارك والمواجهات السابقة, وتمثلت هذه التحضيرات في الجوانب الآتية:

التفوق العددي: معركة ستالين غراد أعطت للجيش السوفيتي صورة واضحة عن قوة الجيش الألماني من حيث القيادة العسكرية والتفوق النوعي للآلية الحربية, ولذلك فقد علم السوفييت أن التفوق العددي عنصر مهم للغاية في مواجهة الألمان وهذا ما تم بالفعل, فبدون احتساب قوات الاحتياط المنتظمة تحت جبهة السهوب حشد السوفيات 1,300,000 رجل، 3,600 دبابة، 20,000 قطعة مدفعية، ومثلت تلك الأعداد 26% من تعداد قوات الجيش الأحمر، 26% من قطع الهاون والمدفعية، و46% من عدد المدرعات,[36] ولا يوجد ما يؤكد في أن القيادة السوفيتية قامت بتجهيز القوات بهذا الحجم استناداً إلى حجم القوات المعادية أم أن السوفييت قاموا بعملية التجهيز بأكبر قدر من الاستطاعة بدون معلومات دقيقة حول حجم القوات الألمانية, إلا أن الأمر الأكيد هو أن القوات السوفيتية كانت متفوقة عددياً على القوات الألمانية حيث بلغت الأخيرة 770 ألف رجل، 2451 دبابة ومدفع هجومي (ما يمثل 70% من تعداد المدرعات الألمانية في الجبهة الشرقية) بالإضافة إلى 7417 مدفع وهاون,[37] وبالرغم من أهمية التفوق العددي من الناحية العسكرية إلا أنه لا يعتبر عامل حسم أمام التفوق النوعي وذلك استناداً إلى الأحداث التاريخية التي أثبتت فاعلية التفوق النوعي في حسم المعارك مثل الحرب العثمانية مع المماليك حيث استخدم سليم الأول أسلوب التطوير للجيش فأدخل أجهزة حديثة كالبنادق والمدافع التي كانت حاسمةً للصراع على عكس المماليك الذي اعتمدوا على الاساليب القديمة,[38] أما بخصوص القيادة السوفيتية فقد كانت لديها معرفة تامه بأن التفوق العددي لا يكفي لصد الهجوم الألماني وما يؤكد معرفتهم بهذا الأمر التحضيرات الأخرى المصاحبة لعملية حشد القوات.

إنشاء وتجهيز الخطوط الدفاعية: الحديث عن الخطوط الدفاعية يتطلب التطرق إلى أحد التخصصات العسكرية المؤثرة في الحروب وهو سلاح المهندسين والذي تتمثل مهمته في العمل على تسهيل حركة القوات البرية و تعطيل حركة القوات المعادية و ذلك بما يملكه من أجهزة و معدات يستطيع بواسطتها بناء الجسور و شق الطرق في المناطق الجبلية الوعرة و اكتشاف وتطهير الناطق الملوثة و زراعة حقول الألغام و فتح الطرق فيها حتى تتمكن قواتنا البرية من عبورها إلى الهدف ، و قد ظهرت فاعلية هذا السلاح جلياً خلال الحرب التي قامت بين العرب و إسرائيل خلال عام 1973م,[39] وما يثبت دور سلاح المهندسين في حرب أكتوبر أراء الخبراء الأمريكان الذين كتبوا في أبحاثهم العسكرية وحتي ما قبل 6 أكتوبر 1973 بأيام قليلة بأن اقتحام الساتر الترابي الشرقي لقناة السويس وإقامة جسور للعبور لابد أن تستغرق 48 ساعة لدي قوات تتمتع بأقصى كفاءة عسكرية في حين اختصر المهندسون المصريون هذا الزمن إلي 5 ساعات فقط, [40] ومن خلال دور سلاح المهندسين في حرب اكتوبر يتبين أهمية وتأثير هذا القطاع في المعارك العسكرية.

الخطوط الدفاعية السوفيتية: شيد سلاح المهندسين السوفيتي على أساس الخطوط المتتالية والتي تضمن عملية الصد من ثم التراجع إلى الخطوط الخلفية والتي تساعد على مواجهة الاختراق لأطول فترة ممكنة

حيث قامت كل من الجبهة الوسطى وجبهة فورونيز بتشكيل ثلاث أحزمة دفاعية رئيسية داخل قطاعاتهما تنقسم بدورها إلى عدد من المناطق المحصنة تشمل تحصينات كل خط دفاعي شبكة من حقول الألغام، أسيجة من الأسلاك الشائكة، خنادق وحواجز مضادة للدبابات، تحضير خنادق لتحصين الدبابات السوفيتية، بناء مخابئ للمدافع الرشاشة وإنشاء شبكة من الخنادق المترابطة بشكل متقاطع لحماية وتسهيل حركة الجنود المشاة والتي بلغ طولها أكثر من 4800 كلم, ومن وراء الأحزمة الدفاعية الرئيسية تم تحضير ثلاثة أحزمة ثانوية تستعمل كمواقع للتراجع، ويبلغ عمق الأحزمة الثلاث الرئيسية 40 كيلومترا بينما يصل عمق الأحزمة الستة من كل الجهات بين 130–150 كلم, وفي حالة ما إذا استطاعت القوات الألمانية اختراق سلسلة الدفاعات هذه كان عليها مواجهة المزيد من الأحزمة الدفاعية من ناحية الشرق تشكلها جبهة السهوب وهو ما يجعل عمق التحصينات الدفاعية السوفياتية إلى نحو 300 كلم[41] كما هو موضح في الشكل (3).

الشكل (3) خارطة خطوط الدفاع السوفيتية

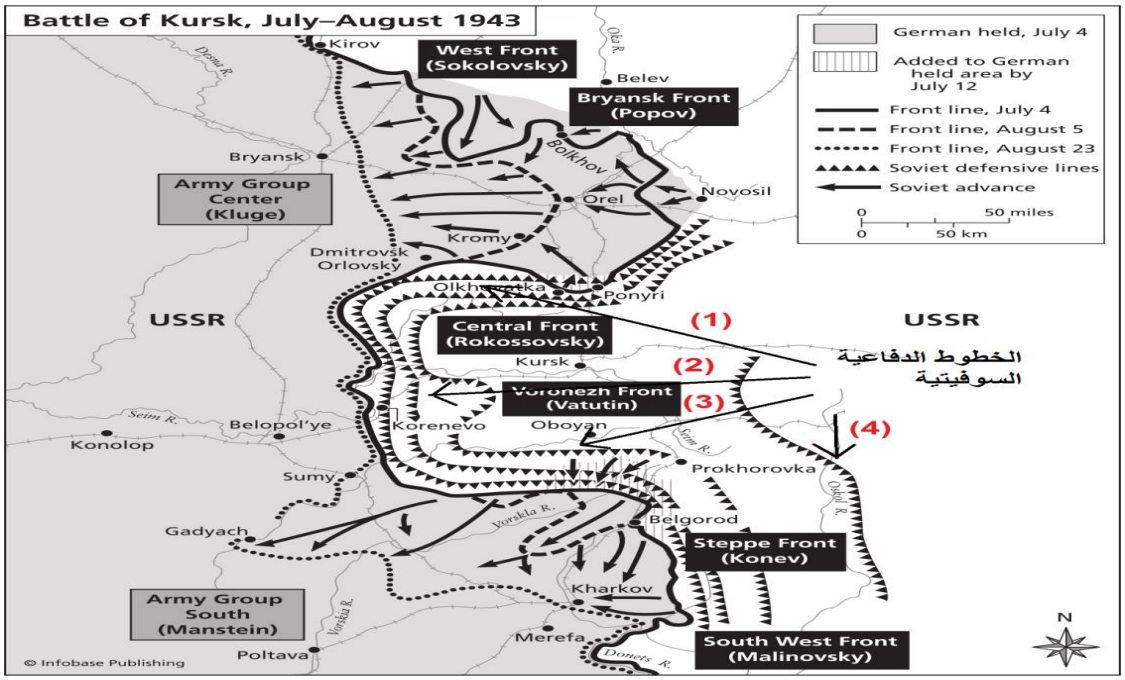

المصدر : Eastern Front Maps of World War II | by Inflab | Medium

أما من حيث شبكات الألغام قام جنود الهندسة التابعين للجيش الأحمر بزراعة 503,663 لغما مضادا للدروع و439,348 لغما مضادا للأفراد تم تركيز العدد الأكبر منها في الحزام الدفاعي الأول بلغت كثافة الألغام في الكيلومتر المربع الواحد 1,700 لغما مضادا للأفراد و1500 لغما مضادا للدروع.[42]

الاستدراج والاستنزاف: استراتيجية الدفاع لم تكن من خيارات القائد السوفيتي جوزيف ستالين والذي كان يؤمن أن تطبيق الاستراتيجية الدفاعية سيعطي المبادرة للألمان في كورسك, غير أن ستالين لم يكن كهتلر في مسئلة التفرد باتخاذ القرارات, ففي الفترة بين 12-15 أبريل، قام ستالين باستشارة قادة خطوط الجبهات وكبار ضباط هيئة الأركان وعرض قرار المبادرة الهجومية على الألمان، غير أن نائب القائد الأعلى غيورغي جوكوف اقترح عليه سحب القوات الألمانية نحو الفخ بهدف تدمير أغلب قواتهم المدرعة,[43] وبالفعل تم تطبيق الخطة السوفيتية على النحو الآتي:

1. تقسيم القوات إلى خمسة مجاميع كما هو موضح في الشكل (4)

الشكل (4) سير المعركة الفعلي

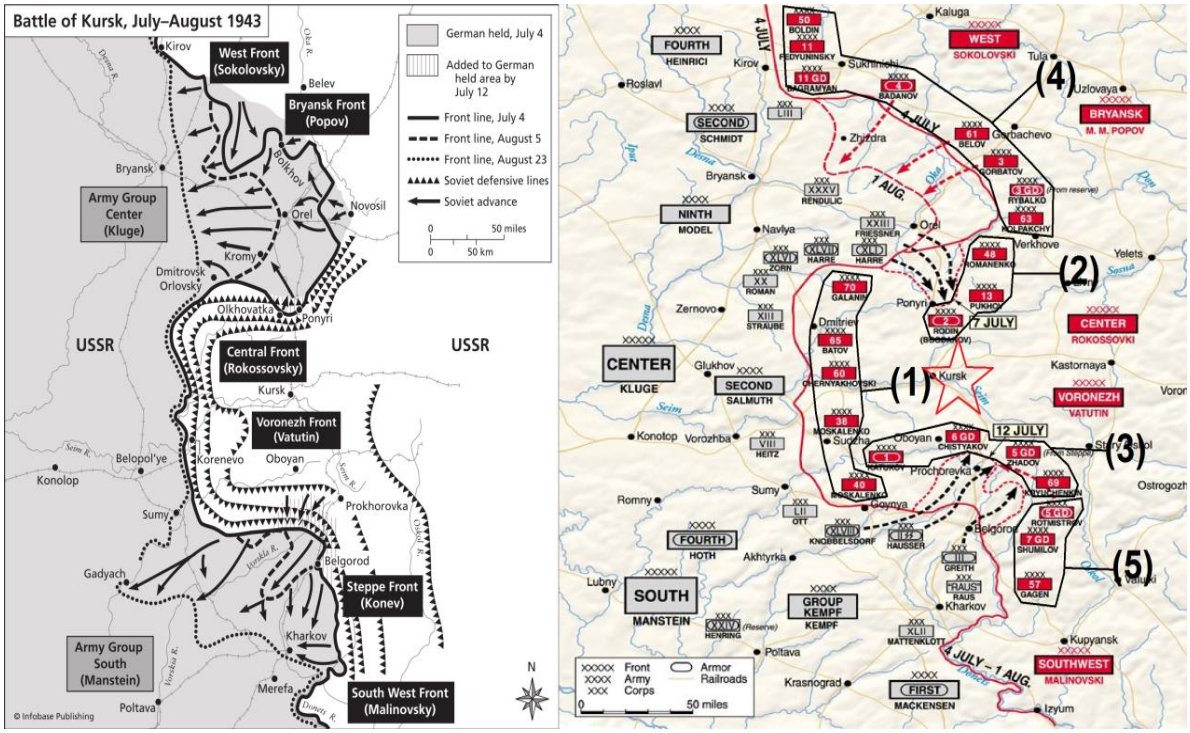

المصدر: المصادر السابقة معدلة من قبل الباحث

2. تخصيص مجموعة للحماية تمثلت في المجموعة الأولى والتي انتشرت على طول الخط الأمامي للجبهة الوسطى بهدف منع أي تقدم ألماني من الوسط وتحقيق الحماية للمجموعتين الثانية والثالثة.
3. تخصيص مجموعتين للدفاع تمثلت في المجموعة الثانية والثالثة والتي تكفلت بعملية استدراج القوات الألمانية إلى الخطوط الدفاعية نحو العمق باتجاه مركز جيب كورسك ومن ثم إيقاف تقدم القوات الألمانية قبل تحقيق التطويق الكامل والالتقاء في المنتصف, وتركزت المجموعة الثانية في الجبهة الشمالية لخط الالتقاء الشمالي في الجيب لمواجهة القوات الألمانية المتمركزة في

الشمال أما المجموعة الثالثة فقد تركزت في الجبهة الجنوبية لخط الالتقاء الجنوبي في الجيب لمواجهة القوات الألمانية المتمركزة في الجنوب.

4. تخصيص مجموعتين للهجوم المضاد تمثلت في المجموعة الرابعة في الجبهة الشمالية والمجموعة الخامسة في الجبهة الجنوبية كما هو موضح في الشكل (4)

أما من حيث تحقق الاستدراج والاستنزاف للقوات الألمانية فيظهر من خلال سير المعركة والتي بدأت في 5 يوليو بتحرك القوات الألمانية من جهتي الشمال والجنوب نحو المنتصف, ومن خلال الشكل (4) يتبين أن القوات الألمانية اخترقت الخطوط الدفاعية وتوغلت حتى اصطدمت بالمجموعة الدفاعية السوفيتية (2) في 7 يوليو, أما القوات الجنوبية فقد اخترقت خطوط الدفاع متوجهه شمالاً ومواجهة المجوعة الدفاعية السوفيتية (3), وبالرغم من الفترة القياسية للهجوم الألماني إلا أن هذه التحركات أنهكت واستنزفت القوات الألمانية من كلا الجهتين بسبب اختراق الخطوط الدفاعية ومواجهة الدفاعات السوفيتية والتي شملت معركة بروخوروفكا حيث اشتبكت أكثر من 850 دبابة سوفيتية ضد حوالي 250 دبابة ألمانية, وانتصر الألمان في هذه المعركة انتصار تكتيكي مؤقت لكنهم عانوا من كثرة الخسائر وعدم القدرة علي تعويضها,[44] في هذه الأثناء كانت المجموعة الهجومية السوفيتية (4) تضغط على خط المواجهة الشمالي متجهه غرباً مضيقة بذلك الخناق على مجموعة الهجوم الألمانية الشمالية والتي كانت متورطة في مواجهة المجموعة الدفاعية (2) لتدفع خط المواجهة نحو الغرب إلى تاريخ 1 أغسطس, واستمرت تحركات المجموعات الهجومية السوفيتية ومساندتها للمجموعات الدفاعية حتى أدت إلى انسحاب الألمان ودفع خطوط المواجهة لتصبح محاذية لخط الجبهة الوسطى في تاريخ 23 أغسطس مؤكدة بذلك فشل وهزيمة الجيش الألماني كما هو موضح في الشكل السابق, وما يؤكد نجاح الجيش الأحمر في تحقيق هدف الاستدراج والاستنزاف واقع الخسائر الألمانية والتي بلغت 200000 ضحية وخسرت 500 دبابة,[45] وبالرغم من خسائر الألمان في المعركة أقل بكثير من خسائر السوفييت إلا ان حجم هذه الخسائر يمثل ضربة مؤلمة خصوصاً بعد خسائر معركة ستالين غراد بالإضافة إلى فشلهم في تحقيق الأهداف الرئيسية لإسقاط كورسك, وبهذا تم إثبات الفرضية الخامسة

الفرضية السادسة: تفوق الجيش السوفييتي على الجيش الألماني في عملية الإمداد.

تقوم هيئة الإمداد والتموين عن طريق إدارتها التابعة (التعيينات، النقل، المطبوعات، الوقود، المهمات، الخدمات الطبية، الخدمات البيطرية) بمهام التأمين الإداري والاكتفاء الذاتي لتشكيلات ووحدات القوات المسلحة، عن طريق نظام دقيق لإمداد القوات بوسائل الإعاشة والاحتياجات الإدارية، وتقديم الدعم الطبي للقوات سلماً وحرباً، والاهتمام بجميع جوانب إعاشة الفرد المقاتل,[46] ويعتبر الإمداد الوسيلة الرئيسة التي تحافظ على القدرة القتالية للقوات وتجعلها ذات كفاءه عالية ومؤثرة في ميدان المعركة، فهناك الكثير

من الجيوش الحديثة أدركت أهمية الإمداد في ميدان المعركة وإن الإمداد الناجح سيساهم في إنجاح المهمة والعكس كذلك صحيح لذا تهدف الكثير من الجيوش إلى التركيز والتفوق في مجال الإمداد لضمان تحقيق النصر في ميدان المعركة,[47] بعبارة أخرى تمثل عملية الإمداد والتموين العسكري شريان الحياة الرئيسي الذي يضمن استمرارية المعارك وتحقيق الانتصار, كما أن أي خلل في الإمداد العسكري يؤثر بشكل كبير عل كفاءة القوات وقد يؤدي إلى الخسارة الحتمية مثلما حدث في معركة ستالين غراد عندما قام الجيش الأحمر بمحاصرة قوات المحور وتطويق حوالي 250,000 من قوات الجيش السادس والفيلق 4 التابع للجيش الرابع بانزر داخل المدينة, ومع تواصل الحصار بدأت مظاهر الضعف تظهر على المقاومة الألمانية, حيث تسبب البرد والجوع في إنهاك الجنود وتعطل الآليات والمدرعات لقلة الوقود إضافة إلى نقص الذخيرة، في الوقت الذي كانت الهجمات السوفياتية على أشدها, وما ازداد الأمر سوءا رفض هتلر قيام الجيش السادس بكسر الحصار والخروج من ستالين غراد حيث أمرهم بالبقاء مهما كلفهم الثمن مع ضمان مواصلة تزويدهم بالإمدادات عن طريق جسر جوي, إلا أن عمليات التموين بالجو عجزت عن نقل كميات كافية من المؤن والذخيرة لتغطية حاجيات الجيش، ثم توقفت كلياً بعد احتلال الجيش الأحمر للمطارات التي تستعملها القوات الألمانية سواء التي داخل المدينة أو القريبة منها, قاد كل ذلك للانهيار التام للجيش الألماني السادس الذي اضطر قائده فريدريك باولوس للاستسلام في 2 فبراير 1943 ومعه أغلب قوات الجيش السادس رغم مواصلة البعض الآخر القتال إلى أن تمت تصفيتهم,[48] أما من حيث وضع الجيش الألماني في معركة كورسك فقد تعرضت خطوط الإمداد لديه للاستهداف المباشر من خلال هجمات البارتيزان والتي استهدفت الجسور والقطارات وسكك الحديد خلف منطقة الألمان, وبحسب المصادر السوفيتية بأن قائد أحد الفيالق الألمانية قد بعث بتقرير في 31 أغسطس إلى رؤسائه يقول " قام المناصرين السوفييت بعملية لم يسبق لها مثيل لمنع التموينيات الألمانية من الوصول إلى الجبهة عن طريق هجمات مفاجئة ومدروسة على السكك الحديدية, ووقع نحو 6784 انفجار في الليلتين الأوليين من شهر أغسطس على طول القطاع الذي يحرسه فيلقنا وارتفع عدد انفجارات السكك الحديدية في منتصف شهر أغسطس إلى خمسة عشر ألفا,[49] بالرغم من أن هذه الإشارة مأخوذة من وثائق ومؤلفات سوفيتية إلا أن هناك قدح في درجة الموثوقية, حيث أن الكتاب (الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر سوفيتية) أقرب للسرد الملحمي الذي يعكس التمجيد, ومن ناحية عسكرية فهو أقرب إلى التوجيه المعنوي منه إلى الوثائق والكتب العسكرية, وما يؤيد هذا الرأي أن الكتاب لم يذكر بأي وجه حجم خسائر الجيش السوفيتي في معركة كورسك, غير أن الأمر الأكيد من الناحية التاريخية هو تنفيذ العمليات من قبل المقاومة الشعبية السوفيتية والتي تسببت في تعطيل تعزيزات المؤن والعتاد الألمانية وتطلبت تحويل مزيد من القوات لمهمة متابعة البارتيزان والقضاء عليهم، ما سبب تعطيلها عن تحضيرات الهجوم على كورسك,[50] بالمقابل فقد حرصت القيادة السوفيتية على رفع جاهزية وكفاءة عملية الإمداد والتموين

إلى أقصى حد ممكن وذلك لتلبية احتياجات الجيش الهائل الذي قامت بحشدة إلى كورسك حيث كانت المؤخرة السوفيتية تعمل بدقة الساعة في تزويد الهجوم المتسارع بكل ما يحتاج من موارد,[51] بهذا نجد أن السوفييت حرصوا على تعطيل إمدادات الألمان وتفعيل إمداداتهم قدر الإمكان الأمر الذي كان له تأثيره في كسب المعركة, وبهذا تم إثبات الفرضية السادسة.

الفرضية السابعة: انعدام التوافق الزمني بين القرار العسكري والتجهيز للمعركة.

قبل التحدث عن مشكلة القرار العسكري في معركة كورسك ينبغي أن نتطرق لمفهوم القرار العسكري ومقارنته مع حالة كورسك, فمن الناحية العسكرية فإن عملية صنع القرار العسكري (MDMP) هي منهجية تخطيط متكررة لفهم الموقف والمهمة ، وتطوير مسار العمل ، وإنتاج خطة أو أمر تشغيل, ويساعد برنامج MDMP القادة على تطبيق الدقة والوضوح والحكم السليم والمنطق والمعرفة المهنية لفهم المواقف وتطوير الخيارات لحل المشكلات والوصول إلى القرارات, كما تساعد هذه العملية القادة والأركان وغيرهم على التفكير النقدي والإبداعي أثناء التخطيط,[52] السؤال الذي يطرح نفسه: هل مر قرار معركة كورسك بمراحل عملية اتخاذ القرار العسكري؟؟ من خلال معطيات المعركة نجد أن القرار تم وضعة مسبقاً قبل مناقشة أي بدائل متاحة أو بالأصح لم يكن هناك بدائل أو خطط واضحة يمكن أتخاذ القرار من خلالها, وما يثبت هذا الأمر الخلاف الشديد بين هتلر وقياداته العسكرية في فترات لاحقة لتوقيع القرار, وحقيقة الأمر أن الهجوم على كورسك لم يكن قرار عسكري بل رغبة نابعة من رؤية وقناعة أدولف هتلر وما يؤيد هذا الأمر وجهة نظر القائد الألماني هاينز جوديريان في لقاء جمعه مع هتلر سأله قائلا: " هل من الضروري حقا مهاجمة كورسك، وبالأحرى على الشرق هذه السنة إطلاقا ؟ هل تعرف أي أحد يعلم أين توجد كورسك ؟ العالم كله لن يهتم سواء احتلينا كورسك أم لا، ما هو السبب الذي يجبرنا على مهاجمة كورسك وبشكل أعم الجبهة الشرقية هذا العام ؟" فأجابه هتلر " أعلم، والتفكير بهذا يحرك ألم معدتي "، واختتم جودريان ذلك قائلا: "في هذه الحالة رد فعلك على المشكلة هو الأصح، دعها وشأنها"[53] وحتى مع افتراض أن قرار معركة كورسك كان مبرر وله رؤية استراتيجية تتمثل في حماية الجبهة الشرقية لألمانيا فلا يزال القرار قائم على العديد من الثغرات التي تسببت بفشلة وأول هذه الثغرات التوقيت الخاطئ.

التوقيت الخاطئ للقرار العسكري: في 13 مارس 1943 ، وقع أدولف هتلر أمرًا عمليًا رقم 5 ، حيث حدد مهمة منع تقدم الجيش السوفيتي و "فرض إرادته على أحد قطاعات الجبهة على الأقل,[54] وأخّر الألمان موعد البداية محاولة منهم لبناء قواتهم وانتظار أسلحة جديدة، خاصة دبابات بانثر الجديدة وأعداد أكبر من دبابات تايغر وكانت تلك أول مرة يؤخر فيها الألمان موعد هجوم استراتيجي[55] وبدأت معركة كورسك في 5 يوليو 1943[56] وثبت لاحقاً أن قرار تأجيل الهجوم كان حاسم في تحديد نتائج المعركة

حيث أن التأخير لمدة ثلاثة أشهر أعطى الروس متسعًا من الوقت لإنشاء خطوط دفاع داخل الخطوط البارزة وتدريب رجال إضافيين على الخطوط الأمامية,[57] من الناحية العسكرية وحسب تعريف عملية اتخاذ القرار العسكري كان من المفترض دراسة الوضع مسبقاً قبل اتخاذ القرار والعمل على تعتيم وإخفاء النوايا حول الهجوم حتى تتضح الصورة وهنا تظهر أهمية ودور سرية العمليات العسكرية, وعند الوصول إلى قناعة كاملة كان من المفترض العمل على استكمال التجهيزات بدون إظهار الهدف الحقيقي لهذه التجهيزات ومن ثم يتم توقيع القرار وإصدار التوجيهات بحيث يتوافق توقيت القرار مع توقيت تنفيذ العملية.

معوقات التصنيع العسكري الألماني: عانت ألمانيا النازية صعوبة في التصنيع العسكري في الفترة بين 1934 و 1945 حيث كان العدد الأولي للإنتاج كان 250 دبابة شهريا يتم انتاجه من قبل شركة مان(MAN), ثم أرتفع ليصل إلى 600 دبابة شهريا في يناير 1943, وعلى الرغم من كل الجهود الدؤوبة لم يكن من الممكن المحافظة على الانتاج الحربي بهذا المستوى بسبب القصف المستمر من قبل قوات التحالف والعقبات الصناعية حيث بلغ معدل الإنتاج الشهري 148 دبابة في عام 1943 ثم ارتفع ليصل إلى 315 شهريا في عام 1944 حيث بلغ عدد الدبابات التي أنتجت من نوع بانثر (Panther) في تلك السنة 3,777 دبابة وبلغت ذروة الإنتاج في يوليو لتصل إلى 380 دبابة حتى توقف إنتاج الدبابة بحلول مارس 1945,[58] وهذا يبين صعوبات التصنيع الحربي في تلك الفترة الأمر الذي انعكس على درجة تلبية الجبهات والمعارك, أما في فترة ما قبل معركة كورسك فقد كانت قدرة ألمانيا على استبدال أنظمة الأسلحة المدمرة بمعدات جديدة شبه معدومة, وبحلول يناير 1943 كانت خسائر الدبابات كنسبة مئوية تحوم حول 30 ٪ ، مما يجعل من المستحيل تقريبًا على القادة الألمان إعادة إمداد وحداتهم المستنفدة بشكل فعال.[59]

عدم استغلال الوقت: إذا كان هذا هو وضع الجيش الألماني والمعوقات التي تواجهه, فما هي الخيارات المتاحة أمامه؟؟! بالنسبة لخيار استراتيجية الدفاع التي اقترحها الجنرال فالتر مودل فإنها تمثل الخيار المنطقي وخصوصاً بعد هزيمة ستالين غراد والخسائر التي كبدت الألمان, غير أن هذا الخيار كان من المستحيل تنفيذه وبالأخص مع شخص كأدولف هتلر وذلك لسببين رئيسين

الأول: من خلال تحليل شخصية أدولف هتلر وقراراته وتوجهه الأيد لوجي نجد أنه شخص لا يتقبل فكرة الاستراتيجية الدفاعية, كما أن أدولف هتلر كان يتميز بكبرياء شخصي وقومي وصل إلى حد الغرور.

الثاني: أن الجيش الألماني لم يكن قد وصل إلى مرحلة الدفاع بعد حيث أنه في حينها لا يزال له تواجد معظم أرجاء أوربا.

ومن حيث خيار الهجوم بالقوات المتاحة فلم يكن خيار حكيم وكان موقف أدولف هتلر مبرر حين قرر تعزيز القوات الحالية, فبعد معركة ستالين غراد عليه أن يعيد التفكير في أي هجوم على الجبهة السوفيتية, أما الخيار الذي تم تنفيذه والذي تمثل في التأجيل فقد كانت نتائجه كارثية وبالأخص بعد انكشاف الخطة الألمانية, ويكمن السبب الرئيسي في إخفاق هذا الخيار هو عدم استغلال الوقت بين التوقيع للعملية والهجوم الفعلي الذي دام أكثر من ثلاثة أشهر وساعد الجيش السوفيتي في التجهيز المسبق للمعركة, معنى هذا وجود تناقضات في الخيارات المتاحة وبالرغم من هذه التناقضات إلا أنه يمكن حلها من خلال المنطق العسكري حيث كان من المفترض أن يستغل الجيش الألماني الفجوة الزمنية في السيطرة على خطوط المواجهة في جيب كورسك والحفاظ على الوضع لصالحه حتى تكتمل تجهيزات العملية وهذا ما يقودنا إلى الخيار الاستراتيجي الرابع (الفرضية الثامنة) والذي كان من المفترض أن يضمن كسب المعركة لصالح الألمان, وبهذا تم إثبات الفرضية السابعة.

الفرضية الثامنة: وجود خيارات استراتيجية كان من الممكن في حال تنفيذها تفادي أخطاء الجيش الألماني وكسب المعركة.

إذا كان هذا هو وضع الخيارات المتاحة أمام الجيش الألماني فهل يمكن وضع خيار رابع مقبول من الناحية العسكرية ويضمن أفضل النتائج الممكنة للجيش الألماني؟؟! تكمن الإجابة في الخيار الذي يحقق مبداء استغلال الوقت حيث أن الخيار المنطقي من الناحية العسكرية في شن ضربات منظمة على طول جبهة الالتحام في جيب كورسك مستنده إلى التفوق النوعي للآلية الحربية مع تغطية جوية وذلك لكي يحقق الجيش الألماني من خلالها الأهداف التالية:

1. إرباك الجيش السوفيتي ومنعه من تجهيز أي تحضيرات أو وسائل أو خطوط دفاعية.
2. تأمين خطوط الأمداد الألمانية.
3. تعزيز سلاح الاستطلاع في المناطق السوفيتية والألمانية على حد سواء.
4. تأسيس وبناء مراكز وقواعد عسكرية وإنشاء خطوط دفاع خلفية.
5. كسب الوقت حتى تكتمل التجهيزات العسكرية المطلوبة لتنفيذ العملية.

ويمكن تلخيص هذا الخيار باستخدام القوات الألمانية المتاحة للحفاظ على الوضع العسكري لصالح الجيش الألماني من خلال منع التجهيزات السوفيتية وتأمين طرق الأمداد وتعزيز الاستطلاع على مدى الفترة اللازمة لاستكمال التجهيزات العسكرية لعملية كورسك, وبهذا تكون الفجوة الزمنية قد تم تغطيتها بالتالي تحقيق التوافق الزمني بين القرار العسكري والتجهيز للمعركة.

وبالرغم من خطورة هذا الخيار واحتمالية وقوع القوات الألمانية في شراك الجيش الأحمر إلا أن الوضع المحتمل لن يكون بالخطورة التي آلت أليها الأوضاع بعد انكشاف الخطة الألمانية, وعلى الأقل سيكون هناك فرصة أمام الجيش الألماني لكسب المعركة مع تحقيقه لعوامل النصر والتي كانت مفقودة في الواقع كضعف الاستطلاع والأمداد العسكري, وحتى مع انكشاف الخطة الألمانية فإن تطبيق هذا الخيار سيفقد السوفييت القدرة على الاستعداد المبكر للمعركة وبناء الخطوط الدفاعية والحشد العسكري.

من ناحية أخرى فإن تطبيق هذا الخيار يتطلب مراعاة العديد من العوامل المهمة منها:

1. تقييم القوة الألمانية المتاحة ومقارنتها بنظيرتها السوفيتية في نفس الفترة ونفس النطاق الجغرافي.
2. التقدير والمراقبة قدر الإمكان للدعم اللوجستي والعسكري السوفيتي المحتمل توجيهه إلى جيب كورسك خلال فترة العملية.
3. وضع خطة زمنية للإمداد الألماني بشكل متدرج حسب درجة الاكتمال في التجهيزات العسكرية.
4. وضع سيناريوهات لتحول أوضاع المعركة وخطط بديله من ضمنها خطط الانسحاب.
5. دراسة السيناريوهات الاستراتيجية المحتملة للجبهات الأخرى مثل جبهتي غرب وجنوب أوربا والعمل على موائمة خطط المعركة مع المتغيرات الاستراتيجية الأخرى.
6. تحديد نقطة الاكتمال الزمنية في التجهيزات العسكرية ووضع خطة الهجوم.

وتتمثل خطة المعركة وفق هذا الخيار بالآتي:

1. تعزيز خطوط المواجهة لجيب كورسك والمناطق المجاورة بالقوات الألمانية المتاحة.

من المفترض في هذه المرحلة نشر القوات الألمانية (المتاحة) على خطوط المواجهة السوفيتية كما هو موضح في الشكل (5), الجدير بالذكر أن مناطق الانتشار الموضحة في الخريطة قد لا تتلاءم مع الواقع الفعلي حيث يتوقف الأمر على العديد من العوامل كالآتي:

- المساحة الشاسعة في الواقع الفعلي.
- حجم القوات الألمانية المتاحة ومدى تغطيتها لخطة الانتشار.
- حجم القوات الدفاعية السوفيتية في نفس الفترة ومناطق التمركز.
- جغرافية المنطقة ومدى وجود مناطق دفاعية طبيعية.

2. ضرب الخطوط الأمامية للجيش السوفيتي والأهداف العسكرية واللوجستية الاستراتيجية وعزل جيب كورسك عن طريق سلاح الجو الألماني (لوفتافه), وتتضمن هذه المرحلة نوعين من العمليات هي:

- ضرب الخطوط السوفيتية: والمقصود بذلك تنفيذ عمليات جوية على المجال الموازي لخطوط المواجهة من الناحية السوفيتية كما هو موضح في الشكل (5) وذلك لضرب خطوط الدفاع ومن انشأ أي خطوط أخرى وضرب القوات السوفيتية المتواجدة في المجال وأي قوات أخرى قادمة.
- ضرب الاهداف الاستراتيجية في العمق السوفيتي: وهذه العملية ضرورية للغاية لغرض تعزيز وحماية القوات الألمانية, وتتمثل الاهداف الاستراتيجية في سكك الحديد وخطوط الإمداد, القواعد والمؤخرات العسكرية, المطارات الحربية.

الجدير بالذكر أن فاعلية القوات الجوية الألمانية يتوقف على درجة فاعلية سلاح الاستطلاع العسكري والذي ثبت ضعفة في الفرضية الثالثة غير أن تواجد القوات الألمانية في المنطقة على مدى ثلاثة أشهر سيعزز من فاعلية الاستطلاع الألماني.

3. تأمين خطوط الأمداد الألمانية وأنشأ مؤخرات عسكرية للجيوش على طول خط المواجهة, وتكمن أهمية هذه المرحلة في دور خطوط الإمداد لاستقبال التجهيزات والإمدادات العسكرية اللازمة لتنفيذ الهجوم على جيب كورسك.

الشكل (5) الخطة العسكرية وفق خيار استغلال الوقت

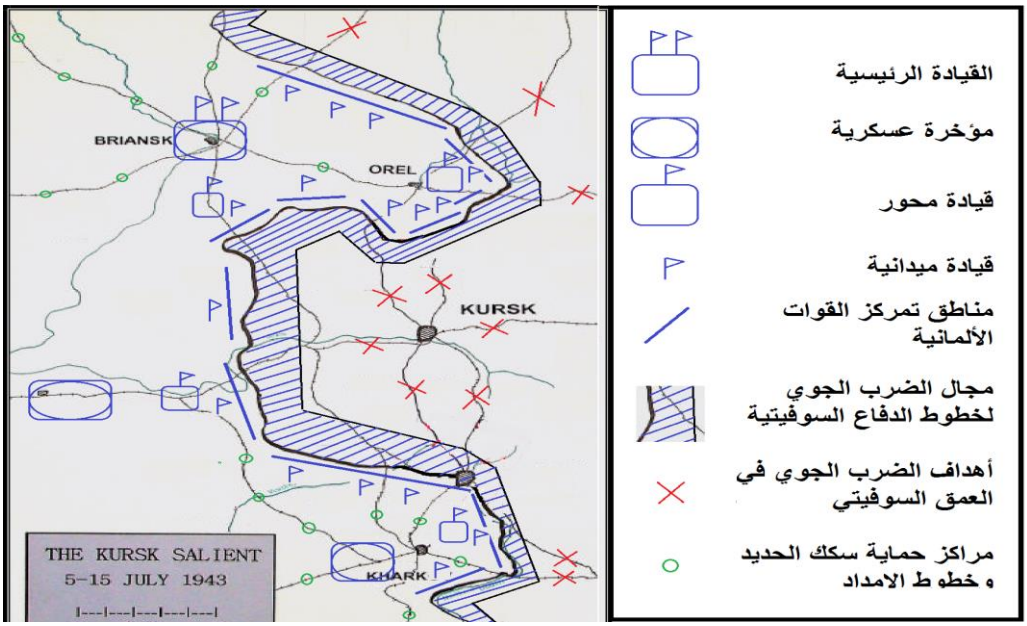

المصدر : إعداد الباحث

4. استقبال الإمدادات والتجهيزات العسكرية الألمانية المكتملة على مدى ثلاثة أشهر, وتتطلب هذه المرحلة درجة عالية من التوافق بين قيادة المعركة والقيادات العليا من الناحية الزمنية والميدانية واللوجستية الأمر الذي يبنى عليه مدى الفاعلية والكفاءة في قيادة المعركة.
5. تنفيذ الهجوم على جيب كورسك, من الضروري قبل الخوض في تفاصيل هذه المرحلة معرفة درجة المنطقية لمراحل الخيار السابقة ومدى إمكانية تطبيقها, حيث أن فاعلية الخيار يتوقف على العديد من العوامل التي صعب تحديدها بسبب انعدام المعلومات والتي قد تؤثر بشكل كبير على تطبيق الخيار بالتالي مسار المعركة, وتتمثل هذه العوامل في الآتي:
   - حجم القوات المتاحة لكلا الطرفين في تلك الفترة.
   - درجة الاستجابة العسكرية لكلا الطرفين وفق معطيات هذا الخيار.
   - مدى قدرة الألمان السيطرة والحفاظ على الوضع وفق الخطة الموضحة في الشكل (5) على مدى ثلاثة أشهر.

هذه العوامل تضع تنفيذ العملية وفق الخيار أمام ثلاثة احتمالات هي:

1. فقدان الألمان للسيطرة وانقلاب الوضع لصالح السوفييت: وهذا الاحتمال ضئيل وقد لا تتجاوز نسبة التحقق 15%[60] نظراً لتحقيق الأسبقية والتفوق النوعي من قبل الألمان, وما يؤكد ضئالة هذا الاحتمال النتائج الفعلية لمعركة كورسك حيث أن الجيش السوفيتي بالكاد استطاع ان يردع الجيش الألماني بالرغم من التجهيزات الهائلة والحشد العسكري المهول للمعركة وبخسائر وتضحيات في الأرواح والآليات فاقت خسائر الجيش الألماني.
2. تحول المعركة إلى خطوط مواجهات مستمرة: حيث من الممكن أن تصبح المعركة مواجهة متكافئة القوى والسبب في ذلك القوة العسكرية والقيادية العروفة عن الجيش السوفيتي كما حدث في معركة ستالين غراد, وهذا الاحتمال يقدر تحققه بنسبة 35%.[61]
3. السيطرة والحفاظ على الوضع حتى اكتمال التجهيزات الألمانية: وهذا هو الاحتمال الأعلى والذي يصل إلى 50%[62] ويكمن السبب في المبادرة المسبقة للألمان والتفوق النوعي وانعكاسات تطبيق الخيار التي من المفترض أن تساعد في تفادي الأخطاء التي وقع فيها الألمان في الواقع الحقيقي, ما يعزز هذا الاحتمال هو نظرة مانشتاين والذي يعتبر أحد اقوى قيادات أدولف هتلر وذلك بإبداء رأيه عند مناقشة خطة الهجوم على الجبهة الشرقية في مهاجمة خطوط السوفييت

بتركيز قواته والقيام بسلسلة من الهجمات المعاكسة لاستغلال حالة الإنهاك في الخطوط السوفياتية وتدمير مقدمة الجيوش السوفياتية واستعادة مدينتي خاركوف وكورسك, وهذا هو المؤشر الوحيد الذي يعطي الاحتمال الاخير نسبة تحقق مرتفعة.[63]

في حال تحقق الاحتمال الثالث فإن معطيات المعركة ستتغير حيث أن السوفييت لن يتمكنوا من تشييد أي خطوط دفاعية ولن تبلغ القوات 50% كحد أقصى مما تم فعلياً في المعركة وبالمقابل سيتمكن الألمان من استكمال 90% من القوات التي تم تجهيزها فعلياً مما سيمنح الألمان التفوق النوعي والعددي معاً, وهذا سيمكنهم من تطبيق خطة التطويق الأساسية بالإضافية إلى إمكانية الاقتحام من الجبهة الوسطى كما هو موضح في الشكل (6)

الشكل (6) النتائج المحتملة حول تكون القوى العسكرية وفق خيار استغلال الوقت

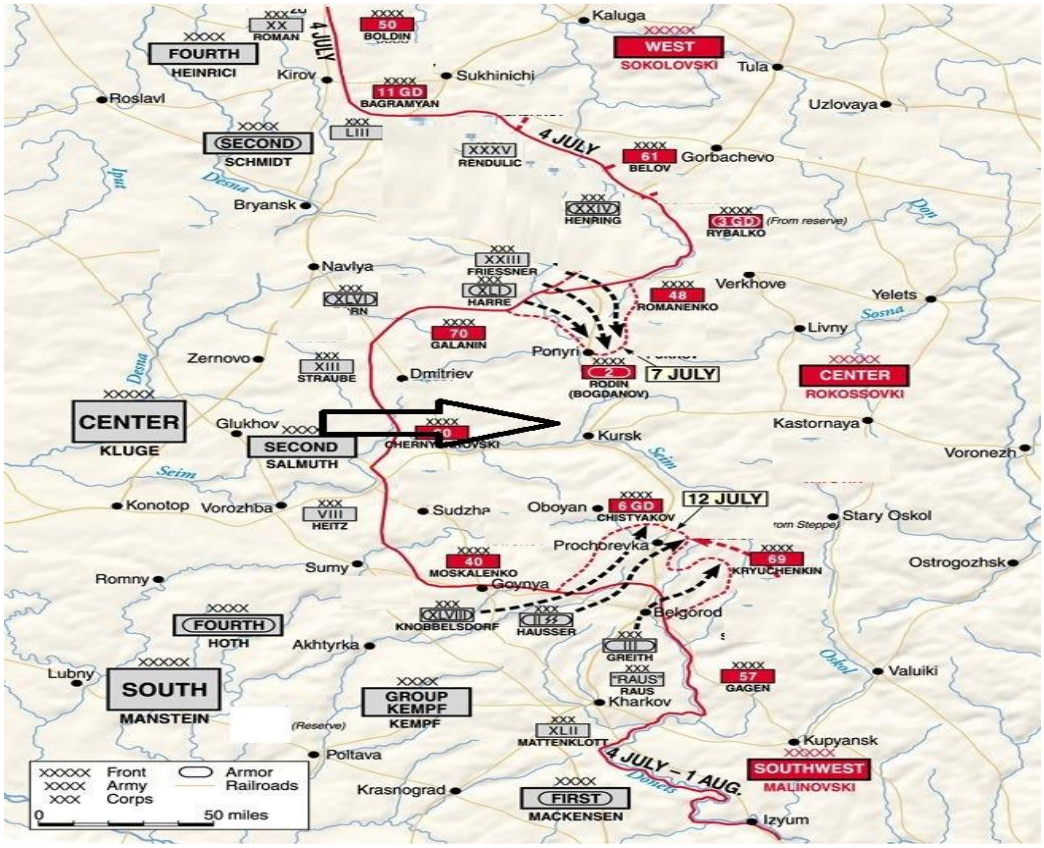

المصدر: إعداد الباحث وفق احتماليات خيار استغلال الوقت

الجدير بالذكر أن الواقع الفعلي من الناحية العسكرية لا يقبل الاعتماد على الاحتمالات والافتراضات المشوشة لأن العواقب ستكون وخيمة والشاهد في ذلك وضع الألمان نتيجة التقدير الخاطئ لحجم القوات السوفييتية, وما دعا إلى ذكر واقع الاحتمالات في هذه الدراسة النقص الشديد في المعلومات من حيث الحجم الحقيقي للقوات في كلا الجانبين ومناطق التركز والمواجهة عند إقرار الهجوم الألماني, وهذا ما فرض على الباحث وضع السيناريوهات المحتملة واستنباط النتائج المترتبة على تحققها, أما من

حيث إثبات الفرضية, فبسبب غياب المعلومات والمعطيات عن واقع كلا الطرفين في فترة توقيع العملية 6 من قبل أدولف هتلر, فقد تم إثبات هذه الفرضية بشكل جزئي استناداً إلى المنطق العسكري بخصوص وجود خيارات استراتيجية أخرى ولم يتم إثبات فاعلية هذه الاستراتيجيات في حسم المعركة لصالح الألمان.

المراجع:

[1] ,/ تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org.2021\2\11 الخطط والتحضيرات الألمانية, معركة كورسك,

[2] , تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org/wiki.2021\2\21 معركة بروخوروفكا,

[3] ,/ تم الاطلاع في https://www.argaam.com.2021\2\10 دور النفط في الحرب العالمية الثانية,

[4] ,/ تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org.2021\2\10 عملية باربا روسا,

[5] ,/ تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org.2021\2\10، صفحات 204–221, 1973 Rich

[6] ,/ تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org.2021\2\10 فولغوغراد,

[7] ,/ تم الاطلاع في https://www.ibelieveinsci.com.2021\2\11 معركة ستالينغراد,

[8] ,/ تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org.2021\2\10 عملية باربا روسا,

[9] ,/ تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org.2021\2\10 عملية باربا روسا,

[10] McDougal Littell, (2006), Roberts (2006: 143), Biesinger (2006: 699), Battle of Stalingrad". Encyclopædia Britannica. https://ar.wikipedia.org/, 2021\1\18 تم الاطلاع في

[11] Shirer (1990), . https://ar.wikipedia.org/, 2021\1\18 تم الاطلاع في

[12] Bellamy, (2007), https://ar.wikipedia.org/, 2021\1\18 تم الاطلاع في

[13] ,/ تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org.2021\2\11 معركة كورسك,

[14] britannica.com". britannica.com, 2021\1\18 تم الاطلاع في

[15] Healy, Mark (2010). Zitadelle: The German Offensive Against the Kursk Salient 4–17 July 1943, https://en.wikipedia.org/, 2021\2\11 تم الاطلاع في

[16] ,/ تم الاطلاع في https://om.ww2facts.net.2021\2\11 معركة كورسك الكبرى: خطط وقوى الأحزاب. الجزء 2,

[17] Barnes, Julian E. (27 January/February 3, 2003). "Spy Stories: The Third Man". U.S. News & World Report: 46.

[18] رسائل الحكومة السوفيتية – المجلد الأول – ص 134, المصدر مأخوذ من كتاب الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر سوفيتية صفحة 316.

[19] رسائل الحكومة السوفيتية – المجلد الأول – ص 141, المصدر مأخوذ من كتاب الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر سوفيتية صفحة 317.

[20] الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر سوفيتية صفحة 316.

[21] McKay, Sinclair (2010), The Secret Life of Bletchley Park: The WWII Codebreaking Centre and the men and women who worked there, London: Aurum Press,

[22] Battle of Kursk, https://en.wikipedia.org/, 2021\2\14 تم الاطلاع في

[23] ,/ تم الاطلاع في https://www.kachaf.com.2021\2\11 معركة كورسك, موقع كشاف,

[24] Reconnaissance–pull"—seeking the path of least resistance(monograph, US Command and General Staff College, 1991

[25] ,/ تم الاطلاع في https://www.kachaf.com.2021\2\11 معركة كورسك, موقع كشاف,

[26] ,/ تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org.2021\2\20 معركة كورسك,

[27] ,/ تم الاطلاع في https://om.ww2facts.net.2021\2\11 معركة كورسك الكبرى: العملية الدفاعية لقوات جبهة فورونيج. الجزء 4,

[28] , تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org/wiki.2021\2\20 معركة كورسك,

[29] , تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org/wiki.2021\2\20 معركة كورسك,

[30] ,/ تم الاطلاع في https://www.kachaf.com.2021\2\11 معركة كورسك, موقع كشاف,

[31] ,/ تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org.2021\2\21 معركة كورسك,

[32] ,/ تم الاطلاع في https://ar.wikipedia.org.2021\2\21 معركة كورسك,

[33] Jentz, Thomas (1995). Germany's Panther Tank: The Quest for Combat Supremacy. Schiffer Military History. صفحة 17

[34]. ,/ تم الاطلاع في wikipedia.org2021\1\18 دبابة بانثر

[35]C. Peter Chen, World War II Database, https://ww2db.com/, 2021\2\20 تم الاطلاع في

[36] معركة كورسك, الأوضاع قبل المعركة, https://onshr.nrme.net.2021\2\20 تم الاطلاع في /,

[37] معركة كورسك, https://ar.wikipedia.org/wiki.2021\2\20 تم الاطلاع في ,

[38] أسباب هزيمة المماليك من العثمانيين, http://www.toraseyat.com.2021\2\20 تم الاطلاع في /,

[39] ماهو عمل سلاح المهندسين, القوات البحرية السعودية, https://www.almrsal.com.2021\2\15 تم الاطلاع في /,

[40] المجموعة 73 مؤرخين – محمد شبل, إعجاز سلاح المهندسين في حرب اكتوبر, http://group73historians.com.2021\2\15 تم الاطلاع في /,

[41] معركة كورسك, https://ar.wikipedia.org/wiki.2021\2\22 تم الاطلاع في ,

[42] معركة كورسك, https://ar.wikipedia.org/wiki.2021\2\22 تم الاطلاع في ,

[43] معركة كورسك, https://ar.wikipedia.org/wiki.2021\2\22 تم الاطلاع في ,

[44] معركة بروخوروفكا, https://ar.wikipedia.org/wiki.2021\2\21 تم الاطلاع في ,

[45] C. Peter Chen, World War II Database, https://ww2db.com/, 2021\2\20 تم الاطلاع في

[46] هيئة الإمداد والتموين للقوات المسلحة (مصر), https://ar.wikipedia.org/wiki.2021\2\15 تم الاطلاع في ,

[47] مبارك العامري, نظرة شمولية عن منظومة الإمداد المشترك في الجيوش الحديثة, http://www.nationshield.ae.2021\2\15 تم الاطلاع في /

[48] معركة ستالينغراد, https://ar.wikipedia.org.2021\2\21 تم الاطلاع في /,

[49] وثائق الحكومة السوفيتية صفحة 21, مصدر مأخوذ من كتاب الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر سوفيتية, صفحة 320.

[50] معركة كورسك, موقع كشاف, https://www.kachaf.com.2021\2\11 تم الاطلاع في /,

[51] الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر سوفيتية مرجع سابق, صفحة 319.

[52] Military Decisionmaking Process (MDMP), https://www.thelightningpress.com/, 2021\2\21 تم الاطلاع في

[53] معركة كورسك, https://ar.wikipedia.org/wiki.2021\2\22 تم الاطلاع في ,

[54] ,,,,,

[55] معركة كورسك, https://ar.wikipedia.org2021\1\18 تم الاطلاع في /,

[56] britannica.com". britannica.com, 2021\1\18 تم الاطلاع في

[57] Battle of Kursk https://www.arcgis.com/ 2021\1\27 تم الاطلاع في

[58] دبابة بانثر. wikipedia.org2021\1\18 تم الاطلاع في /,

[59] DiNardo, R. L. 1997. Germany's panzer arm. Contributions in military studies. VoL 166. Westport, Conn.: Greenwood Press.

[60] تقديرات الباحث[48], [49],

[63] معركة كورسك, https://ar.wikipedia.org.2021\1\18 تم الاطلاع في /,

تحدي الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي :قراءة في حدود التأثير الأمني وطبيعة الممارسات الإستراتيجية الدوليـــــــــــية

The challenge of illegal migration on the sahel of Africa :Areding in the limits of security impact and the nature of international strategic practices.

طالبـة الدكتــوراه: مريمـــش وداد تحت إشراف الأستاذ : كشوط عبد الرفيق

الجامعة: كلية الحقوق و العلوم السياسية الجامعة : كلية الحقوق و العلوم السياسية

جـــــامعة جيجل الجزائر جامعة جيجل الجزائر

widad.merimeche 84@gmail.com abderrafikkechout@gmail .com

ملخص

ارتبطت معظم التحديات الأمنية الجديدة بالتحول في مفهوم الأمن و الذي تجاوز المفهوم التقليدي إلى بروز مفاهيم جديدة في البيئة الدولية وخاصة في منطقة الساحل الإفريقي ،حيث تتناول هذه الدراسة تحدي الهجرة غير الشرعية و التي أصبحت عابرة للقومية و توضح هذه الدراسة البحثية جيوستراتيجية منطقة الساحل و التي تبقى رصيد إستريتيجي للسياسات الأمنية الأوروبية للعمل في إطار شامل متعدد المسارات لضمان أمن المنطقة و حماية مصالحها الحيوية .

الكلمات المفتاحية : التحديات الأمنية ،الهجرة غير الشرعية ، منطقة الساحل

Absstract

Most of the new security challenges have been associated with the shift in the concept of security that overlooked the tranditional concept to the international environement ,especially the sahel region where this study deals with the challenges of illegal immigration ,with has become transnatinal this study also clarifies the geostrtegicity of the sahel region ,with remains at strategic asset for European security politicies to work of a comprehensive mulitrak approach to ensue the region security and vital interests

Key words: Security challenges,illegal migration, sahel region

مقدمة:

أصبحت الساحة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة من بين إهتمامات الأجندات السياسة الأمنية العالمية ومن أبرز القضايا الراهنة كون المنطقة نقطة وصل بين العالم القديم والحديث حيث تبقى من أولويات الإهتمام الدولي والعالمي بمسألة السلم والأمن في منطقة الساحل، حيث تفرض على الدول إتباع إستراتيجيات للحد من العديد من التحديات ومحاولة تغيير مسارها وحسب مستجدات البيئة الدولية خاصة بالبلدان المجاورة كمالي وليبيا وغيرها تؤثر على أمن القارة الإفريقية والتي تصنع في مثواها تحديات جديدة تؤثر على المستويين الإقليمي والدولي كتجارة الممنوعات العابرة للحدود والجريمة

المنظمة وفشل الدولة والهجرة غير الشرعية كما تشهد هذه المنطقة حالة من الإنزلاق الأمني و هذا راجع إلى العديد من الأزمات الذاخلية و العديد من التحديات الأمنية الجديدة و التي تؤثر على أمن المنطقة و دولها وعلى رأسها قضية الهجرة غير الشرعية وهذا ما سنتناوله في هاته الورقة البحثية .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة البحثية هاته في أنها تركز على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية إتجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل مستجدات البيئة الدولية كأزمة مالي وغيرها، حيث تتدخل أوروبا لحماية مصالحها و الحفاظ على أمنها .

أهداف الدراسة

كما تهدف هذه الدراسة البحثية إلى إبراز العديد من الأهداف منها :التعريف بالمنطقة الجيوسياسية التي تعتبر ذات أهمية كبرى مما جعلها محل تجادبات و أطماع القوى الكبرى إبراز مجمل الإستراتيجيات الأمنية و خاصة الأوروبية التصدي لمثل هذه التحديات و على رأسها الهجرة غير الشرعية .

و كذلك تشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير إهتمام الفواعل الدولية و التطلعات البحثية لمراكز البحوث و الدراسات .

أيضا تقييم إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل الإفريقي و تنفيدها مقابل الأهداف المحددة و المعززة بالإستراتيجيتين 2011 و 2015_ 2020.

إشكالية الدراسة

تأتي هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي تميزت به منطقة الساحل الإفريقي عن غيرها من المناطق الإفريقية من تطورات أمنية خاصة في العقود الأخيرة مما أدى بأوروبا إلى ضرورة الإستجابة لمتطلبات البيئة و إتخاد سياسات و إستراتيجيات أمنية صارمة إتجاه المنطقة و بهذا الشأن نطرح التساؤل التالي :

كيف أثرت التحديات الأمنية على فعالية الإستراتيجيات الأمنية الأوروبية في خلق بيئة مستقرة في منطقة الساحل الإفريقي؟

و تندرج تحت هاته الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

س 1: فيما تكمن الطبيعة الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي ؟

س2: هل تدخل منطقة الساحل الإفريقي ضمن أولويات الإستراتيجيات الأمنية الدولية ؟

س3: كيف إستطاعت ظروف البيئة الدولية أن تغير من طبيعة التحديات الأمنية كالهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المنطقة ؟

س3: هل السياسات والإستراتجيات الأوروبية طبعت تجسيد فكرة الأمن والإستقرار من خلال تطبيقها في منطقة الساحل الإفريقي ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة حول هاته الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها نقترح الفرضيات التالية:

- ساهم الوضع الأمني وتحولات البيئة الدولية في التأثير على طبيعة التحديات الأمنية ما انعكس عليها تغير في إدراك تواجد الفواعل الدولية في منطقة الساحل الإفريقي.
- جيوستراتيجية منطقة الساحل الإفريقي جعل منها محل تجادبات دولية كبرى و بقيت رهان إستراتيجي لتحقيق المصالح الكبرى .
- كلما كانت هناك تحولات في المنطقة وزاد حجم التهديدات الأمنية كلما شددت الدول الأوروبية إستراتيجيتها الأمنية نحو مصادر التهديد .

منهجية الدراسة

لمعالجة الموضوع تم الإعتماد على :المنهج الوصفي التحليلي: حيث تقوم هذه الدراسة على تحليل أبرز النقاط الرئيسية التي تتميز بها الإستراتيجية الأمنية الأوروبية عن باقي إستراتيجيات الفواعل الأخرى.

- **منهج دراسة الحالة** : حيث تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها و هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة أو مجتمع أو نظاما فيقتضيه التعمق في دراسة مرحلة معين من دراسة الوحدة بقصد الوصول إلى تعميمات علمية المتعلقة بالوحدة أو بالوحدات المشابهة لها ،و معرفة من خلاله أهم العوامل المؤثرة فيها و الإرتباطات السببية ،فهو يركز على الجزئيات لأنها مظهر من الحقيقة الكلية.

خطة الدراسة

- من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع حيث تضمنت الدراسة العناصر التالية:
- مقاربة معرفية حول بعض المفاهيم و المتغيرات الخاصة بالدراسة البحثية للتوضيح أكثر

أولا: الساحل الإفريقي:مقاربة معرفية

الساحل لغويا تعني: الحافة الجنوبية للصحراء وتعني الشاطيءأو جنب اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر ويطلق على ذلك الحيز الجغرافي وسط إفريقيا[1]، وهي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء من البحر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا وهو شريط طويل يشمل كل من السودان موريطانيا، التشاد، النيجر، السينيغال أي دول الساحل تميز المنطقة الوسطية الواقعة بين الصحراء و إفريقيا الإستوائية والتي يغلب عليها الطابع الصحراوي.

و قد خلقت شساعة المجال الجغرافي نوعا من الإرتباك التحليلي حول حدود التفاعل الإستراتيجي من طرف الباحثين[2]،سياسيا و بالعودة إلى مجموعة الدول و التي ضمتها لجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف gilss و التي تم إنشاؤها سنة 1971 ، فالساحل الإفريقي يضم الدول التالية : السينيغال ،غامبيا ،موريتانيا ،مالي ،النيجر ،التشاد ثم أضيف كل من الرأس الأخضر و غينيا بييساو [3]،و بزحف الرمال تضاف السودان ،إيتيوبيا ،الصومال ،و كينيا ،فهو قوس الأزمات والذي يضم كل من النيجر ،تشاد و موريتانيا [4]

مؤخرا تم إنشاء تجمع دول الساحل الخماسي ،حيث قرروا الدول الخمس موريتانيا ،مالي ، النيجر، بوركينافاسو ،إنشاء تجمع الساحل الخماسي تحت إسم "مجموعة الدول الخمسة في الساحل ".[5]

التحديات: هي المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجهها الدولة وتعيق تقدمها وأمنها وإستقرارها وتقف أمام مصالحها الإستراتيجية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها وتغيير مسارها[(6)]

---

[1] Mehdi taje ,security et stabilite dans la sahel african ,college defence de l'otan,ndc accasionel paper 19,rom december, 2006, p 06

[2] عادل زقاغ ، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي ،مقاربة سسيو سياسية،مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد 23 مارس 2016،ص157.

[3] سليم بوسكين ،تحولات البيئة الإقليمية و إنعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010 _ 2014 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014 ،2015،ص ،175 .

[4] عادل زقاغ ،مرجع سبق ذكره ،ص،158 .

[5] سليم بوسكين ،مرجع سبق ذكره ،ص ،176.

[6] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة في المفاهيم والأطر"، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، بيروت، ص28

ووفقا للوسائل العالمية لقاموس كامبريدج التحدي :يعني يحتاج إلى جهد عقلي أو جسدي كبير من أجل القيام به بنجاح ،و حسب kirstem gelsdorf التحديات العالمية إتجاه رئيسي أو تطور لديه القدرة على إحداث تأثيرات عالمية خطيرة .[7]

التهديد: المعنى الإيتيمولوجي لمصطلح التهديد وفقا لقاموس ويبستير فإن التهديد هو بيان أو تعبير عن النية للتدمير و كإشارة إلى خطر وشيك كتهديد الحرب [8] في مفهومه الإستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية وهو مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها.

أما المعنى العلمي هو كباقي المفاهيم في العلوم الإنسانية والإجتماعية إذ يعرفه باري بوزان التهديد بالنسبة للدولة كوحدة مرجعية للأمن يكون في تواجدها السياسي والرفاه الإقتصادي وسلامة إقليمها.

وبالنسبة للوحدة المرجعية المجتمعية يكون كامنا في بقاء المجتمع كهوية مختلفة عن الأخرين من الأقليات والجماعات وبالنسبة للوحدة المرجعية للفرد كامنا في كل ما يهدد بقاء الأفراد ويقلص من حاجياتهم الأساسية اليومية [(9)]

الهجرة غير الشرعية: يعرفها الأستاذ (m.Tribalat) للهجرة مفهومان أحدهما عام يعني الحركة أو الفعل الآني في الإنتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والأخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم [10]و بمعنى أخر التسلل عبر الحدود البرية و البحرية و الإقامة بطريقة غير مشروعة [11]، وتأخذ أيضا معنى الحركة التي تتم خارج القواعد التنظيمية للإرسال و العبور و البلدان المستقبلة .[12]

[7] Ibrahim can karaduman ,global chllenges for the word the word zeszyty naukoue 2(10) 2014,p 46.

[8] Hans gunter brauch, security threats , challenges vulnerability and risk, institute for political science free university of berlin , germany, p 05.

[(9)] عبد الرفيق كشوط ، "فلسفة الأمن والدفاع الأوروبي من منظور المقاربات الأمنية "،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر (03)، 2014، ص 17.

سمير محمد عياد ,الهجرة في المجال الأورومتوسطي : العوامل والسياسات مجلة العالم الإستراتيجي . العدد, 03,مركز الدراسات الإستراتيجية ,الجزائر ,ماي 2008, ص , 32. [10]

محمد غربي , التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :الجزائر نمودجا . الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية , العدد8 2012, ص 52 [11]

[12] Denys grytsenko, migration and security in europe, halmstad university, international relation 61- 90 ,2010,P 04.

وتعني الهجرة غير شرعية في أبسط معانيها هي إنتقال فرد أو جماعة من مكان لأخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا[13]

ثانيا: منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الديناميكيات المحلية و الجيوسياسية

أ. **التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي:** شبه إجماع أن الفضاء الجغرافي للساحل الإفريقي هي المنطقة الفاصلة، و عرفت بأنها خط إلتماس بين إفريقيا الشمالية وجنوب الصحراء من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، فمساحتها تبلغ ثلاثة ملايين متر مربع. [14]

- وبهذا الموقع يتضح لنا أن منطقة الساحل منطقة محورية حيث باتت حزاما جغرافيا بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى مما أكسبها موقع إستراتيجي حساس وحيوي.

ونظرا لهاته الأهمية جعلتها محل تجاذبات دولية ونذكر أهم:

ب. **العوامل التي أدت إلى إستقطاب الفواعل الكبرى ما يلي:**

- **جيوإستراتيجية المنطقة:** الموقع الهام جعلها محل تجادبات دولية كبير خاصة من قبل الفواعل الكبرى كأوروبا لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة لأن الأمن الأوروبي مرهون بأمن هاته الدول الإفريقية كونها مستودعا لمجمل التحديات الكبرى.فهي منطقة تتقاطع فيها الحضارات و الثقافات و اللغات،مما مكنها أن أصبحت جسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية و العربية وهنا يتضح لنا منطقة الساحل محورية بتذاخلها مع إفريقيا الشمالية و الغربية وصولا إلى البحر الأحمر و هذا ما يجسد الإهتمام الأوروبي بها [15] ،فالبنسبة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن في الساحل فإن منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي جنوب الجزائر شمال بوركنافاسو ،النيجر و حتى شمال التشاد .

- إن دول الساحل تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنيغال و دول غرب إفريقيا ووسطها وصولا إلى السودان و البحر الأحمر و لهذا تميزت هذه المنطقة بعدم الإستقرار المجتمعي و السياسي و الإقتصادي كل هذه العوامل مجتمعة والتي تمزج بين شساعة المساحة و التوترات ساهمت في تفاقم الإنكشافية الأمنية و تنامي التحديات الأمنية المختلفة و العابرة للحدود [16]، فالتحديات لا تعرف حدودا في

---

[13] هشام صاغور،" السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط "، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2010، ص 88

[14] كريم مصلوح ،الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،ط 2014،1، ص 09.

[15] عصام عبد الشافي ،معضلة الأمن في الساحل والصحراء ،الأسباب و المواجهة ،مجلة الدراسات السياسية الدولية ، العدد 195،مؤسسة الأهرام القاهرة ،2014.

[16] عادل زقاغ مرجع سبق ذكره ،ص 158.

منطقة الساحل الإفريقي و حيث الإستراتيجيات الأمنية إكتسبت تجاه العالم نطاقا واسعا و دلالة غير مسبوقة خاصة وخلال الحرب الباردة [17]

- **المورد الإقتصادي الطبيعي:** غناها بالثروات النفيسة تركت بصمة لدى الفواعل الكبرى بإقامة قواعد عسكرية لضمان مصالحها الإقتصادية والأمنية كفرنسا والو.م.أ والصين من أجل تنفيذ برامجها لما تتمتع به من موارد خام لم تستغل بعد وأصبح التنافس حول أخذ النصيب الأكبر منها وتأمينا للتزويد بالطاقة.

- **ظروف البيئة الدولية:** خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي اعتبروه[18] أكبر عمل إرهابي تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية لأنه أصاب المواقع الحيوية و الإستراتيجية و غيرت من طبيعة التحديات الأمنية ونظرا لعولمة نشاطات المنظمات الإرهابية العابرة للقارات دخلت منطقة الساحل الإفريقي ضمن أوليات السياسية الأمنية والأجندات العالمية لمحاربة الإرهاب وتجسيد لإتفاقيات أمنية دولية وتعاون أمني عسكري مشترك مع دول المنطقة.

فالتوجه الفرنسي نحو الساحل بداية التسعينات والذي تمحور حول معطيات ثلاثية: قواعد عسكرية دائمة، تعاون عسكري وتدخل عسكري تعكس في مجملها إستراتيجية واقعية بحثة.

وهدفها هو إحتواء ليس فقط نفوذ الإتحاد السوفياتي في المنطقة بل حتى تحجيم المنافسة البريطانية والأمريكية لتحقيق المرامي البعيدة المدى وهي المصالح الفرنسية [(19)]

- حيث بات الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو أوروبا مرورا بالأراضي النيجيرية والجزائرية.

- كما يتميز بنزاعات زعزعت الإستقرار في صورة النزاع في دار فور في السودان ونزاع الطوارق إلى جانب سهولة إختراق الحدود والجريمة المنظمة وفشل الدولة[(20)] .

ثالثا: حدود التأثير الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وأوروبا

[17] Wolfram lacher ,actually existing security the political economy of the Saharan threat security dialogue vol (39), no 4,(383_ 405),augst2008?,p 388.

حنان لبدي ،التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015،2014،ص ،68. [18]

[(19)] جميلة علاق، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الإجتماعية، 332، جامعة قسنطينة (03) العدد 19 ديسمبر 2014 ص 04 .

[(20)] خالد بشكيط، المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية بلغة الجزائر، 2011، ص 07.

إعتبرت الهجرة غير الشرعية المهدد الأكبر لإستقرار وأمن الدول الأوروبية إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا وأمنيا، فأصبح الساحل الإفريقي كمساحة عبور إلى أوروبا عبر دول المغرب العربي حيث أخذ هذا النوع من الهجرة منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من دول الجنوب لتدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق،وأظهرت الدراسات أن عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا تتزايد بشكل مقلق ،و مهدت الظروف في ليبيا أيضا إلى فتح المجال أمام شبكات الهجرة عبر الصحراء [21]، وترى الدول الأوروبية أن الهجرة غير الشرعية من البلدان الإفريقية وبخاصة دول الساحل تشكل خطرا كرفع نسبة الجريمة والإخلال بالنواحي الأمنية [(22)] ، وهذه العواقب الناتجة عن الهشاشة في منطقة الساحل من حيث تصدير للتحديات الأمنية الجديدة و حيث أعطت معنى لممر حوض البحر المتوسط وكذلك المعنى الجغرافي السياسي لإفريقيا جنوب الصحراء .[23]

- وتعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم تحديات الأمن الإنساني من الساحل لإرتباطها بأشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة المخدرات والأثار الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عنها، هذا فضلا عن الساحل الإفريقي شهد أنشطة ضارة أخرى لا تقل سواء عن ثلاثي الموت مثل: نقل وطمر النفايات السامة، والأدوية الفاسدة، المنتجات منتهية الصلاحية وتجارة الرقيق الأبيض.

- وقد جاء إنهيار الدولة ومؤسساتها في ليبيا بعد سقوط نظام القدافي فرصة ذهبية لإيجاد معبر آمن إلى أوروبا تنشيط قوارب الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات[(24)]

- وساعد القاعدة وفروعها على السيطرة والتحكم بتجارة التهريب والمعابر الحدودية السرية إستعانتها وتجنيدها لخبراء الصحراء من الطوارق.

- وحسب قول الباحث " **إدوارد مورتيمير ": إلى أنه مع إنتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وأصبحت ترتبط بمقع كل دولة فالفوضى الناشئة عن إنهيار الإتحاد السوفياتي هي المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي**[(25)]

---

[21] Hein dehaas pour(OIM)organization international pour les migration irreguliere occidentale en afrique du nord et en union europeene ,international migration institute , no 32 ,2008 ,exford,p, 47 .

[(22)] مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2010، ص 146.

[23] Isabelle loannides, peace and security in 2020 evaluating approach to tackling the sahel conflict, study European parliamentary research service ,Brussels ,p01.

[(24)] الحسين الشيخ العلوي: تقارير، منطقة الساحل االإفريقي ومعبر الموت الدولي، 31 أغسطس/ آب 2015، (ص 07)

[(25)] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للتوزيع والنشر، جامعة بسكرة، 2006،ص 121.

هناك العديد من الأسباب التي تساهم في المزيد وإنتشار ظاهرة الهجرة غير شرعية رغم أن كل الأسباب تختلف من دولة إلى لأخرى ومن زمن لأخر وبشكل أخر إلا أنها تبقى محصورة في:

الأسباب الإقتصادية: إن الأوضاع الإقتصادية المتدهورة كإرتفاع معدلات البطالة وبطئ النمو والفقر كانوا دافعا وراء تزايد وتيرات الهجرة غير الشرعية بحثا عن أوضاع إقتصادية حسنة ملائمة لظروف العيش، وحسب تقرير التنمية البشرية أغلب البلدان الفقيرة هي التي تشهد حالات الهجرة غير الشرعية أو ما يسميه "**غالتونغ**" بالعنف البنيوي والمتمثل في الفوارق الإقتصادية والإجتماعية والتبعية نحو الخارج وهذا ما إنعكس بشكل كبير على دول الساحل وهو نتاج لتبعية الجنوب لدول الشمال [26]

بالإضافة إلى العوامل المناخية: والتي تشمل الجفاف والتصحر الذي تتميز به المنطقة بسبب التغيرات المناخية خاصة في بداية التسعينات وإنخفاض نسبة التساقط ب % 20

- حسب الإحصائيات تشير إلى أن أكثر من 24 ألف شخص إفريقي يعبر سنويا إلى أوروبا ومند التسعينات إلى الأن إرتفاع كبير للمهاجرين الأفارقة السريين من جنسيات مختلفة نحو أوروبا.

وعلى حد التعبير **Galtung John** أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط وتنشأ بينهما علاقات بنيوية إمبريالية حيث تعمل دول المركز على إمتصاص ثروات دول المحيط وإستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية وإنما هي موجودة داخل الأمم.

- أصبحت الهجرة غير الشرعية تخلق مشاكل أمنية لدول العبور لإرتباطها مع جماعات الجريمة المنظمة وإمكانية تسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير الشرعية.

رابعا : قراءة في أبعاد التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي

من أهم خصائص الفكر الإستراتيجي أو الثقافة الإستراتيجية و التي تتميز بكونها تحمل تصورا عالميا للدور و للمكانة الفرنسية.[27]

فالوجود الفرنسي في الساحل يعود للعهود الإستعمارية الغربي حيث سيطرت على مناطق عديدة وبعد إستقلالها من خلال إتفاقيات أمنية شأنها شأن الدوائر الإقليمية (غرب إفريقيا شمال إفريقيا والقرن الإفريقي) أبقت الإرتباط بها، حيث وبعد الحرب الباردة قامت بتنفيذ سياساتها عبر عدة آليات تقوم على

---

[26] الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية، مجلة الدراسات التاريخية والإجتماعية دورية أكاديمية محكمة تعني بالقضايا التاريخية والإجتماعية، كلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشط، موريطانيا العدد 2، 2014، ص 12.

[27] عادل زقاغ ،سفيان منصوري الساحل الإفريقي و الإستراتيجية الأمنية الفرنسية :نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد (07)، جويلية 2014، ص 100.

مفهوم الأمن الإنساني ومساعدة الدول الفاشلة على النهوض بنفسها، وتبقى سياساتها مجرد خطابات لتبرير تواجدها في المنطقة،فقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي تنافس كبير بين مجموعة من الدول الكبرى بالإضافة إلى ذخول أطراف جديدة في المنطقة خاصة في السنوات الأخيرة [28]، حيث عملت فرنسا على البحث عن مصادر الطاقة وزادت من المفاعلات النووية ويتطلب كمياته كبيرة من اليورانيوم حيث أمضى البترول واليورانيوم من محددات لحرب الإقتصادية الساحلية وهذا متوفر في القارة خاصة النيجر أين يوجد رابع أكبر منجم لليورانيوم في العالم تسيطر عليه شركات فرنسية [(29)] حيث تبنت مقاربة الأمن الإنساني والإقتصادي والعسكري بالإضافة إلى مقاربات ثقافية (منطقة الفرونكوفونية) في شكل مداخل أمنية لمواجهة التحديات التي تعاني منها المنطقة حيث يفسر الإهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة تدخلها المحورين مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر.

وإستقرار أوروبا مرهون بإستقرار دول الساحل الإفريقي. حيث تمثل موريطانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتأتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7 % ومن الإنتاج العالمي، ويغطي 12 % من إحتياجات الإتحاد الأوروبي.

وبالعودة لأصول التوجه الفرنسي نحو الساحل وخاصة إفريقيا نجده بداية التسعينات حيث تحاول أوروبا جاهدة أن تبقي مسافة بينها وبين العوالم الأخرى حفاظا على هويتها وتماسكها المجتمعي، والإفرازات المجتمعية كحركة الربيع العربي، وإنهيار النظام الليبي وتبعاتها التي لحقت الحصن الأوروبي كإسبانيا واليونان [(30)]

ولطالما تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية يحكمها مبدأ " **المزيد من أجل المزيد** " المزيد من الإصلاحات والتي يؤمنها مشروع " **إستراتيجية من أجل الساحل** " والذي يركز على معادلة الأمن والتنمية في المنطقة كخطوة لتجسيد فكرة الأمن والسلام في الأقاليم متفككة [(31)].

- حيث تبلورت الإستراتيجية في 22 سبتمبر 2011 عن جهاز المصالح الأوروبية من أجل العمل الخارجي (SEAE) يهدف إلى توحيد السلوك الأوروبي ودورا وفعالا حسب ما عبرت عنه ممثلة الشؤون الخارجية وسياسة الأمن كاثرين أشتون (Catherine Ashton) حيث تتضمن في محتواها:

---

[28] حنان لبدي ،مرجع سبق ذكره،ص117.

[(29)] جميلة علاق مرجع سبق ذكره، (ص 03).

[(30)] جميلة علاق ،مرجع سبق ذكره، ص (04).

[(31)] المرجع نفسه، ص (05).

- الربط بين الأمن والتنمية لحل المشكلات السياسية حيث تركزت في مثواها على 3 دول هي النيجر، مالي، موريطانيا وسمتهم بدول قلب الساحل، **وركزت** الإستراتيجية من أجل الساحل على 4 محاور وهي:

1- ترقية التنمية والحكم الراشد، وكل النزاعات الداخلية من خلال تحسين الظروف الإقتصادية

2- ترقية التعاون الإقليمي ودمج المنطقة في حوار إقليمي فعال لمواجهة التحديات الأمنية

3- تعزيز دولة القانون والديمقراطية من خلال تدعيم الأجهزة الأمنية وتقوية مؤسساتها.

4- **منع التطرف ونبد العنف من خلال محاربة الفقر بمقاربة سسيو إقتصادية.**

- مبادرة مشروع " **من أجل الساحل**" إتخدت مند بدايتها النهج الأمني من خلال جهود الإتحاد الأوروبي وتهميش دور الأطراف في مقدمتها الجزائر وهي إستراتيجية تغطي المصالح الأوروبية وسرعة القرار الفرنسي بالتدخل عسكريا في أزمة مالي يعبر عن ضرب للإستراتيجية ويؤكد على الإعتماد الأوروبي على المقاربة الأمنية البحتة في إدارة الأزمات في إفريقيا[32]

- فمند 2006 عرف محور السينغال موريتانيا المغرب إنتعاشا بفضل الطريق عبر الصحراوي طنجة، نواديب ونواكشط دكار، وبفعل طريق الأمل 'd'espoir 'route" الرابط بين مالي ونواكشط هذه الشبكة من الطرق رابطة بين موريطانيا وخليج غينا ومالي ومضيق جبل الطارق عبر طنجة إلا أن المرور عبر ليبيا بعد سقوط نظام القدافي حيث يقدر عدد المهاجرين بعشرات الألاف ويلقي العديد منهم حتفهم عبر عرض البحر الأبيض المتوسط قبل بلوغهم أوروبا. [33]

- فمنطقة الساحل تضم الدول التي تواجه أزمة إقتصادية وسياسية وبيئية وأهمها، السينغال موريطانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد، غينيا الإستوائية حسب المعيار السياسي وذلك بحسب إستراتيجية الإتحاد الأوروبي.

خامسا: طبيعة الممارسات والإستراتيجيات الأوروبية إزاء قضايا الهجرة غير الشرعية

بسبب التخوف من أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين يمثلون تهديدا لأمن أوروبا قد تطلب خلق ميكانيزمات أمنية ذات بعد إقتصادي و إجتماعي، و محاولة إيجاد آلية عسكرية للتصدي لها و مجابهتها إما في موطنها الأصل أو عن طريق تفعيل إستراتيجيات وقائية من خلال تقديم الدعم اللوجيستي خاصة

[32] المرجع نفسه، ص (06).

[33] عبد العالي عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي"، المملكة المغربية ص 206.

لدول الساحل الإفريقي،وذلك من خلال مراقبة الشواطىء و دعم قدرات الحراسة ، و التعاون الأمني مع دول الشمال الإفريقي عبر عقد إتفاقيات أمنية ثنائية من أجل المكافحة [34].

إضافة إلى المعالجات الأمنية من خلال بنك المعلومات الأوروبي الذي يراقب تحركات الأجانب في أوروبا و الذي ركز على تقوية حوكمة شنغن ،دون أن نغفل عنصر الشراكة مع دول الجنوب و خاصة دول الساحل الإفريقي و تطبيق سياسة اللجوء و ضمان التحكم الفعال بالحدود الخارجية لجميع الدول الأعضاء و بناء الثقة بفعالية لإدارة الهجرة من قبل الإتحاد الأوروبي [35]

كما يمكن فهم خطط العمل التي تم طرحها في إطار سياسة الحوار الأوروبي الجديدة تجاه دول جنوب أوروبا وشرقها، ومع وجود جوانب إقتصادية وإجتماعية وسياسية في خطط العمل action plans))كان هدفها هو خلق بيئة مناسبة إقتصاديا وإجتماعيا في تلك الدول بما يقلل تدفق الهجرة غير شرعية نحو أوروبا، وفي سياق تحول القضية إلى قضية أمنية في أوروبا قررت الدول الأوروبية الأعضاء تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي، عرفت بإسم FRONTEX الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود والتي تأسست في 26 أكتوبر 2004 بهدف دعم التعاون من الناحية العلمية بين الدول الأوربية في ما يتعلق بالحدود الخارجية الأوروبية، وفي ضوء تزايد المهاجرين غير الشرعيين وتوسع الإتحاد الأوروبي والربط الأوروبي المباشر بين المهاجرين غير الشرعيين والإرهاب في أعقاب 11 سبتمبر 2001، بدأت العمل هذه الوكالة في 2005 من الفاتح أكتوبر مركزها وارسو مهمتها حراسة الحدود خاصة ساحل البحر الأبيض المتوسط وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء[36].

وفي سنة 2005 تزايد تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا حيث تبنى القادة الأوروبيين الإقتراب العالي للهجرة global approache to migration وهو البعد الخارجي للسياسة الأوروبية المشتركة للهجرة.ومع بداية التسعينات تحتل قضية الهجرة قمة أولويات العمل السياسي في دول الإتحاد الأوروبي في إطار تعاونها مع دول الجنوب لتفادي النزاعات العسكرية [37] ليس تركيزه على التعامل

بروال الطيب ،إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الفرنسي للأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،المجلد 06 ،العدد01 ،السنة 2019[34] ،(ص ص 689_ 709)،ص 700.

المرجع نفسه ،ص 701. [35]

[36] محمد مطاوع، الإتحاد الأوروبي قضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المستقبل العربي، ص 09.

[37] أمينة رباحي وأخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ط 1، إبن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص (318).

الأمني مع الهجرة غير الشرعية بل الدخول في شركات حقيقية مع الدول بهدف الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين. وفي ظل هذا الإقتراب ظهر ما يعرف بإتفاقيات الحركة (Mobiltity partnerships) في الفكر الأوروبي، تم تقديم هذه الإتفاقية 2007، وهي إتفاقيات بين الإتحاد الأروبي وبين الدول الثالثة غير الأعضاء في الإتحاد. وتبقى المصلحة الداخلية للدول الأعضاء هي التي تحدد مدى مساهمتها في تلك الإتفاقيات.

- في ظل التعامل الأمني هو القاعدة في تناول دول الإتحاد الأوروبي لقضية الهجرة غير الشرعية حتى قيام ثورات الربيع العربي حيث إزداد تدفق المهاجرين غير الشرعيين وهو ما رفع بدوره إلى التفكير الأوروبي في إطار إستراتيجي شامل للتعامل مع الهجرة غير الشرعية وفي ظله تبنى المجلس إقتراب جديد خاص بالهجرة والحركة the new eu global approach to migration and mobility (GAMM) ويتكون هذا الإقتراب من إطارين عمليين two operational frameworks:
- **الإطارالأول: إتفاقيات الحركة:** the mobility partner ships والتي يتم تقديمها إلى الدول التي لديها جوار مباشر مع الإتحاد الأوروبي ويندرج هذا الإطار في سياق ما يعرف the three MS المال (money)، النفاد إلى السوق الأوروبية (market)

(acess) القابلية للتنقل بين الدول الأوروبية وبين الدول العربية (mobility) باعتبارها أفضل الوسائل التي تحدث فرقا لأوروبا ما بعد مرحلة الربيع العربي. [38]

- **أما الإطار الثاني** لهذا الاقتراب يغطي الدول التي ليست جزءا من ترتيبات اتفاقيات الحركة ويشمل وضع أجندات مشتركة للتعاون في مجال الهجرة غير شرعية.

منطقة الساحل ليست تهديدا فحسب بل هي رصيد إستراتيجي للقوات المسلحة الفرنسية للعمل في مجال الاستثمار في الدفاع في ذروة القضايا الأمنية ،كما تبنت الإستراتيجية الأوروبية "إستراتيجية الساحل" سنة 2011 و التي اعتمدت منظور أمني في المقام الأول كرد فعل على انتشار الجماعات

[38] محمد مطاوع، مرجع سابق ص 11.

الجهادية ،حيث قدمت كل من مالي ،النيجر و موريتانيا النهج الشامل للإتحاد الأوروبي وتنفيذ إجراءات وقائية ومزيد من المبادرات الأمنية [39] .

من ناحية أخرى تبنى مجلس الإتحاد الأوروبي إستراتيجية معدلة مدتها خمس سنوات سميت ب:"خطة العمل الإقليمية لمنطقة الساحل 2015_2020 "،حيث قدمت تركيزا جيدا و قويا للتصدي للهجرة غير الموثقة و معالجة أسبابها الجدرية في منطقة الساحل [40].

فالقيمة المضافة للإستراتيجية الأوروبية هي أن الإتحاد الأوروبي يهتم بمسائل الأمن و التنمية أيضا و دعم العمليات المحلية لإحلال السلام .[41]

ومنه يمكن القول أن السبب الرئيسي لإستراتيجية أوروبا يكمن في العامل الأمني حيث كتب في الإستراتيجية الأوروبية أن تحسين الأمن و التنمية في منطقة الساحل له تأثير مباشر على حماية المصالح الأوروبية و ضمان أمنها الداخلي لمواطنيها .[42]

خلاصة و إستنتاجات :

مما سبق ذكره نستخلص مايلي:

- على الرغم من ضخامة الإمكانيات الإقتصادية في الساحل إلا أنها لا تمثل طرف مشاركا في الإقتصاد العالمي ونظرا لحالة عدم الأمن و عدم الإستقرار الموجود في منطقة الساحل والتي وصفته بقوس الأزمات.
- الطبيعة الإجتماعية المفككة وكذلك ضعف العدالة وسوء توزيع الثروة بين المركز والمحيط، وهشاشة الحدود وتواجد الفواعل الكبرى والإهتمام المتزايد بها من أجل مصالحها في المنطقة كلها عوامل مجتمعة وسعت من تفاقم حدة التحديات العابرة للحدود سواء على المستويين الإقليمي والدولي.

[39] Rasmus alemius boserup ,and luis martinez, europe and sahel –maghreb crisis ,Danish institute for international studies , Copenhagen,2018,p47.
[40] Ibid,p 48 .
[41]Bernardo venturi , the eu and sahel alaboratory of experimentation for the security _ migration _ devalepment nexus , sitituto affair internazionali (IAI),17,38,December,2017,p 13.
[42] Beranger rouppert,the european strategy for the sahel, recherchér at grouped recherché et d' information sur la paix et la security , brussel ,p11 .

- فشل الدولة في منطقة الساحل جعلها تفقد قدرتها على السيطرة على وظائفها الأمنية وعدم قدرتها على تأمين مواطنيها كل هذا دفع بإنتشار وتفاقم حدة العنف المسلح والجريمة المنظمة وإنتشار الأسلحة الخفيفة و العديد من التحديات الأمنية تؤثر على البلدان المجاورة .
- غياب التنمية وضعف البنى التحتية وغياب الحكم الراشد وتنامي الفساد وغياب مؤسسات الدولة وتنامي الضغط الديمقراطي عوامل مجتمعة ساهمت في زياد تدفق المواطنين بشكل مستمر نحو أوروبا، وتبقى الهجرة غير الشرعية أكبر تحدي أمام منطقة الساحل الإفريقي والدول الأوروبية من جهة لأن أمن دول الضفة الشمالية مرهون بأمن وإستقرار دول الضفة الجنوبية .
- على الرغم من وجود إستراتيجيات و سياسات و برامج لمعالجة البيئات ذات الأزمات و فرص دعم بناء السلام إلا أنه وجدت الإستراتيجية الأوروبية صعوبة في التنفيد، وتبدو الإستراتيجية الأوربية تتبنى المقاربة الأمنية الجديدة و محركها هو عامل المصلحة الذي يقاس بالكسب و النفوذ في المناطق الحيوية الإستراتيجية، فالإتحاد الأوروبي بحاجة إلى إطار نهج متكامل لمعالجة الصراعات في المنطقة.

قائمة الكتب و المراجع :

1. Mehdi taje ,security et stabilite dans la sahel african ,college defence de l'otan,ndc accasionel paper 19,rom december, 2006, p 06
2. عادل زقاغ ، واقع الجرييمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي ،مقاربة سسيو سياسية،مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد 23 مارس ،2016،ص157.
3. سليم بوسكين ،تحولات البيئة الإقليمية و إنعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010 _ 2014 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014 ،2015،ص ،175 .
4. عادل زقاغ ، مرجع سبق ذكره ،ص،158
5. سليم بوسكين ، مرجع سبق ذكره ،ص ،176.
6. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة في المفاهيم والأطر" مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، بيروت ص28.

7. Ibrahim can karaduman ,global chllenges for the word the word zeszyty naukoue 2(10) 2014,p 46
8. Hans gunter brauch, security threats , challenges vulnerability and risk, institute for political science free university of berlin , germany, p 05.
9. عبد الرفيق كشوط ، "فلسفة الأمن والدفاع الأوروبي من منظور المقاربات الأمنية "،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر (03)، 2014، ص 17.
10. سمير محمد عياد ,الهجرة في المجال الأورومتوسطي : العوامل والسياسات مجلة العالم الإستراتيجي . العدد, 03,مركز الدراسات الإستراتيجية ,الجزائر ,ماي, 2008, ص , 32.
11. محمد غربي , التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :الجزائر نمودجا . الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية , العدد8, 2012, ص 52
12. Denys grytsenko, migration and security in europe, halmstad university, international relation 61- 90 ,2010,P 04.
13. هشام صاغور،" السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط "، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2010، ص88
14. كريم مصلوح ،الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،ط 1،2014، ص 09.
15. عصام عبد الشافي ،معضلة الأمن في الساحل والصحراء ،الأسباب و المواجهة ،مجلة الدراسات السياسية الدولية ، العدد 195،مؤسسة الأهرام القاهرة ،2014،ص
16. عادل زقاغ مرجع سبق ذكره ،ص 158
17. Wolfram lacher ,actually existing security the political economy of the Saharan threat security dialogue vol (39), no 4,(383_ 405),augst2008?,p 388.
18. حنان لبدي ،التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015،2014،ص ،68.-
19. ميلة علاق، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الإجتماعية، 332، جامعة قسنطينة (03) العدد 19 ديسمبر 2014 ص 04 .

20. خالد بشكيط، المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية بلغة الجزائر، 2011، ص 07.

21. Hein dehaas pour(OIM)organization international pour les migration irreguliere occidentale en afrique du nord et en union europeene ,international migration institute , no 32 ,2008 ,exford,p, 47

22. مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2010، ص 146.

23. Isabelle loannides, peace and security in 2020 evaluating approach to tackling the sahel conflict, study European parliamentary research service ,Brussels ,p01.

24. الحسين الشيخ العلوي: تقارير، منطقة الساحل االإفريقي ومعبر الموت الدولي، 31 أغسطس/ آب 2015، (ص 07)

25. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للتوزيع والنشر، جامعة بسكرة، 2006،ص 121.

26. الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية، مجلة الدراسات التاريخية والإجتماعية دورية أكاديمية محكمة تعني بالقضايا التاريخية والإجتماعية، كلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشط، موريطانيا العدد 2، 2014، ص 12.

27. عادل زقاغ ،سفيان منصوري الساحل الإفريقي و الإستراتيجية الأمنية الفرنسية :نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد (07)، جويلية 2014، ص 100.

28. جميلة علاق مرجع سبق ذكره، (ص 03).

29. جميلة علاق ،مرجع سبق ذكره، ص (04).

30. ¯المرجع نفسه، ص (05).

31. المرجع نفسه، ص (06).

32. عبد العالي عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي"، المملكة المغربية ص 206.

33. بروال الطيب، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الفرنسي للأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،المجلد 06 ،العدد01 ،السنة 2019 ،(ص ص 689_ 709)،ص 700.

34. المرجع نفسه، ص 701.

35. محمد مطاوع، الإتحاد الأوروبي قضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المستقبل العربي، ص 09.

36. أمينة رباحي وأخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ط 1، إبن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص (318).

37. محمد مطاوع، مرجع سابق ص 11.

38. Rasmus alemius boserup ,and luis martinez, europe and sahel maghreb crisis ,Danish institute for international studies , Copenhagen,2018,p47.

39. Ibid,p 48 .

40. Bernardo venturi , the eu and sahel alaboratory of experimentation for the security _ migration _ devalepment nexus , sitituto affair internazionali (IAI),17,38,December,2017,p 13.

41. Beranger rouppert,the european strategy for the sahel, recherchér at grouped recherché et d' information sur la paix et la security , brussel ,p11 .

La Cybersécurité des Élections au Maroc : Un Défis Nouveau pour la Sécurité Nationale.

Cybersecurity of Elections in Morocco: A New Challenge of National Security.

Résumé :

La Cybersécurité fait désormais l'une des préoccupations majeure des autorités au niveau international. Devant les évolutions permanentes de l'outil informatique, le risque et le danger marquent toujours leurs présences. Cette dualité affirme que les procédures de contournement ne sont plus constamment dissuasives à l'encontre des innovations illégales dont les mutations amènent couramment de nouvelles formes de déstabilisation et de fragilisation. A cet effet, la Cybersécurité n'est plus encore une question de sécurité matérielle pourtant les bouleversements géopolitiques et stratégiques attestent l'existence de nouvelles formes qui ne consacrent plus encore l'effort sur le gain matériel dorénavant atteignant la vie politique et les choix des nations comme nouveau tactique.

Abstract :

Cybersecurity now's one of the major concerns of authorities at the international level. Faced by the constant evolutions of the IT tool, risk and danger still mark their permanent presence. This duality affirms that instauration of procedures are no longer constantly dissuasive against illegal innovations whose mutations commonly lead to new forms of destabilization and fragility. For this effect, Cybersecurity is no longer a matter of material security yet the geopolitical and strategic upheavals lead as to discuss the existence of new forms which no more devote the effort to material gain, henceforth reaching political life, the choices of citizens and nations are their new tactic.

Les Mots-clés :

Cybersécurité. Elections. Influence. Propagande. Processus Politiques.

Keywords :

Cybersecurity. Elections. Influence. Propaganda. Poilitics Process.

Kezzoute Mhammed. Etudiant en Doctorat. Laboratoire des Etudes et Recherches Juridiques, Administratives et Politiques. Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales. Université Mohammed Premier. Maroc.

Introduction :

Des experts en cybersécurité notent que «juste parce qu'une technologie a été inventée pour un but spécifiques ne signifie pas qu'il ne trouvera jamais d'autres utilisations imprévues par ses créateurs[1] », en conséquence c'est une confirmation que la relation technologies/ sécurité est devenue très effrayante que nous croyons à l'ère des technologies moderne. Les

[1] Ron (D.) & Rafal (R.) "CYBER WARS, Citizens, states and corporations are battling for online space. What happened to the dream of global communication? » 2010. P 12.

indices affirment que l'innovation et le progrès technologique actuel sont accompagnés constamment avec des intentions visent le détournement des ses potentiels technologiques vers des utilisations imprévus et contraire à leurs objets de création. A cet effet, ni l'internet ni les TIC généralement ont resté dans la case des moyens de progrès et de partage et de libertés pourtant ses derniers ont devenu des instruments de manipulations et d'ingérence, des armes à destruction massive attestent certains[2]. Selon ces prétextes, on remarque pourquoi des nations entières inventent et construisent vigoureusement des dispositifs comme moyen de lutte dans le domaine de l'informatique et l'information pour garantir leurs sécurités internes. Ils disent qu'à l'essor des technologies de l'information la puissance militaire, les rapports de force, la politique, la diplomatie…etc., ont tous changé de caractères en modifiant les formes traditionnelles de lutte contre les pouvoirs et les potentiels politiques d'une[3]. En conséquence, ceux qui développent et maitrisent les capacités informatiques et informationnelles auront un avantage international décisive sur leurs adversaires[4] spécifiquement en matière d'influence informationnelle.

Pour aller plus loin, en Relations Internationales, la diplomatie entre la Russie et les Etats-Unis connaissent majoritairement des moments tragiques et des dégradations continues, néanmoins depuis le début 2017 de nouveaux chevauchement ont apparu sur scène à cause de ce qui sera appelé ultérieurement « Russia gate[5] », un débat a été déclenché sur les intrusions probables de la Russie dans les élections américaines, reconnu sous le non de l'affaire Russie[6] les résultats des élections américains font le cas de soupesons et incertitudes sur la crédibilité du processus électoral entre les démocrates et les républicains et qui ont amené le président D. Trump à la maison blanche dont les accusations hypothétiquement porte sur l'intervention de la Russie de façon direct dans les élections américaines. Mais comment ? Les accusations ont commencé lors des déclarations de Mm H. Clinton candidat à la présidentielle américaine, que le candidat républicain D. Trump encourage la Russie à l'espionner et que la Russie s'immiscerait dans le processus électoral américain par des cyberattaques invasive contre le parti démocrate[7], en même temps, Barack Obama ancien président affirme que des

[2] Alexia (K.) "Cyberespace: le nouveau champ de bataille La cyberguerre sur l'infrastructure Internet d'Estonie en 2007 et de Géorgie en 2008 » The Economist . 2014. P 117.
[3] Polina (S.) & Bettina (R.) "Russia's 2014 military doctrine and bayond : treath perceptions, capabilities and ambitions"In, Guillaume (L.) & Jeferry (A. L.) "Nato response to hybrid treaths" Nato Defense College. Research Division. 2015. P 372.
[4] Andrew (F.) "Cyber Threats and Nuclear Weapons New Questions for Command and Control, Security and Strategy" Royal United Services Institute for Defence and Security Studies. 2016. P 48.
[5] Robert (M.) « Affaire Trump Russie: réponses aux questions clés » 24.08.2019. https://www.bbc.com/news/world-us-canada-42493918
[6] David (P. F.) "Transforming Election Cybersecurity "Digital and Cyberspace Policy Program" 2017.
[7] "Clinton: 'Grave' concern Russia interfering in US elections" Septembre. 05. 2016. https://www.yahoo.com/news/clinton-grave-concern-russia-interfering-us-elections-223851491.html

cyberactivistes russes avaient pour but d'influencer l'élection présidentielle[8]. Ces déclarations poussées par des demandes d'enquête ont été le point de départ des investigations de la FBI. Un rapport de la FBI affirme que des groupes de pirates russes ont vraiment intervenus dans le processus électorale américain[9], par contre il ne contiendra aucun signe de l'attribution ou de relation du président républicain avec ces cyberattaques, des journaux connu comme la New York times ont tous comme but de peser sur les investigations par la réalisation des grands manchette plein de jugement de valeurs pour ces lecteurs[10], enfin une commission d'écoute durant deux ans d'investigation et de recherche, les enquêtes et les écoutes publics et privés, n'ont conduit à aucuns résultats favorables avec les accusations des démocrates[11] qui consacrent leurs efforts à continuer les accusations dans les présidentielles de 2020 sur le même niveau avec les républicains.

En 2019, le Canada a reconnu selon Chrystia Freeland Ministre Fédéral des Affaires Etrangères que les intrusions russes et les vagues de propagande négatifs et de désinformations pour influencer le processus démocratique sont très probables « Nous estimons que l'ingérence est très probable et nous pensons que des acteurs étrangers mal intentionnés ont déjà probablement déployé des efforts en vue de perturber notre démocratie[12] » , le CST Centre de Sécurité des Télécommunication dans son rapport affirme que depuis 2015 le Canada sera l'objet de ce genre d'attaques qu'à partir de ces derniers élections il se présente incapable de protéger ses valeurs démocratiques devant les intrusions étrangers. Les résultats de ces analyses ont tous pour but d'affirmer que la Russie, la Chine ou d'autres pays sont également soupçonnées d'avoir orchestré des cyberattaques dans plusieurs pays non seulement contre le Canada pourtant contre toute l'Europe de l'Est au cours des dernières années[13]. En France , la DGSN prend la menace au sérieux et l'Elysée a rassemblé un conseil de défense afin de réfléchir aux moyens de contrer l'offensive dite « russe » et pour faire parvenir les organismes de l'ANSSI pour être à l'abris de ces nouveautés[14]. Pourtant la

[8] Natalia (K.) « Obama sanctionne la Russie pour avoir influencé l'élection américaine »30. 12. 2016. https://archive.is/rc2sI

[9] GRIZZLY (S.)"Russian Malicious Cyber Activity" Reference Number: JAR-16-20296A. 29.12. 2016. https://uscert.cisa.gov/sites/default/files/publications/JAR_16-20296A_GRIZZLY%20STEPPE-2016-1229.pdf

[10] Eric (L.), David (E. S.) & Scott (S.) "The Perfect Weapon: How Russian Cyberpower Invaded the U.S."13. 12. 2016. https://www.nytimes.com/2016/12/13/us/politics/russia-hack-election-dnc.html

[11] Special Counsel Robert S. Mueller "Report On The Investigation Into Russian Interference In The 2016 Presidential Election" Washington, D.C. March. 2019. https://www.justice.gov/storage/report.pdf

[12] David (F.) « Freeland craint l'ingérence russe lors des élections fédérales » 05. 04. 2019. Radio-Canada avec AFP et Reuters. https://ici.radio-canada.ca/nouvelle/1162669/canada-ingerences-etrangeres-elections-chrystia-freeland-russie

[13] Scott (Sh.), Mark (M.) "Inside a 3-Year Russian Campaign to Influence U.S. Voters"26. 02. 2019. https://www.nytimes.com/2018/02/16/us/politics/russia-mueller-election.html

[14] Mehdi (Ch.) « Quels risques de piratage pèsent sur la présidentielle française ? » 14. 01. 2017. https://www.france24.com/fr/20170113-quels-risques-piratage-pesent-presidentielle-francaise-anssi-cyber-attaques-russie

Russie a refusé ces accusations dont selon les russes réfutent ces les accusations et les imputations.

Les résultats de cette présentation résument notre objet de recherche, il en résulte la démonstration que les processus démocratiques et la sécurité des élections sont en dangers à cause des évolutions technologiques imprévus et des modes d'usages inattendus. Les nouvelles utilisations des TIC attestent le prolongement des utilisations vers de nouveaux domaines et que le cercle du danger ne cesse de s'élargie et s'intensifie afin d'imposer de nouveaux défis au niveau mondial non seulement pour les enjeux de sécurité globale pourtant ils atteindraient les processus politiques et démocratiques et institutionnels. Cependant, comment peut en sécuriser l'opération électorale et comment prévenir le risque et limiter l'impact ?

Objectif et hypothèse :

Sachant que dans un espace informationnel en plein de prolifération médiatique, le numérique est le véhicule nécessaire de toute communication et stratégie de promotion, au premier rang desquels on retrouve la propagande politique qui ne s'avère plus encore le monopole des activités et domaine de gain traditionnel (piratage des cartes bancaires, vol d'identité…etc.), parallèlement à la remonte des utilisations abusives d'internet pour des avantages géopolitiques devenu un acte récurent en plein sophistication des cybercapacités qui ne cesse d'évoluer en termes de quantité et de qualité, visant de plus en plus de nouvelles cibles et envahissant de nouveaux domaines, en conséquence la politique est devenue à la tête de ces préoccupations. Plusieurs sont les écritures qui attestent que l'internet a permit aux individus animés par l'intolérance, l'antilibéralisme ou d'autres convictions extrêmes d'influencer la vie politique sociale grâce à des réseaux sociaux faciles à utiliser, des applications numériques très accessibles et à des contenus et opinions aisément disponibles sur des sites Internet populaires[15].

Donc, la vie politique généralement et depuis un certains temps a commencé de prendre partie dans les intentions des cybercriminels et les cyberopérations visent depuis longtemps les domaines réservés des Etats selon des objectifs différents. En profitant de l'interopérabilité des connexions mondiales nous pouvons intervenir actuellement de façon directe et à travers les TIC dans le fonctionnement d'une opération démocratique et institutionnelle, les choix

[15] Maya (M.) « POPULISME, PROPAGANDE ET POLITIQUE : LES RÉSEAUX SOCIAUX AU CŒUR DE LA STRATÉGIE ÉLECTORALE DE NARENDRA MODI » La Découverte | « Hérodote » 2020/2 N° 177-178.

démocratiques et les processus électoraux à cause de certain démarches et opérations vont devenir un enjeu de sécurité nationale majeur. Le fait que les medias traditionnels « officiels » ne sont plus en conséquence les seuls dans ce jeu de formulation de l'opinion, les plateformes de medias sociaux sont devenus l'arène incontournable de confrontation et débats politiques et idéologiques. Et du fait que les informations ne sont plus encore le cas de monopole par les autorités officielles à l'ère de ces plateformes, la distribution, la limitation et la modération du contenu est devenu impossible devant l'intangibilité de la toile qui impose de plus en plus les règles du jeu et traite largement plus de problématiques locales, influence le discoure politique et les compagnes électorales mettant la vie politique interne généralement devant des nouveaux risques si les citoyens ne font pas confiance au processus et au résultat d'une élection, cela peut saper toutes les initiatives politiques d'un gouvernement légitimement élu et augmente la discorde dans la société[16].

En conséquence la cybersécurité des élections va devenir un enjeu de sécurité nationale. Le problème est que malgré les mesures qui ont été prise depuis l'avènement du débat sur les tentatives d'ingérences russes et chinois dans les élections aux Etats-Unis, le retour du débat constitue un signe d'alarme sur les renouvellements ininterrompus de développement des capacités et potentiels d'influence et tactiques d'interventions sachant que les tentatives d'attaques et du contre- attaques sont de plus en plus utilisables par tous les acteurs et ni les instruments ni les mécanismes ne sont en mesure pour contrer cette influence. Le but de cette recherche est la généralisation des résultats en admettant l'étude de cas, le Maroc en tant que pays en voie de développement les mécanismes de protection ne sont à l'abri de faire face aux menaces en mutations continue sachant qu'une occasion électorale est proche les mois suivants. Pour cela la question est de comment prévenir ces risques dans un environnement en changement permanent.

Les accusations contre la Russie :

La Russie semble le champion du monde dans la guerre informationnelle et les cyberattaques, une multitude des exemples d'accusations contre la Russie d'avoir utiliser ces capacités informatiques et informationnelles contre un adversaire pour manipuler ou détourner une situation en son faveur et ces intérêts, l'accusation d'intervention et d'ingérence dans les affaires politiques internes via ces instruments se base généralement sur les

[16] Heidi Tworek"Communications and the Integrity of Elections"POLICY PERSPECTIVE. September 2018. Canadian Global Affairs Institute. P 3.

considérations de la Russie envers le cyberespace comme un espace informationnel d'où l'information joue le rôle décisive et stratégique. Deuxièmement, dans le cas américain le soutien de la « circulation des informations en faveur du candidat Trump sur le Net[17]est la face présente de cette vision. Néanmoins, cette fois ni les jugements de valeurs de la présidentielle américaine ni canadienne font le cas unique de notre argumentation. L'espace informationnel russe se définie selon les experts russes comme une pièce intégrante de la stratégie informationnelle s'inscris généralement dans la stratégie globale de sécurisation de l'espace vitale de la Russie[18]. Considéré comme une forme de démonstration de la puissance, l'influence écrasante des russes dans l'espace informationnelle et leurs bras médiatiques signifie leurs présences pesante et stratégique dans les réseaux sociaux et sur internet généralement via ces acteurs médiatiques majeurs comme RT et SPUTNIK financés principalement par l'Etat russe et défendent leur intérêts à l'aide de ses réseaux de diffusion attachés au niveau mondial, ils discutent et débâtent sur des problématiques locales de plus en plus dans des pays loin de la Russie et de ces intérêts régionaux. Donc chaque débat interne est actuellement sous le feu des projecteurs médiatiques et politiques russes non seulement le cas des grandes puissances et rivales classiques dorénavant le tiers monde et les anciens colonies sont traitées sur le même rend.

A partir de cette idée la Russie ne cherche pas à manipuler seulement des Etats plus loin de son territoire et dénigrer et manipuler les démocraties libérales de l'occident et promettant le modèle russe dorénavant il a en premier lieu des intentions de projeter le jeu d'influence politique loin de son entourage et le jouer dans son entourage en même temps tous en essayant de soutenir des politiciens et décideurs partisans dans des Etats satellitaires en se basant sur les potentiels informationnels et d'influences. Lors des élections biélorussiennes de 2020, la réélection du président « lokatshinko » qui règne depuis 20 ans en Biélorussie fait le cas de critique et de sanctions à cause des accusations de l'ingérence russe dans les affaires interne de cet Etat. Les medias russes consacre d'immense efforts sous plusieurs formes afin d'influencer les conflits politiques et détourner les opinions afin de manipuler les situations en son faveur de sa stratégie globale.

La Chine et l'Iran rejoignent la Russie :

[17] Munoz (Al.) « Fact check US : Quel est le poids de l'ingérence russe dans l'élection présidentielle américaine ? » Juin. 2017.
https://theconversation.com/fact-check-us-quel-est-le-poids-de-lingerence-russe-dans-lelection-presidentielle-americaine-146252

[18] Dereks (R.) "Cyberspace and national security, Threats, Opportunities, and Power in a Virtual World" Georgetown University Press / Washington, DC. 2012.P 176.

Aux Etats-Unis le débat de l'ingérence dans les affaires électorales semble devenu coutumier lors de chaque compagne américaine, depuis 2016 les chefs des services de renseignements ont l'alternative de faire des déclarations sur les tentatives russes et chinoises dans le processus des élections. M. Wray a averti que d'autres «nations adverses» envisageaient maintenant d'adopter des tactiques de désinformation similaires à celles utilisées par la Russie en 2016 [19]. Dernièrement, William Evanina directeur du Centre national de contre-espionnage et de sécurité, a mis en garde contre l'ingérence étrangère continue dans le vote[20]. Joignant le danger iranien cette fois, le danger s'explique par ce responsable américain par le recours de la Russie, la Chine et l'Iran voire la Corée du nord à des mesures d'influence secrètes et manifestes" pour influencer le vote et les préférences des électeurs, de changer les politiques américaines, "d'augmenter la discorde" dans le pays "et de saper la confiance du peuple américain dans notre processus démocratique disait Fukuyama"[21].

Néanmoins, nous observons que la spécificité des considérations concernant la Chine et que cette dernière consacre plus d'effort aux cyberattaques visant certains intérêts économiques, industriels et financières afin de peser la vie politique et d'y faire pression qu'aux ce concentrer sur les activités informationnelles. A ce stade il faut monter que la Chine fait partie du club des Etats qui maitrise cette technicité depuis un certains temps, Des hackers chinois auraient pénétré à la fois les Campagnes d'Obama et Mc Cain en 2008 [22], la résidentielle de Mitt Romney campagne de 2012 a perçu la menace des pirates étrangers comme telle sévère que pour les décisions clés, telles que la sélection vice-présidentielle, l'équipe a conçu des noms de code pour les sélections potentielles et a communiqué en utilisant uniquement des ordinateurs déconnectés d'Internet. Les précautions ont du sens, étant donné le grand intérêt internationale des élections américaines. Les agences de renseignement du monde entier veulent avoir un aperçu des futurs dirigeants américains potentiels et de leurs conseillers pensent[23].

Des nation-adverses :

[19] " Russian disinformation 'ongoing problem' says FBI chief" 20. 02. 2020. https://www.bbc.com/news/technology-51399568

[20] David (S.) "Russia, China and Iran seeking to influence US ahead of elections, top intelligence official says" 17. 02. 2020. https://www.theguardian.com/us-news/2020/aug/07/us-election-interference-russia-china-iran-intelligence

[21] Francis (F.) « Décomposition ou renouveau politique américain? La signification de l'élection de 2016 » Affaires étrangères. Vol. 95, n ° 4. 2016. P 11. Council on Foreign Relations.

[22]Michael (L.) "Chinese hacked Obama, McCain campaigns, took internal documents, officials say" 07. 08. 2013. https://www.nbcnews.com/id/wbna52133016

[23] "Cybersecurity Campaign Playbook: European Edition"05. 2018. REPORT - Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School. https://www.belfercenter.org/publication/cybersecurity-campaign-playbook-european-edition

Les efforts internationaux de réglementations ne comptent rien devant la course de l'acquisition des potentiels des technologies cybernétique, l'échec du droit international à imposer la responsabilité d'acteurs et les lacunes d'interprétations en matière de qualification d'attaques et d'agressions ont enfin investis par les Etats eux-mêmes pour le développement des capacités offensives dans le cyberespace comme une seule garantie de la sécurité et la souveraineté. A cause de l'absence d'un environnement de confiance le constat d'un cyberespace comme un terrain de guerre trouve sa logique d'existence et pousse les Etats à définir l'internet et les réseaux sociaux comme des nouveaux espaces de projection de la puissance et des changements politiques et diplomatiques et d'adopter de plus en plus des stratégies de lutte et d'offense afin de préserver leurs intérêts et objectifs. Cette perception commune qui se développe autour des TIC atteste son importance stratégique et opérationnelle croissante et son rôle décisif dans les conflits modernes politiques, économiques et militaires dans le futur. Après la création de la US Cyber Command en 2011, les forces et équipes pour l'amélioration de la cybersécurité et capacités offensives se multiplient à l'international traitent et identifient le cyberespace comme une sphère fonctionnelle. En effet, il est devenu pour tous l'espace ou se prolonge tous les activités de puissance, c'est une invitation indirecte pour que tous les Etats développent leurs capacités cybernétiques et informationnelles s'ils veulent garantir la résilience de leurs systèmes et la sécurité sur leurs territoires.

A ce propos, les couts inférieurs des cyberactivités par rapport aux autres armes conventionnelles permettent à une gamme plus large des Etats de se lancer dans le processus d'adoption de ces activités informationnelles. Nous traitons dans les paragraphes prochaines les conséquences de ces activités et est ce qu'ils arrivent vraiment à leurs buts et objectifs ou ce n'est qu'une bulle médiatique et démagogique.

Conséquence et enjeux de la l'ingérence informatique pour le Maroc:

Nous constatons que la cybersécurité n'est plus uniquement une affaire des techniciens et de la technicité, une ingérence informatique peut se manifester à plusieurs échelles dont les infiltrations aux bases de données et le vol des données sensibles la collecte d'informations illégales et le cyberespionnage …etc., constituent le piratage par voie directe entre pirate et victime qui n'est plus la seule forme en court, de nouvelles formes rejoignent le jeu. La cybersécurité en tant qu'un fléau pour la sécurité nationale prolongera ses défis et enjeux vers d'autres domaines que nous n'avons plus encore les moyens de les dissuader donc garantir la

résilience, la stabilité et l'indépendance de nos processus électoraux et nos institutions politiques n'est plus une affaire de banale[24]. L'ingérence informatique se manifeste contre ces derniers par plusieurs méthodes le piratage des partis politiques et des bases de données informatiques liées aux activités est la formes la plus prépondérante, nous pouvons qualifier aussi les activités de désinformation diffusée sur les plateformes des médias sociaux et qui prennent aussi plusieurs formes, passant par l'atteinte à la vie privée des électeurs, l'humiliation des personnes publics, les attaques par rumeurs aux fonctionnaires prestigieux d'Etats, manipuler des vidéos par la technologies « deep-fake » circuler sur les réseaux sociaux des circulaires falsifier contenant des décisions de certains administrations afin de bousculer les attitudes de quiconque à distinguer ce qui est réel de ce qui est monté de toutes pièces, puisque des vidéos peuvent être manipulées sans laisser de trace…etc., donc, les partis politiques, les administrations, les institutions électoraux et enfin les électeurs et le processus d'élections sont en dangers d'ingérence et d'influence[25].

Les Etats adoptent de plus en plus des démarches modernes et technologiques afin de réaliser les taches du processus électoral et simplifier l'activité. Contrairement aux mesures classiques dont nous avons vécus depuis longtemps, le recours aux activités informatiques dans l'accomplissement des activités politiques comme les inscriptions par internet et le vote électronique et les campagnes politiques augmentent les risques cybernétiques envers ces acteurs et leurs acticités. C'est grâce aux couts inferieurs des moyens de changements et d'influence dans l'espace dite informationnel que ce terrain est devenu le territoire ou se prolonge les activités diplomatiques, politiques et stratégiques. Les réseaux en tant que moyen important pour la circulation des informations dont nous avons besoin est devenu la cible et l'objectif de ces activités visant à changer ou à perturber une situation, alors l'information duquel les citoyens ont besoin pour former leurs opinions concernant certains cause ou à l'encontre d'une personne politique ou officielle est actuellement au centre des stratégies de désinformation et de propagande, cette information est liée de façon directe avec des sources visant à valoriser les buts des diplomaties externes éloignées parfois à leurs objets traditionnelles.

[24] Aaron (Sh.) "Governing Cyberspace during a Crisis in Trust" Center for International & Governance Innovation. 2019. https://www.cigionline.org/sites/default/files/documents/Pal%20and%20Judge%20French.pdf
[25] Elizabet (F. G.) & Michael (P.) « Les défis liés à la cybersécurité des élections au Canada. » Pal & Judge. 2019. https://www.cigionline.org/sites/default/files/documents/Pal%20and%20Judge%20French.pdf

Le but et l'objectif de ces activités et de perturber le fonctionnement des institutions discréditer les dirigeants, saper la confiance et semer la discorde parmi les citoyens[26]. En plus ces activités aurait de profondes répercussions sur la confiance vis-à-vis du processus électoral et de la politique et sur la démocratie en tant que processus de désignation en général. Du fait que le risque est accompagnant de progrès technologique et de numérisation, la marge des risques liés aux activités politiques est en émergence et s'élargie de plus en plus néanmoins l'impact se diffère d'un pays à l'autre selon le niveau de résilience et de préventions et de la conscience sécuritaire ainsi que le niveau de la numérisation des activités étatiques. L'ingérence informatique a fait le cas d'un débat national aux Etats-Unis qui a entretenu des investigations profondes, des vagues de démissions et d'emprisonnement, un poids de plus et des charges à l'encontre des administrations et des institutions contrôlant l'opération électorale, voire les organes médiatiques nationaux, les offices et les organismes manœuvrent en l'activité électorale…etc., le Maroc en tant que pays qui aura ces élections les mois suivants devra être conscient de ces enjeux à l'encontre de sa liberté d'expression et de choix interne, et que les défis à l'encontre de ses institutions est augmenté par rapport aux années précédentes. Affaiblir l'intégrité électorale et la souveraineté passe par d'autres moyens à l'ère de l'internet dont les activités d'influence via les nouveaux medias restent la clé de voute pour peser contre les orientations des institutions médiatiques traditionnelles et d'orienter les individus vers un contenu numérique spécifique et saper leurs confiance aux décideurs. Les indices prétends que les défis de la guerre informationnelle et cybernétique seront doublés les années suivantes non seulement en relation avec l'occasion des élections gouvernementales et communales, pourtant le risque s'accroit à cause des pionniers de la guerre informationnelle la Russie, Chine et l'Iran essayent de renforcer leurs présence en Afrique spécifiquement en monde francophone par le biais des dispositifs médiatiques et informatiques[27].

Pour répondre en justifiant ou réfutant nos hypothèses, les intrusions et perturbations contre la démocratie et ces processus de fonctionnement, s'observent par la corrélation entre les nouveaux medias et les nouvelles utilisations des TIC, la production de l'opinion public y compris les choix décisionnels et électorales dans les pays qui s'engagent aux affaires internationaux estiment subir plus des vagues de désinformation et de toxication contre leurs

[26] Centre for International Governance Innovation and the Alliance of Democracies Foundation "Election Risk Monitor Canada" 2019. P 5.

[27] Frederick (D.) « CARTOGRAPHIER LA PROPAGATION DES CONTENUS RUSSES ET CHINOIS SUR LE WEB AFRICAIN FRANCOPHONE » La Découverte | « Hérodote » 2020/2 N° 177-178. P 24.

leaders et politiciens et personnes publiques et institutions publiques. Brièvement, s'engagé fortement dans la politique mondial et devenir un acteur majeur dans ce jeu vous serez absolument un objectif de ses conséquences. Donc que faire le Maroc face à cette situation et comment pourra t-il traiter ce genre de problématique ?

Le fait que nous somme devons une situation d'interaction cela stipule une réponse interactif, une composante entre ce qui est déclarations officielles des médias, les déclarations des organismes sécuritaires, les interventions de certains experts dans le domaine ainsi que les centres et instituts de recherche s'il y'a possibilité et enfin les textes alarmants relatifs à notre problématiques « textes de droit, rapports des entreprises informatiques…etc. » et n'oublions pas d'analyser les données chiffrés décrivant la situation du numérique au Maroc.

I- Les formes, les dimensions et les impacts de cette insécurité

a- Les vagues de désinformations et fausses nouvelles :

Agir sur les croyances des internautes généralement et les membres des réseaux sociaux est le but principal des ces vagues de désinformations et manipulation de l'opinion public envers une cause ou une décision, actuellement les individus ignorent les medias officiels et s'articulent spécifiquement sur les nouvelles medias pour acquérir les informations nécessaires, cependant la tactique consiste à cibler une masse très importante de la population connectées à internet avec des vagues d'informations et d'opinions sur certaines causes ou questions internes, sachant que de plus en plus le nombre des internautes augmente, l'attractivité aux attaques informatiques traditionnelles, il contribue s'augmente aussi l'attractivité de ces masses par rapport aux projets politiques et complotistes, et du quelle les modèles d'intrusions et d'interventions classiques s'avèrent couteuses et dépassés, l'internet et spécifiquement les réseaux sociaux et les applications de communications et d'informations présentent de grands potentiels aux belligérants pour s'affronter de façon indirecte les décideurs et les décisions autrefois indiscutables sans la moindre responsabilisation ni imputation ou accusation. Pour cela le choix des internautes de niveau de consciences variantes, niveaux de connaissances différents et âges distincts…etc., est fait selon des travaux sur les analyses des données des masses volées ou achetées comme la meilleures tactique de ciblage des masses par des contenus non seulement d'orientations commerciales ou économiques nonobstant des contenus de désinformation, d'influence et de manipulation.

Partant d'une analyse sur la masse d'internautes, il s'avère que les réseaux sociaux sont les plus utilisés actuellement pour la circulation et la propagation de l'information quiconque à cause du nombre d'utilisateurs galopant au niveau du globe. L'absence de la complexité d'accès et d'utilisation a multiplié le nombre des utilisateurs de ces réseaux qui se composent de différentes entités sociales partant des intellectuels et élites jusqu'aux ignorants et les moins éduqué. La barrière à l'entrée sur ces plateformes de médias sociaux est incroyablement faible, toute personne disposant d'un appareil connecté à Internet partout dans le monde peut créer et circulé un contenu, les individus de différents classes sociales et différents niveaux d'instruction ont le droit de créer son avatar au sain de l'internet, les politiciens du monde entiers son aujourd'hui présent sur Facebook, Twitter et Instagrame, des plébiscites, des ministres des autorités officielles des pages officielles d'administrations étatiques, des sites, des plateformes et des pages représentent actuellement des armées étatiques, les présidents d'Etats sont aussi présent dans cet espace pour communiquer et faire e la politique, les organisations opposantes voire terroristes ou pacifiques recrutent et forment ses partisans via ces plateformes. Donc, nous sommes devant un nombre d'internautes qui s'augmente exponentiellement parallèlement avec les multitudes des d'utilisations qui se développent au sain de cet espace, un nombre compter par des millions qui ne n'avons pas les capacités de le protéger face à ces transformations multiscalaires.

[28]

Néanmoins, ces pratiques nécessitent des moyens pour leurs déploiements dont nous essayons dans les paragraphes qui suivent de les recenser comme facteurs et formes d'implications de ces risques et dangers envers le processus en questionnement dans cet article.

[28] Bouhrara (I.) « Internet au Maroc : Les habitudes des usagers décortiquées » 15. 02. 2018. https://fnh.ma/article/economie/internet-au-maroc-les-habitudes-des-usagers-decortiquees

b- L'enjeu des nouveaux medias et réseaux sociaux :

L'espace informationnel au Maroc est totalement ouvert sur les medias venant de l'occident et de l'orient à pied égal, la Chaine Al Jazeera couplé avec Al Arabia traitent de façon permanente les sujets et les dossiers politiques, économiques et sociaux…etc., selon les relations historiques avec le monde arabe cela s'avère courant et habituel pour les marocains. Parlant d'Al Jazeera malgré son échec de garder l'image de la fiabilité à cause de l'absence d'alignement et d'objectivité dans son recouvrement des événements du printemps arabe, il a réussit à garder l'intention non seulement des marocains via ses nouveaux moyens d'influence, en utilisant les réseaux sociaux spécifiquement les pages de leurs fonctionnaires très connus pour la diffusion des fausses nouvelles et opinions démagogiques, il a réussit de garder la position et l'intention des millions en Afrique du Nord et en Moyen Orient. Pourtant ces derniers années d'autres acteurs sont en présence, la Chine renforce ces capacités médiatiques en Afrique généralement en visant les pays de à l'héritage francophone. Largement présente économiquement, la Chine voulait par cette nouvelle stratégie de réimplantation de cet organe dans la plupart des pays de l'Afrique de l'Ouest et l'Algérie la consolidation et le control de son image par le billet de l'influence informationnelle[29]. A ce propos, la CCTV et l'agence Xinhua font désormais un grand travail pour encadrer ces activités par les bras médiatiques dirigés vers l'Afrique du Nord et de l'Ouest, à travers les réseaux sociaux pour favoriser la propagation des messages chinois.

Les accords médiatiques avec les alliés africains engagent à la reprise des contenus chinois par les agences de presse nationales de tous les pays impliqués, sans pour autant l'imposer. Par ailleurs, les autorités chinoises ont mis en place une nébuleuse de sites institutionnels diffusés en Afrique dont les publications proviennent principalement des médias chinois, surtout de Xinhua[30]. A partir de cette présentation, l'impression hypothétique majeure dise que le Maroc voulait conclure des partenariats stratégiques avec la Chine donc l'ouverture économique est elle en conscience de ces enjeux médiatiques et défis d'influence manœuvrent à la faveur des intérêts chinois dans la région ?

La Russie, quant à elle, a inauguré une stratégie de réimplantation[31], Dans ce contexte, le succès des médias russes à vocation internationale, RT et Sputnik News, semble être

[29] **Selma (**M.) « La stratégie d'implantation de Radio Chine internationale (RCI) en Afrique sahélienne » https://doi.org/10.4000/norois.9420

[30] Opcit.

[31] "Russian Disinformation Campaigns Target Africa: An Interview with Dr. Shelby Grossman" Africa Center for Strategic Studies. 18.02.2020. https://africacenter.org/spotlight/russian-disinformation-campaigns-target-africa-interview-shelby-grossman/

surtout celui de leurs contenus, qui sont massivement repris, partagés et discutés au niveau local. Autrement dit, il y a « transmission» entre les agences russes et un certain nombre d'acteurs africains – qu'il s'agisse de sites d'information locaux ou régionaux, de comptes influents sur les réseaux sociaux (Facebook, youtubeurs...), ou même de mouvements politiques ou associatifs locaux [32], en effet, la Chine est la Russie ne sont plus les seuls dans ce domaine, pourtant la France y compris les anglais marquent leurs présences à degrés différent depuis longtemps par la promotion de leurs medias sur les territoires africains et du monde arabe. La Chaine France 24 prolonge aussi ses débats et discussions sur les certains causes et dossiers internes à partir sa page Facebook ainsi que par l'intermédiaire des pages de ces fonctionnaires. La présence d'autres acteurs est relative néanmoins, il ne prend pas toujours la même façon, l'influence peut désormais être présente malgré l'absence des acteurs officiels de la propagande, un Etat à travers les moyes des réseaux sociaux peut intervenir à la reformulation de l'opinion national par voie des achats des sites d'informations et de presse, le financement des pages Facebook, Instagrame, le financement des chaines Youtube et des youtoubeurs…etc.

Le but de ces medias est d'accompagner les stratégies d'implantations économiques et commerciales et promouvoir l'image de leurs pays et défendre les intérêts stratégiques dont le contenu partagé par ses medias et réseaux sociaux influencent l'opinion public et enrichissent les débats et la lutte politiques internes et défis ou encourage les positionnements officiels envers certaines causes grâce à la matière informationnelle partagées sur les réseaux sociaux par les agences d'origines. Le nombre d'articles, les notes politiques et les débats télévisés sur les sites web de ces agences en relation avec la Maroc se traduit par des milliers et avec des langues différentes.

	Al Jazeera	**Al Arabia**	**France 24**	**RT**	**CCTV**
Nombre d'article, notes de politique et analyses.	168	220	-	30	-

Les contenus diffusés liés au Maroc sont en émergence continue si nous observons les derniers 10 ans, ce contenu est diffusé par des langues différents ciblant les différentes entités

[32] Frédérick (D.) « Cartographier la propagation des contenus russes et chinois sur le Web africain francophone » Hérodote, n° 177-178, La Découverte, P 24.

et masses populaires ainsi que des causes spécifiques en relation avec l'opinion public. Les réseaux sociaux liés à ces agence d'informations et de presse jouent le rôle d'amplificateur des cette guerre informationnelle, sans aucune restriction ou entrave éthique la diffusion des informations via les réseaux sociaux ne reconnaitra aucune limite dont le partage des rumeurs, des fausses nouvelles des désinformations…etc., est devenu l'arme banal aux mains de tous les belligérants.

c- Le rôle des applications de communications.

Les implications des medias classiques dans les guerres de propagande n'est pas nouvelles, pourtant les inculpations contre la Russie lors des élections américaines de 2016 n'ont aucune relation. Les accusations ont été faites à partir des activités cybernétiques informationnelle et informatique, les russes ont bien maitrisé le jeu du débat politique interne via les méthodes d'influence nouvelles ainsi que des cyberattaques précis. D'autres activités sont aussi marquées lors de ces processus, l'utilisation massive des applications de communication qui par la vitesse de partager les informations ont devenus des outils efficaces dans cette guerre d'influence et de propagande. Les visions traditionnelles en ce qui concerne la sécurité électorales vont subits des grandes perturbations dans le future proche, parce que les enjeux sont multiples à l'encontre de cette activité politique interne et indépendante. Contrôlé l'incontrôlable, ceci est justifié par la guerre préventif déclaré par l'administration Trump à l'encontre des entreprises Tech dont ces derniers ne voulaient pas la tutelle des gouvernements sur leurs activités de messageries, donc par cet enjeu un certains nombres d'applications se présente comme un paradis pour le développement des activités illicites et nuisibles à ce processus politique parce que les agresseurs sont en toute sécurité loin des mesures et pénalités de Droit[33].

la désinformation a pris des tactiques différents non seulement les tactiques traditionnelles, explique le dévoilement de nouvelles capacités et rusées dans le domaine, par exemple à coté des medias synthétiques reposant sur l'intelligence artificielle (**deepfakes**) en passe de bousculer encore les aptitudes de quiconque à distinguer ce qui est réel de ce qui est monté de toutes pièces, puisque des vidéos peuvent être manipulées sans laisser de trace, permettant ainsi de faire tenir n'importe quels propos à des opposants politiques[34]. Nous

[33] Thomas (L.) « TELEGRAM, SIGNAL, WHATSAPP ET CIE TELEGRAM, SIGNAL, WHATSAPP ET CIE : QUELLES SONT LES MESSAGERIES INSTANTANÉES CRYPTÉES LES MOINS PIRATABLES ? » 02.02. 2018. https://www.darkstrategic.com/news/2018/2/2/telegram-signal-whatsapp-et-cie

[34] Groupe d'experts « la democratie divisiée : contrer la désinformation et la haine dans la sphère publique numérique » Forum des politiques publiques. 2018. P 13.

ajoutons le financement des faux pages et des faux comptes parlant, conférant et donnant leurs opinions sur les affaires internes et les politiques internes et externes du pays, critiquant la situation, les personnages politiques et publics, donnant même des solutions et propositions et des instructions sur certains points primordiale ou incitant à la mobilisation réelle à l'encontre d'une cause politique ou sociale quelle conque. Par exemple, des Faux comptes sur tous les réseaux sociaux et des millions de publications rédigées par l'agence Internet Research Agency (IRA), la fameuse ferme à "trolls" financée par le Kremlin, sur les réseaux sociaux, pour influencer l'électorat américain. Pour mener cette vaste opération de manipulation, l'IRA avait créé de faux comptes sous de faux profils américains. Quasiment tous les réseaux sociaux ont été mis à contribution : Facebook, Twitter, Instagram, Google+, Tumblr, Pinterest mais aussi la plateforme vidéo YouTube, ainsi que des messageries électroniques Yahoo, Hotmail et Gmail. Des premiers cas de tentative d'influence russe dans le débat public américain ont été identifiés dès 2013, mais les accusations d'ingérence ont véritablement pris de l'ampleur lors la campagne de 2016[35]. Une étude de 2018 de la radiodiffusion canadienne Corporation (CBC) des comptes Twitter qui étaient supprimés après avoir découvert qu'ils étaient connectés à l'Agence de recherche Internet basée en Russie a constaté que 8 000 des trois millions de tweets étaient liés à des enjeux canadiens[36] ce qui renforce l'idée de CIGI sur les cybermenaces qui pèsent sur les processus politiques et visant les partis politiques les politiciens et les électeurs dont les enjeux de la politique interne des pays du monde est devenu donc une affaire de Relations Internationales.

[35] Estelle (N.) « Propagande russe pro-Trump : 126 millions d'Américains touchés sur Facebook »18. 12. 2018. https://www.latribune.fr/technos-medias/internet/propagande-russe-pro-trump-126-millions-d-americains-touches-sur-facebook-801440.html

[36] Centre for International Governance Innovation and the Alliance of Democracies Foundation "Election Risk Monitor Canada" 2019. P 32.

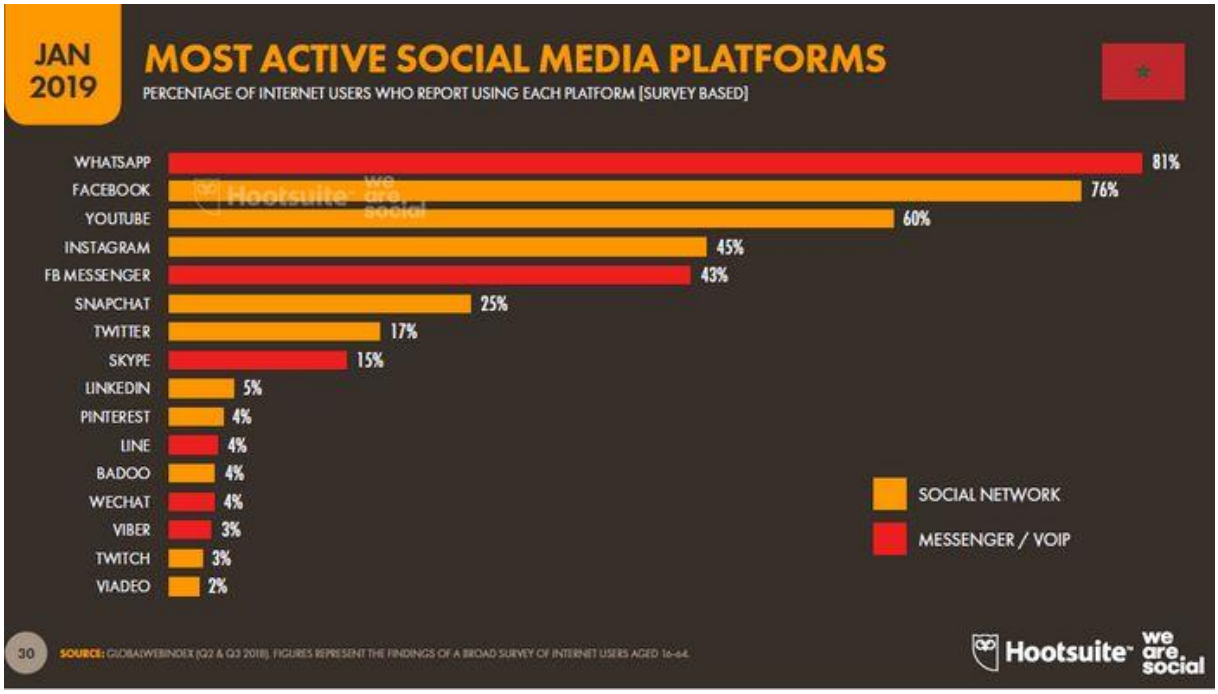

d- Les cyberattaques contre les systèmes informatiques des élections :

Le renforcement de cette guerre d'influence et de désinformation ne s'exprime pas uniquement par le partage des Fake-News ou d'autres activités innovatrices, il s'ajoute aussi parallèlement les activités de piratage informatique direct à l'encontre des intérêts des candidats et bases de données des partis concernés. . en 2014, les Russes ont essuyé des ordinateurs dans l'infrastructure électorale ukrainienne quelques jours avant les élections et pour diffuser de faux résultats le soir des élections. Leurs faux résultats a montré un candidat pro-russe gagnant et aligné sur des histoires poussé à travers d'autres canaux de propagande russes, bien que le Les Ukrainiens ont pu atténuer la plupart des dommages et la pro-Russie le candidat n'a pas réussi[37]. Un autre cas, le dévoilement des emails de Hilary Clintons contenant des informations secrètes a provoqué des agitassions et perturbations à grandes échelle à défiant ses efforts électorales et en provocant une crise interne dans le parti démocrate dont des experts estiment la défaite de Hilary à cause des divulgations

Comme nous avons annoncé le dévoilement des emails et des secrets personnels d'un candidat par le billet de piratage rendre plus difficile le contrôle de la situation voire les conséquences d'utilisation de ces informations secrets contre le candidat ou ses partisans ou

[37] Kenneth Geers, ed., Cyber War in Perspective: Rus sian Aggression against Ukraine (Tallinn, Estonia: NATO Cooperative Cyber Defence Center of Excellence, 2015), ch. 6; Ben Buchanan and Michael Sulmeyer, "Hacking Chads: The Motivations, Threats, and Effects of Electoral Insecurity," paper, Cyber Security Proj ect, Belfer Center for Science and International Affairs, October 2016; Mark Clayton, "Ukraine Election Narrowly Avoided 'Wanton Destruction' from Hackers," Christian Science Monitor, June 17, 2014; Andy Greenberg, Sandworm: A New Era of Cyberwar and the Hunt for the Kremlin's Most Dangerous Hackers (New York: Doubleday, 2019): 46–47. In Ben (B.) "THE HACKER AND THE STATE Cyber Attacks and the New Normal of Geopolitics" Harvard University Press. 2020.

contre son parti généralement joue très bien à la faveur d'une partie. Cela résulte que les processus de manipulation de la reformulation de l'opinion public est renforcé par les pratiques d'attaque et vol de données personnelles afin de divulguer des secrets d'un candidat électoral pour manipuler les opinions autours de lui et discréditer son projet politique. Il s'ajoute aussi les intrusions dans les systèmes informatiques de vote et calcule et bases de données liés à l'opération électorale dont l'infiltration dans ces systèmes pouvaient perturber l'action électorale généralement, par la l'effacement des informations et détournement du contenu de ces bases de données ou par l'altération du fonctionnement du système en général[38]…etc.

Au Maroc la lutte politique entre les élites a pris consciences des potentiels des TIC et depuis un certains temps les compagnes d'influences et de propagandes se multiplient sur de la scène politique interne, le boycotte visant les entreprises bailleurs du fond du partis RNI Rassemblement National des Indépendants sur les réseaux sociaux marque le début des guerres d'influences à grande échelle au Maroc[39], les pages de trolls à vocation politique ont été multiplié ses derniers années comprenant les différents orientations et arrières politiques, des dizaines de chaines Youtube et page Facebook et Twitter et d'influenceurs s'engagent fortement dans les débats politiques en discutant les causes politiques actuelles, économiques et même stratégiques. Des groupes Whatsupp et Telegram de piratage et de discussions privées partagent des multiples informations sur l'actualité politique interne sans le moindre control ou surveillance.

L'ingérence électorale un nouveau défis de la sécurité nationale.

Pour y répondre aux questions de l'ingérence électorale par la voie de ces nouvelles formes d'influence et de propagande, les résultats obtenus lors de l'analyse des informations collectées dans ce travail, attestent l'existence de l'opération qui est devenue une activité banale aux mains de ceux qui détient et maitrisent l'outil informatique. Parce que au niveau international l'émergence de la menace protéiforme dans le cyberespace est devenue un variable dans les études sécuritaires actuelles en essayant de développer des outils d'analyses et d'études pour ces phénomènes nouvelles voire la cybersécurité des élections, un champ de recherche né aux Etats-Unis et qui se développe au Canada et en France actuellement. Plus

[38] Jean (E.) & Preston (G.) « Windows, plus grande cyber-menace pour les élections américaines de 2020 ? »20. 10. 2020. https://www.lemondeinformatique.fr/actualites/lire-windows-plus-grande-cyber-menace-pour-les-elections-americaines-de-2020-80757.html

[39] Mehi (B.) & Fahd (I.) « Boycott au Maroc : un « Hirak » numérique »12. 08. 2018. https://www.jeuneafrique.com/mag/564706/economie/boycott-au-maroc-un-hirak-numerique/

encore apparus au Maroc, le but et l'objet de ces recherches y compris cette recherche est d'alarmer l'opinion sur ces nouvelles menaces contre la sécurité globale et électorale et de développer une méthode d'analyse ainsi qu'un outil d'étude et de réponse.

A ce propos, les experts franco et anglophone expriment depuis un certains temps leurs mécontentement envers ce genre de phénomènes considéré comme une dynamique nouvelle de rivalité entre les stratégies de puissances découlent de ses acteurs et essayent d'identifier les arrières. À cet effet les Etats-Unis juste après le déclenchement des accusations contre les russes ont procédé à un processus spécifiques mettant fin à ces intrusions indirectes dans les affaires internes du pays, la France lors des élections présidentielles a introduit elle aussi certains procédures afin de garantir sa résilience, Enfin le Canada considére les menaces contre ses élections comme une menace contre la démocratie canadienne en générale[40], pourtant le Maroc et en étudiant en premier rend de son code des élections contient seulement des procédures de gestion des inculpations contre les troubles et les contentieux électorales traditionnels. ». les buts de ces activités et de limiter les impacts de ces nouvelles formes d'ingérences et de manipulations, les anticiper et les contrer. Considérés comme des actes contre l'intégrité et la souveraineté, le suivie des traces prend une part très importante dans les travaux des officiels et leurs interventions contre, ce qui justifie la faiblesse de la contrainte de certains investigations. Par contre, la compréhension du jeu d'intérêts géopolitiques et géostratégiques et géoéconomiques ainsi que les stratégies d'influence et de promotion au cours de la désignation d'un gouvernement d'un pays va nous permet de faire des prospectives claires et précis.

Les estimations que le Maroc fait déjà l'objet des cyberattaques et des vagues de propagandes et d'influences, stipulent que l'activité politique n'est plus encore à l'abri d'être loin de ce genre activités. L'augmentation extensive des internautes parallèlement avec la hausse des problématiques économiques et sociétales stimule la mobilisation politique sur internet et l'utilisation politique des réseaux, devant l'insuffisance des mécanismes et outils de contrôle et de surveillance la stimulation des risques à cause de l'ouverture incontrôlée sur le Web à l'ère des médias mondialisés et des réseaux sociaux et l'internet mondial, les risques sont inévitables. Le corpus juridique actuel est encore faible devant ces enjeux ni les normes ni les sanctions sont à l'abri de leurs conséquences. Le fait que ces activités n'ont plus encore reconnus comme des activités d'atteinte à la souveraineté et à la stabilité se définit par

[40] Ensemble des chercheurs « Election Risk Monitor Canada » Centre for International Governance Innovation and the Alliance of Democracies Foundation. 2019. P 32.

l'absence des justifications matérielles, la logique n'alimente pas seulement la situation interne pourtant les pays du monde entier souffrent et y réclament la situation que constitue cette ingérence en tant qu'un enjeu de sécurité et de stabilité majeur dans le futur.

Destabilisation politique et sécuritaire:

On analysant les incidents précédents, le but de ces activités est la déstabilisation par rendre le processus politique, les institutions politiques, les établissements sécuritaire non fiable. Les hackers ou les experts de propagande en ligne peuvent utiliser les informations sur les candidats politiques ou leurs personnels afin d'y faire la pression psychologique en perturbant leurs activités et leurs décisions et en les conduisant à commettre les fautes politiques irréversibles. L'interopérabilité des réseaux et des outils informatique a rendu difficile la distinction entre ce qui est privé et ce qui public, a cet effet, les personnalités publiques ne pourraient jamais dissimuler leurs vrais identités et la divulgation des Email, des photos, des conversations…etc., rendre leurs crédibilité politique entre parenthèse. Cette dégradation politique aura sans doute de grandes répercussions sur la sécurité et la stabilité politique, du fait que personne n'aura de la confiance envers les personnes en charges de leurs services stimulera le recours à la violence lors des transmissions des messages politiques ainsi que l'opération politique générale deviendrait un environnement encourageant à la haine et à l'agressivité.

A l'ère de la technologie et de l'internet la plupart entre nous utilise les réseaux sociaux, les applications, les sites web…etc., afin de mettre à jour leurs informations sur une cause ou une situation politique, économique ou sociale au niveau interne ou niveau international. Grace à cette interopérabilité des connexions nous avons bien participé aux concours des élections américaines à pied égale avec les citoyens américains, malgré que la course électorale américaine ne présente pas pour nous grand-chose. Pourtant, les flux informationnelles ont poussé les internautes au niveau international d'exprimer leurs opinions forcement et influer l'opération. Le problème est que ces discussions via ces plateformes sont influencées à son tour par les vagues de propagandes et de désinformations. Les informations en ligne peuvent être manipulées pour influencer le comportement des électeurs; ce processus de manipulation affaiblit la confiance dans processus démocratique et dans l'exactitude des

informations que les gens reçoivent. De plus, la désinformation peut créer de la confusion et détourner l'attention des problèmes de campagne[41].

C'est-à-dire que la menace est systémique est se traduit par la liaison entre les technologies numériques et les marchés en ouverture incontrôlée. Les pays qui sont classés des puissances numériques et technologiques défends les principes de l'ouverture et de l'inclusion ne pouvaient guerre garantir la résilience devant les mutations continues dans le cyberespace pourtant leurs accumulations en matière de gouvernance cybernétique risque de ne pas être à l'abri des transformations technologiques multiscalaires. Don comment des pays en niveaux intermédiaires en capacités cybersécurité peuvent-ils être hors de ce jeu incontrôlable ? Donc, laissez l'Internet ouvert à tous risques et amplifications par intentions déstabilisatrices le rendre un instrument exceptionnel pour détourner les citoyens les uns contre les autres. Pourtant comment nous pouvons garder la résilience et l'intégrité ni avec la nuisance aux acquisitions démocratiques ni aux par intervenir ou interrompre les processus d'autres institutions ? Comment distinguer les faits de la fiction et de résister à ceux qui veulent exploiter les différents ?

Conclusion :

Les 22 millions connectés au Maroc sont un bon objectif pour les agendas complotistes, plus que la moitié de la population est actuellement en ligne est connectée à internet. Sans aucune conscience sur les enjeux de la propagande et la désinformation en ligne, plusieurs sont les gents qui voulaient exploitent l'impact sociétale d'une politique sectorielle ou les divisions identitaires internes, le débat autour de certains politiques ou orientations officielles ou une occasion politique importante, pour déclencher les vagues de désinformations et propagande et d'humiliations ou de boycotte ont pour but l'influence d'un processus décisionnel, agitation sociale, perturbation d'un processus politique, humiliation des personne publique…etc., qui circulent tous autour d'un seul objet, la déstabilisation afin de gagné plus d'avantages et améliorer leurs situations de négociation. Ces impacts ne s'arrêtent pas ici subséquemment ils contribuent à des vagues de déstabilisation à grande échelle notamment la toxication des relations diplomatiques avec des voisins ou des pays d'outre mer, la désinformation et la propagande en ligne peuvent produire des frictions à grande échèle compliquant la situation de la stabilité internationale.

[41] Thomas (G.) & Gibson (L. R.) « UNE ÉVALUATION COMPARATIVE D'ORGANISMES ÉLECTORAUX CENTRAUX » RAPPORT COMMANDÉ PAR ÉLECTIONS CANADA. 05. 2014. https://www.elections.ca/res/rec/tech/comp/comp_f.pdf

Bibliographie :

Ben (B.) « THE HACKER AND THE STATE, Cyber Attacks and the New Normal of Geopolitics » Harvard University Press. Cambridge, Mas sa chu setts, and London, England 2020. P 433.

Dov H. Levin, "When the Great Power Gets a Vote: The Effects of Great Power Electoral Interventions on Election Results," International Studies Quarterly 60, no. 2 (2016): 189–202.

Eric Lipton, David Sanger, and Scott Shane, "The Perfect Weapon: How Russian Cyberpower Invaded the U.S.," *New York Times*, December 13, 2016.

Mark Galeotti, "Putin's Hydra: Inside Rus sia's Intelligence Ser vices," paper, Eu ro pean Council on Foreign Relations (May 11, 2016).

Thomas Rid, "How Russia Pulled Off the Biggest Election Hack in U.S. History," *Esquire*, October 20, 2016.

Elias Groll, "Turns Out You Can't Trust Rus sian Hackers Anymore," *Foreign Policy*, August 22, 2016; Scott Shane, "When Spies Hack Journalism," *New York Times*, May 12, 2018.

United States of Amer i ca v. Viktor Borisovich Netyksho et al., 7–8; Mueller, "Report on the Investigation into Rus sian Interference in the 2016 Presidential Election.

Department of Homeland Security and Office of the Director of National Intelligence, "Joint Statement on Election Security," Department of Homeland Security release, October 7, 2016.

Andrew Guess, Brendan Nyhan, and Jason Reifler, "Selective Exposure to Misinformation: Evidence from the Consumption of Fake News During the 2016 U.S. Presidential Campaign," Eu ro pean Research Council working paper, January 9, 2018.

John D. Gallacher and Marc W. Heerdink, "Mea sur ing the Effect of Rus sian Internet Research Agency Information Operations in Online Conversations," *Defence Strategic Communications* 6 (2019): 155–198.